

# الجَزَائِرِيَّةُ الرَّسْمِيَّةُ

لِلجُمْهُورِيَّةِ الْجَزَائِرِيَّةِ الدِّيمُقْرَاطِيَّةِ الشَّعْبِيَّةِ

## قوانين ومراسيم

قرارات ، مقررات ، مناشير ، اعلانات وبلاغات

التحرير والادارة الاشتراكات والنشر المطبعة الرسمية ٩ شارع ترويه الجزائر تليفون : ٤٩-٨١-٦٦ : ٦٦-٨٠-٩٦ رقم الجيب الجارى بالبريد ٥٠ - ٣٢٠٠	النشرة الرسمية اعلانات ، صفقات عمومية وسجل تجارى	مناقشات المجلس الوطني	القوانين والمراسيم			الاشتراكات  في الجزائر في البلاد الاجنبية
	سنة	سنة	سنة	٦ اشهر	٣ اشهر	
	٢٥ ديناراً ٢٠ ديناراً	٢٠ ديناراً ٢٥ ديناراً	٢٤ ديناراً ٢٥ ديناراً	١٤ ديناراً ٢٠ ديناراً	٨ دنانير ١٢ ديناراً	

ثمن العدد ٢٥. دينار وثمان العدد للسنتين السابقة ٣٠. دينار وتسلم العهارس مجاناً للمشترين . المطلوب منهم الاعلام من تعبير عناوينهم وعن مطالبهم - يؤدي عن تغيير العنوان ٣٠. دينار - ثمن النشر على اساس ٢٥٠ دينار للسطر

## فهرس

- امر رقم ٦٦ - ١٥٦ مؤرخ في ١٨ صفر عام  
١٣٨٦ الموافق ٨ يونيو سنة ١٩٦٦ يتضمن قانون  
العقوبات ..... ٧٠٢  
- فهرس قانون العقوبات ..... ٧٥٢

## قوانين و أوامر

### المادة ٥

العقوبات الاصلية في مواد الجنايات هي :

- ١ - الاعدام ،
- ٢ - السجن المؤبد ،
- ٣ - السجن المؤقت لمدة تتراوح بين خمس سنوات وعشرين سنة .

والعقوبات الاصلية في مواد الجنح هي :

- ١ - الحبس لمدة تجاوز شهرين الى خمس سنوات فيما عدا الحالات التي يقرر فيها القانون حدودا اخرى .
- ٢ - الغرامة التي تجاوز ٢٠٠٠ دينار .

والعقوبات الاصلية في مواد المخالفات هي :

- ١ - الحبس من يوم واحد على الاقل الى شهرين على الاكثر .
- ٢ - الغرامة من ٥ الى ٢٠٠٠ دينار .

### الفصل الثاني

#### العقوبات التبعية

### المادة ٦

العقوبات التبعية هي الحجر القانوني والحرمان من الحقوق الوطنية .  
وهي لا تتعلق الا بعقوبة الجنائية .

### المادة ٧

الحجر القانوني هو حرمان المحكوم عليه أثناء تنفيذ العقوبة الاصلية عليه من مباشرة حقوقه المالية ، وتكون ادارة امواله طبقا للأوضاع المقررة في حالة الحجر القضائي .

### المادة ٨

الحرمان من الحقوق الوطنية يتلخص في :

- ١ - عزل وطرده المحكوم عليه من جميع الوظائف العمومية وجميع الخدمات والمناصب العمومية وحرمانه من مباشرتها .
- ٢ - الحرمان من حق الانتخاب أو الترشيح وعلى العموم كافة الحقوق الوطنية والسياسية ومن حمل أى وسام .
- ٣ - عدم الاهلية لأن يكون مساعدا محلفا او خيرا او شاهدا على أي عقد او أمام القضاء الا على سبيل الاستدلال .
- ٤ - عدم الاهلية لأن يكون وصيا أو ناظرا مالم تكن الوصاية على اولاده .

٥ - الحرمان من الحق في حمل الاسلحة وفي التدريس وفي ادارة مدرسة او استخدام في مؤسسة للتعليم بوصفه أستاذا أو مدرسا أو مراقبا .

امر رقم ٦٦ - ١٥٦ مؤرخ في ١٨ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٨ يونيو سنة ١٩٦٦ يتضمن قانون العقوبات -

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،  
- بناء على تقرير وزير العدل ، حامل الاختام ،  
- وبعد الاطلاع على الامر رقم ٦٥ - ٢٧٨ المؤرخ في ٢٢ رجب عام ١٣٨٥ الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٥ المتضمن التنظيم القضائي ،  
يأمر بما يلي :

### الجزء الاول

#### المبادئ العامة

#### احكام تمهيدية

### المادة ١

لا جريمة ولا عقوبة أو تدابير امن بغير قانون .

### المادة ٢

لا يسرى قانون العقوبات على الماضي الا ما كان منه اقل شدة .

### المادة ٣

يطبق قانون العقوبات على كافة الجرائم التي ترتكب في اراضي الجمهورية .

كما يطبق على الجرائم التي ترتكب في الخارج اذا كانت تدخل في اختصاص المحاكم الجزائية الجزائرية طبقا لاحكام قانون الاجراءات الجزائية .

### الكتاب الاول

#### العقوبات وتدابير الامن

### المادة ٤

يكون جزاء الجرائم بتطبيق العقوبات وتكون الوقاية منها باتخاذ تدابير امن .

وتكون العقوبات اصلية اذا صدر الحكم بها دون أن تلحق بها أية عقوبة أخرى .

وتكون تبعية اذا كانت مترتبة على عقوبة أصلية ولا يصدر الحكم بها وإنما تطبق بقوة القانون .

والعقوبات التكميلية لا يحكم بها مستقلة عن عقوبة أصلية .

ولتدابير الامن هدف وقائي وهي اما شخصية أو عينية .

### الباب الاول

#### العقوبات

#### الفصل الاول

#### العقوبات الاصلية

ويجوز للقاضي في حالة الحكم في جناية أن يأمر بمصادرة الأشياء التي استعملت أو كانت ستستعمل في تنفيذ الجريمة أو التي تحصلت منها وكذلك الهبات أو المنافع الأخرى التي استعملت أو كانت ستستعمل في مكافأة مرتكبها ، وكل ذلك دون الإخلال بحقوق الغير .

ولا يجوز الأمر بمصادرة الأشياء المشار إليها في الفقرة السابقة في حالة الحكم في جنحة أو مخالفة إلا إذا نص القانون صراحة على ذلك .

### المادة ١٦

لا تشمل المصادرة الأشياء المملوكة للغير إلا إذا تعلق الأمر بتدبير من تدابير الأمن قضى به وفقا للمادة ٢٥ أو لنص صريح في القانون .

### المادة ١٧

منع الشخص الاعتباري من الاستمرار في ممارسة نشاطه يقتضى أن لا يستمر هذا النشاط حتى ولو كان تحت اسم آخر أو مع مديريين أو أعضاء مجلس إدارة أو مسيرين آخرين ويترتب على ذلك تصفية أمواله مع المحافظة على حقوق الغير حسن النية .

### المادة ١٨

للمحكمة عند الحكم بالإدانة أن تأمر في الحالات التي يحددها القانون بنشر الحكم بأكمله أو مستخرج منه في جريدة أو أكثر يعينها أو بتعليقه في الأماكن التي يبينها وذلك كله على نفقة المحكوم عليه على ألا تتجاوز مع ذلك مصاريف النشر المبلغ الذي يحدده الحكم لهذا الغرض ولا أن تتجاوز مدة التعليق شهرا واحدا .

## الباب الثاني

### تدابير الأمن

### المادة ١٩

تدابير الأمن الشخصية هي :

- ١ - الحجز القضائي في مؤسسة نفسية ،
- ٢ - الوضع القضائي في مؤسسة علاجية ،
- ٣ - المنع من ممارسة مهنة أو نشاط أو فن ،
- ٤ - سقوط حقوق السلطة الأبوية كلها أو بعضها ،

ويجوز إعادة النظر في هذه التدابير على أساس تطور الحالة الخطيرة لصاحب الشأن .

### المادة ٢٠

تدابير الأمن العينية هي :

- ١ - مصادرة الأموال ،
- ٢ - إغلاق المؤسسة .

### المادة ٢١

الحجز القضائي في مؤسسة نفسية هو وضع الشخص بناء على قرار قضائي في مؤسسة مهياة لهذا الغرض وذلك

ولا يطبق الحرمان من الحقوق الوطنية إلا لمدة عشر سنوات تبدأ من تاريخ الإفراج عن المحكوم عليه .

## الفصل الثالث

### العقوبات التكميلية

### المادة ٩

العقوبات التكميلية هي :

- ١ - الاعتقال ،
- ٢ - تحديد الإقامة ،
- ٣ - المنع من الإقامة ،
- ٤ - الحرمان من مباشرة بعض الحقوق ،
- ٥ - المصادرة الجزئية للأموال ،
- ٦ - حل الشخص الاعتباري ،
- ٧ - نشر الحكم .

### المادة ١٠

الاعتقال هو حجز بعض الماعدين للجرام لمدة غير محدودة في إحدى مؤسسات التأهيل الاجتماعي .

### المادة ١١

تحديد الإقامة هو الزام المحكوم عليه بأن يقيم في منطقة يعينها الحكم ولا يجوز أن تتجاوز مدته خمس سنوات ويبدأ تنفيذ تحديد الإقامة من يوم انقضاء العقوبة الأصلية أو الإفراج عن المحكوم عليه .

ويبلغ الحكم الى وزارة الداخلية التي يمكن لها أن تصدر أذن انتقال موقتة داخل المنطقة .

### المادة ١٢

المنع من الإقامة هو الحظر على المحكوم عليه ان يوجد في بعض الأماكن ولا يجوز أن تتجاوز مدته خمس سنوات في مواد الجنح وعشر سنوات في مواد الجنايات ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

وآثار هذا المنع ومدته لا تبدآن إلا من اليوم الذي يفرج فيه عن المحكوم عليه وبعد أن يكون قرار المنع من الإقامة قد بلغ اليه .

### المادة ١٣

يجوز دائما أن يقضى بالمنع من الإقامة في حالة الحكم لجناية أو جنحة .

### المادة ١٤

يجوز للمحكمة عند قضائها في جنحة وفي الحالات التي يحددها القانون أن تحظر على المحكوم عليه ممارسة حق أو أكثر من الحقوق المشار إليها في المادة ٨ لمدة لا تتجاوز خمس سنوات .

### المادة ١٥

المصادرة هي اضافة أموال معينة الى ملك الدولة

وتطبق عليها العقوبات المقررة للجنايات أو الجنح أو المخالفات .

### المادة ٢٨

لا يتغير نوع الجريمة اذا اصدر القاضي فيها حكما يطبق أصلا على نوع آخر منها نتيجة لظرف مخفف للعقوبة او نتيجة لحالة العود التي يكون عليها المحكوم عليه .

### المادة ٢٩

يتغير نوع الجريمة اذا نص القانون على عقوبة تطبق أصلا على نوع آخر اشد منها نتيجة لظروف مشددة .

## الفصل الثاني المحاولة

### المادة ٣٠

كل محاولات لارتكاب جناية تتبدى بالشروع في التنفيذ او بافعال لا لبس فيها تؤدي مباشرة الى ارتكابها تعتبر كالجناية نفسها اذا لم توقف أو لم يخب أثرها الا نتيجة لظروف مستقلة عن ارادة مرتكبها حتى ولو لم يمكن بلوغ الهدف المقصود بسبب ظرف مادي يجهله مرتكبها .

### المادة ٣١

المحاولة في الجنحة لا يعاقب عليها الا بناء على نص صريح في القانون .

والمحاولة في المخالفة لا يعاقب عليها اطلاقا .

## الفصل الثالث

### تعدد الجرائم

### المادة ٣٢

يجب أن يوصف الفعل الواحد الذي يحتمل عدة أوصاف بالوصف الاشد من بينها .

### المادة ٣٣

يعتبر تعددا في الجرائم أن ترتكب في وقت واحد أو في اوقات متعددة عدة جرائم لا يفصل بينها حكم نهائي .

### المادة ٣٤

في حالة تعدد جنابات أو جنح محالة معا الى محكمة واحدة فانه يقضى بعقوبة واحدة سالبة للحرية ولا يجوز أن تجاوز مدتها الحد الاقصى للعقوبة المقررة قانونا للجريمة الاشد .

### المادة ٣٥

اذا صدرت عدة احكام سالبة للحرية بسبب تعدد المحاكمات فان العقوبة الاشد وحدها هي التي تنفذ .

ومع ذلك اذا كانت العقوبات المحكوم بها من طبيعة واحدة فانه يجوز للقاضي بقرار مسبب أن يأمر بضمها كلها أو بعضها في نطاق الحد الاقصى المقرر قانونا للجريمة الاشد .

بسبب خلل في قواه العقلية قائم وقت ارتكاب الجريمة او اعتراه بعد ارتكابها .

ويجب اثبات هذا الخلل في الحكم الصادر بالحجز بعد الفحص الطبي .

### المادة ٢٢

الوضع القضائي في مؤسسة علاجية هو وضع شخص مصاب بادمان عادي ناتج من تعاطي مواد كحولية أو مخدرة تحت الملاحظة في مؤسسة مهية لهذا الغرض وذلك بناء على حكم قضائي صادر من الجهة المحال اليها الشخص اذا بدا ان الصفة الاجرامية لصاحب الشأن مرتبطة بهذا الادمان .

### المادة ٢٣

يجوز الحكم بالمنع من مزاولة مهنة أو نشاط أو فن على المحكوم عليه لجناية أو جنحة اذا ثبت للقضاء أن الجريمة التي ارتكبت صلة مباشرة بمزاولة المهنة أو النشاط أو الفن وانه يوجد خطر من تركه يمارس ايا منها .

ويصدر الحكم بالمنع لمدة لا تتجاوز عشر سنوات .

ويجوز أن يؤمر بالنفاذ المعجل بالنسبة لهذا الاجراء .

### المادة ٢٤

عندما يحكم القضاء على أحد الاصول لجناية أو جنحة وقعت منه على شخص أحد اولاده القصر ويقرر أن السلوك العادي للمحكوم عليه يعرضهم لخطر مادي أو معنوي فانه يجوز له أن يقضى بسقوط سلطته الابوية ويجوز أن ينصب هذا السقوط على كل حقوق السلطة الابوية أو بعضها وأن لايشمل الا واحد او بعضا من اولاده .

ويجوز أن يؤمر بالنفاذ المعجل بالنسبة لهذا الاجراء .

### المادة ٢٥

يجوز أن يؤمر بمصادرة الاشياء المضبوطة كتدبير من تدابير الامن اذا كانت صناعتها أو استعمالها أو حملها أو حيازتها أو بيعها يعتبر جريمة .

ومع ذلك يجوز الامر بردها لصالح الغير حسن النية .

### المادة ٢٦

يجوز أن يؤمر باغلاق المؤسسة نهائيا أو مؤقتا في الحالات وبالشروط المنصوص عليها في القانون .

## الكتاب الثاني

### الافعال والاشخاص الخاضعون للعقوبة

#### الباب الاول

#### الجريمة

#### الفصل الاول

#### تقسيم الجرائم

### المادة ٢٧

تقسم الجرائم تبعا لخطورتها الى جنابات وجنح ومخالفات

٢ - ساعد بكافة الطرق أو عاون الفاعل أو الفاعلين على ارتكاب الافعال التحضيرية أو المسهلة أو المنفذة لهامع علمه بذلك .

### المادة ٤٣

يأخذ حكم الشريك من اعتاد ان يقدم مسكنا أو ملجأ أو مكانا للاجتماع لواحد أو أكثر من الاشرار الذين يمارسون اللصوصية أو العنف ضد أمن الدولة أو الامن العام أو ضد الاشخاص أو الاموال مع علمه بسلوهم الاجرامي .

### المادة ٤٤

يعاقب الشريك في جناية أو جنحة بالعقوبة المقررة للجناية أو الجنحة .

ولا تؤثر الظروف الشخصية التي ينتج عنها تشديد أو تخفيف العقوبة أو الاعفاء منها الا بالنسبة للفاعل أو الشريك الذي تتصل به هذه الظروف .

والظروف الموضوعية للصيقة بالجريمة التي تؤدي الى تشديد أو تخفيف العقوبة التي توقع على من ساهم فيها يترتب عليها تشديدها أو تخفيفها ، بحسب ما اذا كان يعلم أو لا يعلم بهذه الظروف .

ولا يعاقب على الاشتراك في المخالفة على الاطلاق .

### المادة ٤٥

من يحمل شخصا لا يخضع للعقوبة بسبب وضعه أو صفته الشخصية على ارتكاب جريمة يعاقب بالعقوبات المقررة لها .

### المادة ٤٦

اذا لم ترتكب الجريمة المزمع ارتكابها لمجرد امتناع من كان ينوى ارتكابها بارادته وحدها فان المحرض عليها يعاقب رغم ذلك بالعقوبات المقررة لهذه الجريمة .

## الفصل الثاني

### المسؤولية الجزائية

### المادة ٤٧

لا عقوبة على من كان في حالة جنون وقت ارتكاب الجريمة وذلك دون الاخلال بأحكام الفقرة ٢ من المادة ٢١ ،

### المادة ٤٨

لا عقوبة على من اضطرته الى ارتكاب الجريمة قوة لا قبل له بدفعها .

### المادة ٤٩

لا توقع على القاصر الذي لم يكمل الثالثة عشرة الا تدابير الحماية او التربية .

ومع ذلك فانه في مواد المخالفات لا يكون محلا الا للتوبيخ . ويخضع القاصر الذي يبلغ سنه من ١٣ الى ١٨ اما

### المادة ٣٦

تضم العقوبات المالية مالم يقرر القاضي خلاف ذلك بنص صريح .

### المادة ٣٧

يجوز أن تضم العقوبات التبعية وتدابير الامن في حالة تعدد الجنايات أو الجنح ويكون تنفيذ تدابير الامن التي لا تسمح طبيعتها بتنفيذها في آن واحد بالترتيب المنصوص عليه في قانون تنفيذ الاحكام الجزائية .

### المادة ٣٨

ضم العقوبات في مواد المخالفات وجوبي .

## الفصل الرابع

### الافعال المبررة

### المادة ٣٩

لا جريمة :

- ١ - اذا كان الفعل قد امر او اذن به القانون .
- ٢ - اذا كان الفعل قد دفعت اليه الضرورة الحالة للدفاع المشروع عن النفس أو عن الغير أو عن مال مملوك للشخص أو للغير بشرط أن يكون الدفاع متناسبا مع جسامته الاعتداء .

### المادة ٤٠

يدخل ضمن حالات الضرورة الحالة للدفاع المشروع :

- ١ - القتل أو الجرح أو الضرب الذي يرتكب لدفع اعتداء على حياة الشخص أو سلامة جسمه أو لمنع تسليق الحواجز أو الحيطان أو مداخل المنازل أو الاماكن المسكونة أو تواجها أو كسر شيء منها أثناء الليل .
- ٢ - الفعل الذي يرتكب للدفاع عن النفس او عن الغير ضد مرتكبي السرقات أو النهب بالقوة .

## الباب الثاني

### مرتكبو الجريمة

### الفصل الاول

### المساهمون في الجريمة

### المادة ٤١

يعتبر فاعلا كل من ساهم مساهمة مباشرة في تنفيذ الجريمة .

### المادة ٤٢

يعتبر شريكا في الجريمة من لم يشترك اشتراكا مباشرا فيها لكنه قام بالافعال الآتية :

- ١ - حرض على ارتكاب الفعل بالهبة أو الوعد أو التهديد أو اساءة استفلال السلطة أو الولاية أو التحايل أو التدليس الاجرامي أو اعطى تعليمات لارتكابه .

وفي جميع الحالات التي تستبدل فيها الغرامة بالحبس وكانت عقوبة الحبس هي وحدها المقررة فان الغرامة لا تجاوز ٣٠٠٠٠ دينار في مواد الجنح .

### القسم الثالث

### المسود

### المادة ٥٤

كل من حكم عليه بحكم نهائي بعقوبة جنائية وارتكب جناية ثانية معاقبا عليها بعقوبة أصلية هي السجن المؤبد فيجوز الحكم عليه بالاعدام اذا كانت الجناية الثانية قد ادت الى موت انسان .

وإذا كانت الجناية الثانية معاقبا عليها بالسجن المؤقت فانه يجوز رفع العقوبة الى السجن المؤبد .

### المادة ٥٥

كل من حكم عليه لجنائية بحكم نهائي بالحبس لمدة سنة او أكثر وارتكب خلال الخمس سنوات التالية لانقضاء هذه العقوبة او سقوطها بالتقادم جناية او جنحة معاقبا عليها بالحبس فانه يحكم عليه بالحد الاقصى المقرر قانونا ويجوز رفع هذه العقوبة الى الضعف .

ويجوز الحكم ايضا بالمنع من الإقامة من خمس الى عشر سنوات .

### المادة ٥٦

والامر كذلك بالنسبة للمحكوم عليهم لجنحة بالحبس لمدة تزيد على سنة اذا ثبتت ادانتهم في نفس الاجل بالجنحة نفسها او بجناية معاقب عليها بالحبس .

ومن سبق الحكم عليهم بالحبس لمدة أقل من سنة وارتكبوا نفس الجنحة في نفس الشروط الزمنية فانهمس يعاقبون بالحبس الذي لا يجوز ان تقل مدته عن ضعف المدة السابق الحكم عليهم بها على الا تجاوز مع ذلك ضعف الحد الاقصى للعقوبة المقررة بها .

### المادة ٥٧

تعتبر جنحة من النوع نفسه في تحديد العود الجرائم التي تشملها أي من الفقرات الآتية :

١ - السرقة والنصب وخيانة الامانة وخيانة التوقيع على بياض واصدار شيكات بدون رصيد والتزوير واستعمال الاوراق المزورة والافلاس بالتدليس واخفاء الاشياء المتحصلة من جناية او جنحة .

٢ - القتل والجرح باهمال وبنحة الهروب .

٣ - هتك العرض بدون عنف والاخلال العلني بالحياء واعتياد التحريض على الفسق والمساعدة على البغاء .

٤ - العصيان والعنف والتعدى على رجال القضاء والاعضاء المحلفين ورجال القوة العمومية .

لتدابير الحماية او التربية او لعقوبات مخففة .

### المادة ٥٠

اذا قضى بأن يخضع القاصر الذي يبلغ سنه من ١٣ الى ١٨ لحكم جزائي فان العقوبة التي تصدر عليه تكون كالاتى :  
اذا كانت العقوبة التي تفرض عليه هي الاعدام أو السجن المؤبد فانه يحكم عليه بعقوبة الحبس من عشر سنوات الى عشرين سنة .

وإذا كانت العقوبة هي السجن أو الحبس المؤقت فانه يحكم عليه بالحبس لمدة تساوي نصف المدة التي كان يتعين الحكم عليه بها اذا كان بالغا .

### المادة ٥١

في مواد المخالفات يقضى على القاصر الذي يبلغ سنه من ١٣ الى ١٨ اما بالتوبيخ واما بعقوبة الغرامة .

### الفصل الثالث

### شخصية العقوبة

### القسم الاول

### الاعدار القانونية

### المادة ٥٢

الاعدار هي حالات محددة في القانون على سبيل الحصر يترتب عليها مع قيام الجريمة والمسؤولية اما عدم عتاب المتهم اذا كانت أعدارا معفية واما تخفيف العقوبة اذا كانت مخففة .

ومع ذلك يجوز للقاضي في حالة الاعفاء ان يطبق تدابير الامن على المعفى عنه .

### القسم الثاني

### الظروف المخففة

### المادة ٥٣

يجوز تخفيض العقوبات المقررة قانونا ضدالمتهم الذي قضى بادانته وثبت وجود ظروف مخففة لصالحه وفاقلتدرج العقوبات المقررة في المادة ٥ حتى الحبس لمدة ثلاث سنوات اذا كانت عقوبة الجناية هي الاعدام ولمدة سنتين اذا كانت عقوبتها السجن المؤبد ولمدة سنة في الحالات الاخرى .

وإذا كانت العقوبة المطبقة هي الحبس فانه يجوز الحكم بالفرامة التي لا تجاوز ١٠٠٠٠٠ دينار ويجوز الحكم على من قضى بادانته علاوة على ذلك بالحرمان من الحقوق الوطنية ويجوز فضلا عن ذلك ان يحكم عليه بالمنع من الإقامة .

وفي جميع الحالات التي تكون فيها العقوبة المقررة قانونا هي الحبس أو الفرامة يجوز تخفيض الحبس الى يوم واحد والفرامة الى ٥ دنانير حتى في حالة العود وذلك اذا كانت الظروف تبدو مخففة .

ويجوز الحكم باي من هاتين العقوبتين ويجوز استبدال الفرامة بالحبس على الا تقل عن ٥ دنانير .

وكل عسكري او بحار في خدمة الجزائر يقوم باحد الاعمال الآتية :

#### ١ - حمل السلاح ضد الجزائر ،

٢ - القيام بالتخاير مع دولة أجنبية بقصد حملها على القيام بأعمال عدوانية ضد الجزائر او تقديم الوسائل اللازمة لذلك سواء بتسهيل دخول القوات الاجنبية الى الارض الجزائرية او بزعة ولاء القوات البرية او البحرية او الجوية أو بأية طريقة أخرى .

٣ - تسليم قوات جزائرية او أراض او مدن او حصون او منشآت او مراكز او مخازن او مستودعات حربية او عتاد او ذخائر او سفن او مبان او سفن او مركبات للملاحة الجوية مملوكة للجزائر او مخصصة للدفاع عنها الى دولة أجنبية او الى عملاتها .

٤ - اتلاف أو افساد سفينة أو سفن أو مركبات للملاحة الجوية أو عتاد أو مؤن أو مبان أو انشاءات من أى نوع كنت وذلك بقصد الاضرار بالدفاع الوطنى أو ادخال عيوب عليها أو التسبب في وقوع حادث وذلك تحقيقا لنفس القصد .

#### المادة ٦٢

يرتكب جريمة الخيانة ويعاقب بالاعدام كل جزائرى وكل عسكري او بحار في خدمة الجزائر يقوم في وقت الحرب باحد الاعمال الآتية :

١ - تحريض العسكريين أو البحارة على الانضمام الى دولة اجنبية او تسهيل السبيل لهم الى ذلك والقيام بعمليات تجنيد لحساب دولة في حرب مع الجزائر .

٢ - القيام بالتخاير مع دولة اجنبية او مع احد عملاتها بقصد معاونة هذه الدولة في خطتها ضد الجزائر .

٣ - عرقلة مرور العتاد الحربي .

٤ - المساهمة في مشروع لضعاف الروح المعنوية للجيش او للأمة يكون الغرض منه الاضرار بالدفاع الوطنى مع علمه بذلك .

#### المادة ٦٣

يرتكب جريمة الخيانة ويعاقب بالاعدام كل جزائرى يقوم بما يأتي :

١ - تسليم معلومات او اشياء او مستندات او تصميمات يجب ان تحفظ تحت ستار السرية لمصلحة الدفاع الوطنى الى دولة أجنبية او أحد عملاتها على أية صورة وبأية وسيلة كنت .

٢ - الاستحواذ بأية وسيلة كانت على مثل هذه المعلومات او الاشياء او المستندات او التصميمات بقصد تسليمها الى دولة أجنبية او الى احد عملاتها .

٣ - اتلاف مثل هذه المعلومات او الاشياء او المستندات او التصميمات بقصد معاونة دولة أجنبية او ترك الفير يتلفها .

#### المادة ٥٨

كل من سبق الحكم عليه في مخالفة وارتكب خلال الاثني عشر شهرا من تاريخ الحكم الذى اصبح نهائيا المخالفة نفسها في دائرة اختصاص نفس المحكمة يعاقب بالعقوبات المغلظة المقررة للعود في المخالفات وفقا لاحكام المادة ٤٦٥ .

ومع ذلك فان العود في المخالفات المعاقب عنها بالحبس لمدة تزيد على عشرة ايام او بغرامة تجاوز ٢٠٠ دينار لا يخضع لشرط أن تكون المخالفة الثانية قد ارتكبت في نفس دائرة الاختصاص التى ارتكبت فيها المخالفة الاولى ويعاقب العائد عندئذ بالعقوبات المغلظة المقررة للعود في المخالفات المنصوص عليها في المادة ٤٤٥ .

#### المادة ٥٩

كل من سبق الحكم عليه من محكمة عسكرية لا يعاقب بعقوبة العود اذا ارتكب بعد ذلك جناية او جنحة الاحسبا يكون الحكم الاول قد صدر في جناية او جنحة معاقب عليها طبقا للقوانين الجزائية العادية .

#### المادة ٦٠

اذا سبق الحكم على الجاني بأربعة احكام على الاقل بعقوبات سالبة للحرية وقضى عليه لجناية او جنحة بعقوبة جديدة سالبة للحرية فانه يجوز للقاضي ان يأمر باعتقاله لمدة غير محددة ، ويحل الاعتقال محل تنفيذ العقوبة المقضى بها .

وينفذ الاعتقال في مؤسسة أو في قسم من مؤسسة مخصص دون غيره لهذا الغرض .

ويبقى المعتقل في المؤسسة لمدة ثلاث سنوات على الاقل فاذا كانت العقوبة تزيد على ذلك فيبقى فيها طوال مدة العقوبة على الاقل ، ويجوز للسلطة المختصة عند انقضاء هذه المدة ان تفرج عنه تحت شرط لمدة ثلاث سنوات بعد أخذ الرأي المسبب لموظفي المؤسسة ، وذلك اذا رأت ان الاعتقال لم يعد ضروريا . واذا كان سلوك المفرج عنه حميدا مدة الثلاث سنوات فيصبح الافراج عنه نهائيا .

#### الجزء الثاني

#### التجريم

#### الكتساب الثالث

#### الجنايات والجنح وعقوباتها

#### الباب الاول

#### الجنايات والجنح ضد الشيء العمومي

#### الفصل الاول

#### الجنايات والجنح ضد أمن الدولة

#### القسم الاول

#### جرائم الخيانة والتجسس

#### المادة ٦١

يرتكب جريمة الخيانة ويعاقب بالاعدام كل جزائرى

## المادة ٦٤

يرتكب جريمة التجسس ويعاقب بالاعدام كل أجنبي يقوم بأحد الأفعال المنصوص عليها في الفقرات ٢ و ٣ و ٤ من المادة ٦١ وفي المادتين ٦٢ و ٦٣ .

ويعاقب من يحرض على ارتكاب إحدى الجنايات المنصوص عليها في هذه المادة والمواد ٦١ و ٦٢ و ٦٣ أو يعرض ارتكابها بالعقوبة المقررة للجناية ذاتها .

## القسم الثاني

## جرائم التعدي الأخرى على الدفاع الوطني

## المادة ٦٥

يعاقب بالسجن المؤبد كل من يجمع معلومات أو أشياء أو مستندات أو تصميمات يؤدي جمعها واستغلالها إلى الأضرار بالدفاع الوطني إذا كان الغرض من ذلك هو تسليمها إلى دولة أجنبية .

## المادة ٦٦

يعاقب بالسجن المؤقت من عشر سنوات إلى عشرين سنة كل حارس وكل أمين بحكم وظيفته أو بحكم صفته على معلومات أو أشياء أو مستندات أو تصميمات يجب أن تحفظ تحت ستار السرية لمصلحة الدفاع الوطني أو يمكن أن تؤدي معرفتها إلى الكشف عن سر من أسرار الدفاع الوطني يكون قد قام بغير قصد الخيانة أو التجسس بما يأتي :

- ١ - اتلافها أو اختلاسها أو ترك الغير يتلفها أو يختلسها أو أخذ صور منها أو ترك الغير يأخذ صوراً منها .
  - ٢ - إبلاغها إلى علم شخص لا صفة له في الإطلاع عليها أو إلى علم الجمهور أو ترك الغير يبلغها .
- وتكون العقوبة السجن المؤقت من خمس إلى عشر سنوات إذا كان الحارس أو الأمين قد ارتكب الجريمة برعونة أو بغير حيطة أو بعدم تبصر أو باهمال أو بعدم مراعاة الانظمة .

## المادة ٦٧

يعاقب بالسجن المؤقت من خمس إلى عشر سنوات كل شخص عدا من ذكروا في المادة ٦٦ يكون بغير قصد الخيانة أو التجسس قد ارتكب الأفعال الآتية :

- ١ - الاستحواذ على معلومات أو أشياء أو مستندات أو تصميمات يجب أن تحفظ تحت ستار السرية لمصلحة الدفاع الوطني أو يمكن أن تؤدي معرفتها إلى الكشف عن سر من أسرار الدفاع الوطني .
- ٢ - اتلاف أو اختلاس مثل هذه المعلومات أو الأشياء أو المستندات أو التصميمات أو ترك الغير يتلفها أو يختلسها أو أخذ صور منها أو ترك الغير يأخذ صوراً منها .
- ٣ - إبلاغ مثل هذه المعلومات والأشياء أو المستندات أو التصميمات إلى علم شخص لا صفة له في الإطلاع عليها أو إلى الجمهور أو ترك الغير يبلغها أو توسيع دائرة ذبوعها .

## المادة ٦٨

يعاقب بالسجن المؤقت من عشر سنوات إلى عشرين سنة كل من يسلم بغير إذن سابق من السلطة المختصة إلى شخص يعمل لحساب دولة أو مؤسسة أجنبية اختراعاً بهم الدفاع الوطني أو معلومات أو دراسات أو طريقة صنع تتصل باختراع من هذا النوع أو بتطبيقات صناعية تهم الدفاع الوطني أو يفشي إليه شيئاً من ذلك .

## المادة ٦٩

يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات كل من يقدم معلومات عسكرية لم تجعلها السلطة المختصة علنية وكان من شأن ذبوعها أن يؤدي بجلء إلى الأضرار بالدفاع الوطني ، إلى علم شخص لا صفة له في الإطلاع عليها أو إلى علم الجمهور دون أن تكون لديه نية الخيانة أو التجسس .

## المادة ٧٠

يعاقب بالسجن المؤقت من عشر سنوات إلى عشرين سنة كل من :

- ١ - دخل متخفياً أو منتحلاً اسماً كاذباً أو متخفياً صفته أو جنسيته إلى حصن أو منشأة أو مركز أو مستودع أو إلى أماكن عمل أو تكتلات أو مخيمات أو معسكرات للجيش أو إلى منشآت حربية أو تجارية مستعملة للدفاع الوطني أو في سفن أو مركبات للملاحة الجوية أو في سيارة عسكرية مسلحة أو في مؤسسة عسكرية أو بحرية من أي نوع كانت أو في مؤسسة أو ورشة عمل تهم الدفاع الوطني .
  - ٢ - نظم بطريقة خفية أية طريقة للمراسلة أو الاتصال عن بعد من شأنها الأضرار بالدفاع الوطني حتى ولو لم يتخف أو يخف اسمه أو صفته أو جنسيته .
  - ٣ - حلق فوق الأرض الجزائرية باستعمال أية طائرة أجنبية دون أن يكون مصرحاً له بذلك بمقتضى اتفاق دبلوماسي أو تصريح من السلطة الجزائرية .
  - ٤ - قام بعمل رسومات أو باخذ صور أو برسم خرائط أو بعمليات طوبوغرافية في منطقة محرمة حدودها السلطة العسكرية أو البحرية وذلك بداخل أو حول الأماكن أو المنشآت أو المراكز أو المؤسسات العسكرية أو البحرية أو التي تهم الدفاع الوطني بغير إذن من تلك السلطات .
  - ٥ - أقام في دائرة معينة حول المنشآت المحصنة أو المؤسسات العسكرية أو البحرية بالرغم من الحظر الذي يصدر مرسوم بتقريره .
  - ٦ - أفشى إلى شخص لا صفة له معلومات متعلقة إما بالتدابير التي تتخذ لكشف مرتكبي الجنايات والجنگ المنصوص عليها في القسمين الأول والثاني من هذا الفصل وشركائهم وللقبض عليهم وأما بسير إجراءات المتابعة والتحقيق وأما بسير المحاكمة أمام جهات القضاء أو اذاع شيئاً من ذلك علناً .
- ومع ذلك يعاقب مرتكبو الجرائم المنصوص عليها في الفقرات



**القسم الثالث****الاعتداءات والمؤامرات والجرائم الأخرى ضد سلطة الدولة  
وسلامة أرض الوطن****المادة ٧٧**

الاعتداء الذي يكون الغرض منه اما القضاء على نظام الحكم او تغييره واما تحريض المواطنين او السكان على حمل السلاح ضد سلطة الدولة او ضد بعضهم البعض واما المساس بسلامة ارض الوطن يعاقب عليه بالسجن المؤبد .

وتنفيذ الاعتداء او محاولة تنفيذه يعتبر في حكم الاعتداء .

**المادة ٧٨**

المؤامرة التي يكون الغرض منها ارتكاب الجنايات المنصوص عليها في المادة ٧٧ يعاقب عليها بالسجن المؤقت من عشر سنوات الى عشرين سنة اذا تلاها فعل ارتكب او بدىء في ارتكابه لتعداد لتنفيذها .

وتكون العقوبة السجن المؤقت من خمس الى عشر سنوات اذا لم يكن قد تلا المؤامرة فعل ارتكب او بدىء في ارتكابه للاعداد لتنفيذها .

وتقوم المؤامرة بمجرد اتفاق شخصين أو أكثر على التصميم على ارتكابها .

كل من يعرض تدبير مؤامرة بغرض التوصل الى ارتكاب الجنايات المنصوص عليها في المادة ٧٧ دون ان يقبل عرضه يعاقب بالحبس من سنة الى عشر سنوات وبغرامة من ٣.٠٠٠ الى ٧.٠٠٠ دينار ويجوز علاوة على ذلك ان يمنع الفاعل من ممارسة جميع الحقوق المشار اليها في المادة ١٤ من هذا القانون أو بعضها .

**المادة ٧٩**

كل من يعمل بأية وسيلة كانت على المساس بسلامة ارض الوطن او على اخراج جزء من الاراضي التي تباشر عليها الجزائر سلطتها من تلك السلطة وذلك في غير الحالات المنصوص عليها في المادتين ٧٧ و ٧٨ يعاقب بالحبس من سنة الى عشر سنوات وبغرامة من ٣.٠٠٠ الى ٧.٠٠٠ دينار ويجوز علاوة على ذلك ان يحرم من الحقوق المشار اليها في المادة ١٤ من هذا القانون .

**المادة ٨٠**

كل من كون قوات مسلحة او عمل على تكوينها وكل من استخدم او جند جنودا او عمل على استخدامهم او تجنيدهم او زودهم بالأسلحة والذخيرة بدون أمر او تصريح من السلطة الشرعية يعاقب بالسجن المؤبد .

**المادة ٨١**

يعاقب بالسجن المؤبد :  
كل من تولى قيادة عسكرية ايا كانت بدون وجه حق او بدون سبب مشروع .

٣ و ٤ و ٦ اعلاه في وقت السلم بالحبس من سنة الى خمس سنوات وبغرامة من ٣.٠٠٠ الى ٧.٠٠٠ دينار .

**المادة ٧١**

يعاقب بالسجن المؤقت من عشر سنوات الى عشرين سنة كل من :

١ - يعرض الجزائر لإعلان الحرب باتيانه اعمالا عدوانية لا تقرها الحكومة .

٢ - يعرض الجزائر الى اعمال انتقامية باتيانه اعمالا عدوانية لا تقرها الحكومة .

٣ - يجري مع عملاء دولة اجنبية مخابرات من شأنها الاضرار بالمركز العسكري أو الدبلوماسي للجزائر أو بمصالحها الاقتصادية الجوهرية .

**المادة ٧٢**

يعاقب بالسجن المؤقت من عشر سنوات الى عشرين سنة كل من يرتكب في وقت الحرب الافعال الآتية :

١ - اجراء مراسلات او اقامة علاقات مع مواطني او عملاء دولة معادية بغير اذن من الحكومة .

٢ - القيام اما مباشرة واما بطريق الوساطة بأعمال تجارية مع مواطني او عملاء دولة معادية بالرغم من الحظر المقرر في هذا الشأن .

**المادة ٧٣**

يعاقب بالسجن من سنة الى خمس سنوات وبغرامة من ٣.٠٠٠ الى ٣.٠٠٠ دينار كل من يرتكب عمدا أي عمل من شأنه الاضرار بالدفاع الوطني غير منصوص عليه وغير يعاقب عليه بأي نص آخر وذلك في وقت الحرب .

**المادة ٧٤**

يعاقب بالحبس المؤقت من خمس الى عشر سنوات كل من يعرقل مرور العتاد الحربي أو يقوم بأية وسيلة كانت بالتحريض على عمل من اعمال العنف او على عمل مدبر يكون هدفه او نتيجته وضع هذه العراقيل او بتسهيل هذه الاعمال او تنظيمها وذلك في وقت السلم وبقصد الاضرار بالدفاع الوطني .

**المادة ٧٥**

يعاقب بالسجن المؤقت من خمس الى عشر سنوات كل من يساهم وقت السلم في مشروع لاضعاف الروح المعنوية للجيش يكون الغرض منه الاضرار بالدفاع الوطني وهو عالم بذلك .

**المادة ٧٦**

يعاقب بالحبس من سنة الى خمس سنوات وبغرامة من ٣.٠٠٠ الى ٣.٠٠٠ دينار كل من يقوم في وقت السلم بتجنيد جنود لصالح دولة اجنبية في الارض الجزائرية .

وكل من احتفظ بمثل هذه القيادة ضد أمر الحكومة والقواد الذين يستيقنون جيوشهم وقواتهم مجتمعة بعد صدور الامر بتسريحها أو تفريقها .

### المادة ٨٢

إذا ارتكبت الجرائم المنصوص عليها في المواد ٧٧ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ أو شرع في ارتكابها باستعمال الاسلحة تكون العقوبة الاعدام .

### المادة ٨٣

كل شخص يطلب من القوة العمومية التي يمكن أن تكون تحت تصرفه أو يأمرها بان تقوم بمنع تنفيذ القوانين الخاصة بالتجنيد أو بالتعبئة أو يستخدمها في هذا الغرض أو يعمل على أن يطلب ذلك أو يؤمر به يعاقب بالسجن الموقت من عشر سنوات الى عشرين سنة .

يعاقب الفاعل بالسجن المؤبد اذا ادى هذا الطلب او ذلك الامر الى النتيجة المقصودة .

## القسم الرابع

### جنايات التفتيل والتخريب المخلّة بالدولة

### المادة ٨٤

كل من يرتكب اعتداء يكون الغرض منه نشر التفتيل او التخريب في منطقة او اكثر يعاقب بالاعدام .

وتنفيذ الاعتداء أو محاولة تنفيذه يعتبر في حكم الاعتداء .

### المادة ٨٥

المؤامرة التي يكون الغرض منها ارتكاب الجناية المنصوص عليها في المادة ٨٤ يعاقب عليها بالسجن المؤبد اذا تلاها فعل ارتكب او بدى في ارتكابه للاعداد لتنفيذها .

وتكون العقوبة السجن الموقت من عشر سنوات الى عشرين سنة اذا لم يكن قد تلا المؤامرة فعل ارتكب او بدى في ارتكابه للاعداد لتنفيذها .

وتقوم المؤامرة بمجرد اتفاق شخصين او اكثر على التصميم على ارتكابها .

كل من يعرض تدبير مؤامرة بغرض التوصل الى ارتكاب الجنايات المنصوص عليها في المادة ٨٤ دون ان يقبل عرضه يعاقب بالسجن الموقت من خمس الى عشر سنوات .

### المادة ٨٦

يعاقب بالاعدام كل من يرأس عصابات مسلحة او يتولى فيها مهمة او قيادة ما وذلك بقصد الاخلال بأمن الدولة بارتكاب احدي الجنايات المنصوص عليها في المادتين ٧٧ و ٨٤ أو بقصد اغتصاب أو نهب أو تقسيم الاملاك العمومية والخصوصية أو بقصد مهاجمة أو مقاومة القوة العمومية التي

تعمل ضد مرتكبي هذه الجنايات .

يعاقب بالعقوبة نفسها من قاموا بادارة حركة العصاة او بتكوين عصابات او تنظيمها او عملوا على تكوينها او تنظيمها او قاموا عمدا وعن علم بتزويدها او امدادها بالمؤن والاسلحة والذخيرة وادوات الجريمة او ارسلوا اليها مؤنا او اجروا مخابرات بأية طريقة اخرى مع مديري او قواد العصابات .

### المادة ٨٧

يعاقب افراد العصابات الذين لا يتولون فيها اية قيادة او مهمة بالسجن الموقت من عشر سنوات الى عشرين سنة .

## القسم الخامس

### جنايات المساهمة في حركات التمرد

### المادة ٨٨

يعاقب بالسجن الموقت من عشر سنوات الى عشرين سنة كل من يقوم اثناء التمرد بالافعال الآتية :

١ - اقامة متاريس او عوائق او غيرها من الاعمال التي يكون الغرض منها عرقلة القوة العمومية أو الحيلولة دون مباشرة اعمالها او المساعدة على اقامتها .

٢ - منع استدعاء القوة العمومية او جمعها وذلك بالعنف أو التهديد او تحريض او تسهيل تجمع المتمردين سواء بتوزيع الاوامر او النشرات او بحمل الاعلام او غيرها من شارات التجمع او بأي وسيلة من وسائل الدعوة .

٣ - اغتصاب او احتلال المباني او المراكز او غيرها من المنشآت العمومية او المنازل المسكونة او غير المسكونة وذلك بقصد مهاجمة أو مقاومة القوة العمومية .

يعاقب بنفس العقوبة المالك او المستأجر الذي يسمح للمتمردين بدخول المنازل المذكورة بغير عنف مع علمه باغراضهم .

### المادة ٨٩

يعاقب بالسجن الموقت من عشر سنوات الى عشرين سنة كل من يقوم اثناء التمرد بالافعال الآتية :

١ - الاستيلاء على الاسلحة او الذخائر او الادوات من أي نوع كانت سواء باستعمال العنف او التهديد او بنهب المحال أو المراكز أو المخازن أو المستودعات أو غيرها من المؤسسات العمومية او بنزع سلاح رجال القوة العمومية .

٢ - حمل الاسلحة بصورة ظاهرة او خفية او الذخائر او ارتداء زي رسمي او ملابس او علامات اخرى مدنية او عسكرية .

اذا كان الاشخاص الذين يحملون أسلحة ظاهرة أو مخبأة أو ذخائر يرتدون زيا رسميا او ملابس او علامات اخرى مدنية أو عسكرية فيعاقبون بالسجن المؤبد .

يعاقب الاشخاص الذين يستعملون اسلحتهم بالاعدام .

بعد انتهاء التنفيذ او الشروع فيه ولكن قبل بدء المتابعات .  
وتتخفف كذلك العقوبة درجة واحدة بالنسبة للفاعل اذا  
مكن من القبض على الفاعلين او الشركاء في نفس الجريمة  
او في جرائم اخرى من نفس النوع ونفس الخطورة وذلك  
بعد بدء المتابعات .

وفيما عدا الجنايات الخاصة التي يرتكبها الجناة شخصا  
فانه لا يقضى بأية عقوبة عليهم اذا كانوا اعضاء في عصابة  
مسلحة لم يتولوا فيها قيادة او يقوموا بأى عمل او مهمة  
وانسحبوا منها بمجرد صدور اول اذار لهم من السلطات  
العسكرية او المدنية او سلموا انفسهم اليها .

ويجوز مع ذلك الحكم على من يعفى من العقوبة تطبيقا للحكم  
هذه المادة بالمنع من الاقامة كما في مواد الجرح وبالحرمان من  
الحقوق المبينة في المادة ١٤ من هذا القانون .

### المادة ٩٣

يقضى الحكم بأن تكون المكافآت التي يحصل عليها الفاعل  
او قيمتها اذا لم تكن قد ضبطت مملوكة للخزانة .

ويقضى بمصادرة الاشياء موضوع الجناية او الجنحة  
والاشياء والادوات التي استعملت في ارتكابها .

وتدخل في مفهوم كلمة أسلحة كافة الآلات والادوات  
والاجهزة القاطعة والنافذة والراضة .

ولا تعتبر السكاكين ومقصات الجيب والعصى العادية أو أية  
أشياء أخرى من قبيل الاسلحة الا اذا استعملت للقتل أو  
الجرح أو الضرب .

### المادة ٩٤

يجوز للحكومة بمرسوم تصدره أن تخضع الانعمال التي  
ترتكب ضد أمن الدول الحليفة أو الصديقة للجزائر لكل أو  
بعض الاحكام الخاصة بالجنايات أو الجرح ضد أمن الدولة  
سواء في وقت الحرب أو السلم .

### المادة ٩٥

كل من يتلقى أموالا للدعاية من مصدر خارجي سواء بطريق  
مباشر أو غير مباشر وعلى أية صورة كانت ولاى سبب كان  
ويقوم بالدعاية السياسية يعاقب بالحبس من ستة أشهر  
الى خمس سنوات وبغرامة من ٣٦٠٠ الى ٣٦٠٠٠ دينار .

وتضبط جميع الوسائل التي استخدمت في ارتكاب الجريمة  
ويقضى الحكم اما بمصادرتها أو بابتدائها أو بانلاؤها على حسب  
الاحوال .

ويجوز للمحكمة علاوة على ذلك أن تقضى بالحرمان من  
الحقوق المبينة في المادة ١٤ من هذا القانون .

### المادة ٩٦

كل من يوزع أو يعرض للبيع منشورات أو نشرات أو  
اوراقا أو اعلانات من مصدر أو من وحي اجنبي ومن شأنها  
الاضرار بالمصلحة الوطنية أو يعرضها لانظار الجمهور ، أو

### المادة ٩٠

يعاقب بالاعدام من يقومون بإدارة أو تنظيم حركة تمرد  
أو من يزودونها أو يمدونها عمدا أو عن علم بالاسلحة والذخائر  
أو أدوات الجرائم أو يرسلون اليها مؤنا أو يجرون مخبرات  
بأية طريقة كانت مع مديري أو قواد الحركة .

### القسم السادس

#### احكام مختلفة

### المادة ٩١

مع عدم الاخلال بالواجبات التي يفرضها سر المهنة ، يعاقب  
بالسجن الموقت لمدة لا تقل عن عشرين سنوات ولا تجاوز عشرين سنة  
في وقت الحرب وبالحبس من سنة الى خمس سنوات  
وبغرامة من ٣٠٠٠ الى ٣٠٠٠٠ دينار في وقت السلم ، كل  
شخص علم بوجود خطط او افعال لارتكاب جرائم الخيانة  
او التجسس او غيرها من النشاطات التي يكون من طبيعتها  
الاضرار بالدفاع الوطني ولم يبلغ عنها السلطات العسكرية  
او الادارية او القضائية فور علمه بها .

علاوة على الاشخاص المبينين في المادة ٤٢ يعاقب باعتباره  
شريكا من يرتكب دون أن يكون فاعلا أو شريكا احد الافعال  
الآتية :

١ - تزويد مرتكبي الجنايات والجرح ضد أمن الدولة  
بالمؤن أو وسائل المعيشة وتهيئة مساكن لهم أو أماكن  
لاختفائهم أو لتجمعهم وذلك دون أن يكون قد وقع عليه اكرام  
ومع علمه بنواياهم .

٢ - حمل مراسلات مرتكبي هذه الجنايات وتلك الجرح  
وتسهيل الوصول الى موضوع الجناية او الجنحة او اخفائه  
او نقله او توصيله وذلك بأي طريقة كانت مع علمه بذلك .

وعلاوة على الاشخاص المعنيين في المادة ٣٨٧ يعاقب باعتباره  
مخفيا من يرتكب من غير الفاعلين او الشركاء الافعال الآتية :

١ - اخفاء الاشياء او الادوات التي استعملت او كانت  
ستستعمل في ارتكاب الجناية او الجنحة والاشياء او المواد  
او الوثائق المتحصلة من الجنايات او الجرح مع علمه بذلك .

٢ - اتلاف أو اختلاس أو اخفاء أو تزيف وثيقة عمومية  
أو خصوصية من شأنها تسهيل البحث عن الجناية أو الجنحة  
او اكتشاف الدليل عليها او عقاب مرتكبها مع علمه بذلك .

ويجوز للمحكمة في الحالات المنصوص عليها في هذه المادة  
أن تعفى اقارب أو أصهار الفاعل لغاية الدرجة الثالثة من  
العقوبة المقررة .

### المادة ٩٢

يعفى من العقوبة المقررة كل من يبلغ السلطات الادارية  
أو القضائية عن جناية أو جنحة ضد أمن الدولة قبل البدء  
في تنفيذها أو الشروع فيها .

وتتخفف العقوبة درجة واحدة اذا كان الإبلاغ قد حصل

ويجوز أن يعاقب الاشخاص المحكوم عليهم ، بالحرمان من الحقوق المبينة في المادة ١٤ من هذا القانون .

### المادة ٩٩

يعاقب بالحبس من ستة أشهر الى ثلاث سنوات كل من وجد يحمل سلاحا ظاهرا أو مخبأ أو أشياء ظاهرة أو مخبأة استعملت أو استحضرت لاستعمالها كأسلحة وذلك في تجمهر أو أثناء تظاهر أو بمناسبة أو أثناء اجتماع أو بمناسبة وذلك بغير اخلال بعقوبات أشد عند الاقتضاء .

ويكون الحبس من سنة الى خمس سنوات اذا كان تفريق التجمهر قد تم بالقوة .

ويجوز أن يعاقب الاشخاص المحكوم عليهم ، بالحرمان من الحقوق المبينة في المادة ١٤ من هذا القانون وبالمنع من الإقامة .

ويجوز القضاء بمنع أى أجنبي قضى بادانته في إحدى الجنح المنصوص عليها في هذه المادة من دخول أراضي الوطن .

### المادة ١٠٠

كل تحريض مباشر على التجمهر غير المسلح سواء بخطب تلقى علنا أو بكتابات أو مطبوعات تعلق أو توزع يعاقب عليه بالحبس من شهرين الى سنة اذا نتج عنه حدوث أثره وتكون العقوبة الحبس من شهر واحد الى ستة أشهر وبغرامة من ٢٠٠٠ الى ٥٠٠٠ دينار أو باحدى هاتين العقوبتين في الحالة العكسية .

كل تحريض مباشر بنفس الوسائل على التجمهر المسلح يعاقب عليه بالحبس من سنة الى خمس سنوات اذا نتج عنه حدوث أثره . وتكون العقوبة الحبس من ثلاثة أشهر الى سنة وبغرامة من ٢٠٠٠ الى ١٠٠٠٠ دينار أو باحدى هاتين العقوبتين في الحالة العكسية .

### المادة ١٠١

لا تحول المحاكمة عن جنح التجمهر دون المحاكمة عن الجنايات والجنح التي ترتكب في أثنائه .

ويجوز الزام الشخص الذي يستمر في الاشتراك في التجمهر بعد التنبيه الثاني الذي يوجهه ممثل السلطة العمومية بالتعويض المالي عن الاضرار الناجمة عن هذا التجمهر .

## الفصل الثالث

### الجنايات والجنح ضد الدستور

#### القسم الاول

### الجنايات والجنح الخاصة بممارسة الحقوق الوطنية

### المادة ١٠٢

اذا منع مواطن او أكثر من مباشرة الحقوق الوطنية بطريق التجمهر أو الاعتداء أو التهديد فيعاقب كل من الجنحة بالحبس

يجوزها لتوزيعها أو بيعها أو عرضها بقصد الدعاية يعاقب بالحبس من ستة أشهر الى خمس سنوات وبغرامة من ٣٦٠٠٠ الى ٣٦٠٠٠٠ دينار .

ويجوز للمحكمة علاوة على ذلك أن تقضى بالحرمان من الحقوق المبينة في المادة ١٤ من هذا القانون وبالمنع من الإقامة .

## الفصل الثاني

### التجمهر

### المادة ٩٧

يحظر ارتكاب الافعال الآتية في الطريق العام أو في مكان عمومي :

( ١ ) التجمهر المسلح ،

( ٢ ) التجمهر غير المسلح الذي من شأنه الاخلال بالهدوء العمومي .

ويعتبر التجمهر مسلحا اذا كان أحد الافراد الذين يكونونه يحمل سلاحا ظاهرا أو اذا كان عدد منهم يحمل أسلحة مخبأة أو أية أشياء ظاهرة أو مخبأة استعملت واستحضرت لاستعمالها كأسلحة .

ويجوز لممثلي القوة العمومية الذين يطلبون لتفريق التجمهر أو للعمل على تنفيذ القانون أو حكم أوامر قضائي استعمال القوة اذا وقعت عليهم أعمال عنف أو اعتداء مادي أو اذا لم يمكنهم الدفاع عن الارض التي يحتلونها أو المراكز التي وكلت اليهم بغير هذه الوسيلة .

وفي الحالات الأخرى يكون تفريق التجمهر بالقوة بعد أن يقوم عامل العمالة أو وكيله أو رئيس البلدية أو أحد مساعديه أو محافظ الشرطة أو أى ضابط آخر من الضبط القضائي ممن يحمل شارات وظيفته بما يأتي :

١ - اعلان وجوده باشارة صوتية أو ضوئية من شأنها اذارا الافراد الذين يكونون التجمهر اذارا فعلا .

٢ - التنبيه على الاشخاص الذين يشتركون في التجمهر بالتفرق وذلك بواسطة مكبر للصوت أو باستعمال اشارات صوتية أو ضوئية من شأنها أيضا اذارا الافراد المكسوين للتجمهر اذارا فعلا .

( ٣ ) توجيه تنبيه ثان بنفس الطريقة اذا لم يؤد التنبيه الاول الى نتيجة .

وتحدد انواع الاشارات التي يجب استعمالها بمرسوم .

### المادة ٩٨

يعاقب بالحبس من شهرين الى سنة كل شخص غير مسلح كان في تجمهر مسلح أو غير مسلح ولم يتركه بعد أول تنبيه .

ويكون الحبس من ستة أشهر الى ثلاث سنوات اذا استمر الشخص غير المسلح في تجمهر مسلح لم يتفرق الا باستعمال القوة .

الذين يرفضون أو يهملون الاستجابة الى طلب يرمي الى ضبط واقعة حجز غير قانوني وتحكمي اما في المؤسسات أو في الاماكن المخصصة لحجز المقبوض عليهم او في اي مكان آخر ولا يثبتون أنهم اطلعوا السلطة الرئاسية عن ذلك يعاقبون بالسجن المؤقت من خمس الى عشر سنوات .

### المادة ١١٠

المراقب او الحارس في مؤسسة عقابية او في مكان مخصص لحجز المقبوض عليهم الذي يتسلم مسجوناً دون ان يكون مصحوباً بأوامر حبس قانونية او الذي يرفض تقديم هذا المسجون الى السلطات او الاشخاص المخول لهم زيارته بدون ان يثبت وجود منع من القاضي المحقق او الذي يرفض تقديم سجلاته الى هؤلاء الاشخاص المختصين يكون قد ارتكب جريمة الحجز التحكيمي ويعاقب بالحبس لمدة من ستة اشهر الى سنتين وبغرامة من ٥٠٠ الى ١٠٠٠ دينار .

### المادة ١١١

عضو الهيئة القضائية أو مأمور الضبط القضائي الذي يجري متابعات أو يصدر أمراً أو حكماً أو يوقع عليهما أو يصدر أمراً قضائياً ضد شخص متمتع بالحصانة القضائية في غير حالات التلبس دون ان يحصل قبل ذلك على رفع الحصانة عنه وفقاً للاوضاع القانونية يعاقب بالحبس لمدة من ستة اشهر الى ثلاث سنوات .

## القسم الثالث تواطؤ الموظفين

### المادة ١١٢

إذا اتخذت اجراءات مخالفة للقوانين وكان تدبيرها عن طريق اجتماع افراد او هيئات تتولى أي قدر من السلطة العمومية أو عن طريق رسل أو مراسلات فيعاقب الجناة بالحبس من شهر الى ستة اشهر .

ويجوز علاوة على ذلك ان يقضى بحرمانهم من حق أو أكثر من الحقوق المبينة في المادة ١٤ ومن تولى اية وظيفة او خدمة عمومية لمدة عشر سنوات على الاكثر .

### المادة ١١٣

إذا اتخذت اجراءات ضد تنفيذ القوانين او اوامر الحكومة وكان تدبيرها باحدى الطرق المذكورة في المادة ١١٢ فيعاقب الجناة بالسجن المؤقت من خمس الى عشر سنوات .

وإذا كان تدبير هذه الاجراءات تم بين السلطات المدنية والهيئات العسكرية أو رؤسائها فيعاقب المحرضون عليها بالسجن المؤقت من عشر سنوات الى عشرين سنة اما باقى الجناة فيعاقبون بالسجن المؤقت من خمس الى عشر سنوات .

### المادة ١١٤

في الحالة التي يكون فيها الغرض من تدبير اتخاذ الاجراءات

من ستة اشهر على الاقل الى سنتين على الاكثر وبحرمانه من الانتخاب أو الترشيح لمدة سنة على الاقل وخمس سنوات على الاكثر .

### المادة ١٠٣

إذا وقعت الجريمة نتيجة لخطة مدبرة للتنفيذ اما في اراضي الجمهورية واما في عمالة أو اكثر أو دائرة بلدية أو اكثر فتكون العقوبة هي السجن المؤقت من خمس الى عشر سنوات .

### المادة ١٠٤

كل من يضبط من المواطنين المكلفين في اقتراع بفرز بطاقات التصويت وهو يزور هذه البطاقات أو يستنزلها من المجموع أو يضيف اليها أو يقيد في بطاقات تصويت الناخبين الاميين أسماء غير تلك التي أدلوا اليه بها يعاقب بالسجن المؤقت من خمس الى عشر سنوات ويجوز الحكم عليه بالحرمان من الحقوق الوطنية .

### المادة ١٠٥

جميع الاشخاص الذين يرتكبون الافعال المبينة في المادة ١٠٤ يعاقبون بالحبس لمدة من ستة اشهر على الاقل الى سنتين على الاكثر وبالحرمان من حق الانتخاب أو الترشيح لمدة سنة على الاقل وخمس سنوات على الاكثر .

### المادة ١٠٦

كل مواطن يبيع أو يشتري الاصوات بأى ثمن كان بمناسبة الانتخابات يعاقب بالحرمان من حقوق المواطن ومن كل وظيفة أو مهمة عامة لمدة سنة على الاقل وخمس سنوات على الاكثر .

ويعاقب كل من يبيع الاصوات ويشتريها فضلا عن ذلك بغرامة توازي ضعف قيمة الاشياء المقبوضة أو الموعود بها .

## القسم الثاني

### الاعتداء على الحريات

### المادة ١٠٧

يعاقب الموظف العمومي بالسجن المؤقت من خمس الى عشر سنوات اذا أمر بعمل تحكيمي أو ماس سواء بالحريية الشخصية للفرد او بالحقوق الوطنية لمواطن او اكثر .

### المادة ١٠٨

مرتكب الجنايات المنصوص عليها في المادة ١٠٧ مسؤول شخصياً مسؤولة مدنية وكذلك الدولة على ان يكون لها حق الرجوع على الفاعل .

### المادة ١٠٩

الموظفون العموميون ورجال القوة العمومية ومدوبو السلطة العمومية والمكلفون بالشرطة الادارية أو الضبط القضائي

## الفصل الرابع الجنايات والجنح ضد السلامة العمومية القسم الاول الاختلاس والقتل

### المادة ١١٩

القاضي او الموظف العمومي الذي يختلس او يبدد او يحتجز بدون وجه حق او يسرق اموالا عمومية او خاصة او اوراقا تقوم مقامها او وثائق او سندات او عقودا او اموالا منقولة كانت تحت يده سواء بمقتضى وظيفته او بسببها يعاقب بالسجن الموقت من عشر سنوات الى عشرين سنة .

وإذا كانت قيمة الاشياء المختلسة او المبددة او المحتجزة او المسروقة تقل عن ١٠٠٠ دينار فيعاقب الفاعل بالحبس الموقت من سنتين الى خمس سنوات .

### المادة ١٢٠

القاضي او الموظف العمومي الذي يتلف او يزيل بطريق الغش وبنية الاضرار ووثائق او سندات او عقودا او اموالا منقولة كنت في عهده بهذه الصفة او سلمت اليه بسبب وظيفته يعاقب بالسجن الموقت من خمس الى عشر سنوات .

### المادة ١٢١

القاضي او الموظف العمومي الذي يطلب او يتلقى او يطالب او يأمر بتحصيل ما يعلم انه غير مستحق الاداء او ما يجاوز ما هو مستحق سواء لجهة الادارة او لجهة الاطراف الذين يقوم بالتحصيل لحسابهم او لنفسه يكون قد ارتكب جريمة القتل يعاقب بالحبس من سنتين الى عشر سنوات وبالغرامة من ٥٠٠ الى ١٠٠٠ دينار .

### المادة ١٢٢

تطبق العقوبات المنصوص عليها في المادة ١٢١ على كل صاحب سلطة عمومية يأمر بتحصيل ضرائب مباشرة او غير مباشرة غير تلك التي حددها القانون وكذلك كل موظف عمومي يضع جداولها أو يقوم بتحصيلها .

وتطبق ذات العقوبات على اصحاب السلطة العمومية او الموظفين العموميين الذين يمنحون على اية صورة كانت ولاي سبب كان وبغير تصريح من القانون اعفاءات من التكاليف او الضرائب او الرسوم العمومية او يتجاوزون عن شيء منها او يسلمون مجانا منتجات مما تنتجه مؤسسات الدولة ويعاقب المستفيد باعتباره شريكا .

### المادة ١٢٣

الموظف العمومي الذي يأخذ أو يتلقى اما صراحة واما بعقد صوري واما عن طريق شخص ثالث بعض الفوائد من العقود او المزايدات او المناقصات او المقاولات او المؤسسات التي تكون له وقت ارتكاب الفعل ادارتها او الاشراف عليها كلها أو بعضها يعاقب بالحبس من سنة الى خمس سنوات وبالغرامة من ٥٠٠ الى ١٠٠٠ دينار .

بين السلطات المدنية والهيئات العسكرية او رؤسائها او كانت نتيجتها الاعتداء على الامن الداخلي للدولة فتكون عقوبة المحرضين الاعدام والجناة الآخرين السجن المؤبد .

### المادة ١١٥

القضاة والموظفون العموميون الذين يقررون بعد التشاور فيما بينهم تقديم استقالتهم بفرض منع او وقف قيام القضاء بمهمته او سير مصلحة عمومية يعاقبون بالحبس من ستة اشهر الى ثلاث سنوات .

## القسم الرابع

### تجاوز السلطات الادارية والقضائية لحدودها

### المادة ١١٦

يعتبرون مرتكبي جريمة تجاوز السلطة ويعاقبون بالسجن الموقت من خمس الى عشر سنوات مع جواز تطبيق عقوبة الحرمان من الحقوق الوطنية الاشخاص الآتية :

١ - القضاة والنواب العموميون ووكلاؤهم ومأمورو الضبط القضائي الذين يتدخلون في أعمال السلطة التشريعية سواء باصدار قرارات تتضمن نصوصا تشريعية أو بمنع أو وقف تنفيذ قانون أو أكثر أو بالمداولة لمعرفة ان كانت القوانين تنشر أو تنفذ .

٢ - القضاة والنواب العموميون ووكلاؤهم ومأمورو الضبط القضائي الذين يجاوزون حدود سلطتهم بالتدخل في القضايا الخاصة بالسلطات الادارية سواء باصدار قرارات في هذه المسائل أو بحظر تنفيذ الاوامر الصادرة من الادارة أو الذين يصرون بعد أن يكونوا قد أذنوا أو أمروا بدعوة رجال الادارة بمناسبة قيامهم بمهام وظائفهم ، على تنفيذ احكامهم او قراراتهم بالرغم من التقرير بالغائها .

### المادة ١١٧

عمال العمالات ووكلاؤهم ورؤساء البلديات وغيرهم من رجال الادارة الذين يتدخلون في اعمال السلطة التشريعية وفقا لما هو مقرر في الفقرة الاولى من المادة ١١٦ او الذين يتخذون قرارات عامة ترمي الى اصدار اية أوامر او نواهي الى المحاكم او الى المجالس يعاقبون بالسجن الموقت من خمس الى عشر سنوات ويجوز القضاء بحرمانهم من حقوقهم الوطنية .

### المادة ١١٨

عندما يفتات رجال الادارة على الوظائف القضائية بتقريرهم الاختصاص بالحقوق والمصالح الخاصة التي تدخل في اختصاص المحاكم ثم بقيامهم بعد اعتراض الاطراف او أحد منهم ورغم هذا الاعتراض بالفصل في الدعوى قبل ان تصدر السلطة العليا قرارها فيها فانهم يعاقبون بغرامة لا تقل عن ٥٠٠ دينار ولا تجاوز ٣٠٠٠ دينار .

**المادة ١٢٨**

يعد مستغلا للنفوذ ويعاقب بالحبس من سنة الى خمس سنوات وبغرامة من ٥٠٠ الى ٥٠٠٠ دينار كل شخص يطلب أو يقبل عطية أو وعدا أو يطلب أو يتلقى هبة أو هدية أو أية منافع أخرى وذلك ليستحصل على أنواط أو أوسمة أو ميزات أو مكافآت أو مراكز أو وظائف أو خدمات أو أية مزايا تمنحها السلطة العمومية أو على صفقات أو مقاولات أو غيرها من الأرباح الناتجة من اتفاقات، مبرمة مع السلطة العمومية أو مع مشروعات استغلالية موضوعة تحت إشراف السلطة العمومية أو يحاول الحصول على أي من ذلك أو يستصدر بصفة عامة قرارا من مثل هذه السلطة أو تلك الإدارة لصالحه أو يحاول استصداره ويستغل بذلك نفوذا حقيقيا أو مفترضا .

فإذا كان الجاني قاضيا أو موظفا عموميا أو ذا وكالة نيابية تضاعف العقوبات المقررة .

**المادة ١٢٩**

كل من يلجأ الى التعدي أو التهديد أو الوعود أو العطايا أو الهبات أو الهدايا أو غيرها من الميزات أو استجاب لطلبات يكون الغرض منها الارتشاء حتى ولو لم يكن هو الذي طلبها وذلك اما للتوصل الى أداء عمل أو الامتناع عنه أو للحصول على المزايا أو المنافع المنصوص عليها في المواد من ١٢٦ الى ١٢٨ سواء أدى الإكراه أو الرشوة الى النتيجة المرجوة أو لم يؤد يعاقب بذات العقوبات المقررة في تلك المواد ضد المرتشي .

**المادة ١٣٠**

في حالة ما اذا كان الغرض من الرشوة أو استغلال النفوذ هو أداء فعل يصفه القانون بأنه جناية فإن العقوبة المقررة لهذه الجناية هي التي تطبق على مرتكب الرشوة أو استغلال النفوذ .

**المادة ١٣١**

إذا ترتب على رشوة القاضي أو العضو المحلف أو عضو هيئة قضائية صدور حكم بعقوبة جناية ضد أحد المتهمين فإن هذه العقوبة تطبق على مرتكب الرشوة .

**المادة ١٣٢**

القاضي أو رجل الإدارة الذي يتحيز لصالح أحد الأطراف أو ضده يعاقب بالحبس من ستة أشهر الى ثلاث سنوات وبغرامة من ٥٠٠ الى ١٠٠٠ دينار .

**المادة ١٣٣**

لا يقضى مطلقا بأن ترد الى الراشي الأشياء التي سلمها أو تؤدي له قيمتها بل يجب أن يقضى في الحكم بمصادرتها وباعتبارها حقا مكتسبا للخزينة .

**المادة ١٣٤**

في الحالة التي يقضى فيها بعقوبة جنحة فقط بمقتضى

وتطبق العقوبة نفسها على الموظف العمومي الذي يأخذ أية فائدة كانت من عملية يكون مكلفا بان يصدر فيها أوامر دفع أو بان يتولى تصفيتها .

**المادة ١٢٤**

تطبق احكام المادة ١٢٣ على الموظف العمومي خلال الخمس سنوات التالية لتاريخ انتهاء توليه اعمال وظيفته مهما كانت طريقة الانهاء .

**المادة ١٢٥**

في الحالة التي يقضي فيها بعقوبة الجنحة وحدها طبقا لمواد هذا القسم فإنه يجوز علاوة على ذلك ان يقضي بحرمان الجاني من حق أو أكثر من الحقوق الواردة في المادة ١٤ من هذا القانون من سنة على الأقل الى خمس سنوات على الأكثر .

**القسم الثاني****الرشوة واستغلال النفوذ****المادة ١٢٦**

يعد مرتشيا ويعاقب بالحبس من سنتين الى عشر سنوات وبغرامة من ٥٠٠ الى ٥٠٠٠ دينار كل من يطلب أو يقبل عطية أو وعدا أو يطلب أو يتلقى هبة أو هدية أو أية منافع أخرى وذلك :

١ - ليقوم بصفته قاضيا أو موظفا عموميا أو ذا ولاية نيابية بأداء عمل من اعمال وظيفته غير مقرر له أجر سواء كان مشروعا أو غير مشروع أو بالامتناع عن ادائه أو بأداء عمل وان كان خارجا عن اختصاصاته الشخصية الا ان من شأن وظيفته ان تسهل له أداءه أو كان من الممكن ان تسهله له .

٢ - ليقوم بصفته محكما أو خبيرا معينا من السلطة الإدارية أو القضائية أو من الأطراف باصدار قرار أو ابداء رأي لمصلحة شخص أو ضده .

٣ - ليقوم بصفته قاضيا أو عضوا محلفا أو عضوا في جهة قضائية باتخاذ قرار سواء لصالح أحد الأطراف أو ضده .

٤ - ليقوم بصفته طبيبا أو جراحا أو طبيب اسنان أو قابلة بالتقرير كذبا بوجود أو باخفاء وجود مرض أو عاهة أو حمل أو باعطاء بيانات كاذبة عن مصدر مرض أو عاهة أو عن سبب الوفاة .

**المادة ١٢٧**

يعد مرتشيا ويعاقب بالحبس من سنة الى خمس سنوات وبغرامة من ٥٠٠ الى ٥٠٠٠ دينار كل عامل أو مستخدم أو مندوب بأجر أو مرتب على أية صورة كنت طلب أو قبل عطية أو وعدا أو طلب ان يتلقى هبة أو هدية أو جعلاً أو خصما أو مكافأة بطريق مباشر أو عن طريق وسيط وبغير علم مخدمه أو رضائه وذلك للقيام بأداء عمل من اعمال وظيفته أو بالامتناع عنه أو بأداء عمل وان كان خارجا عن اختصاصاته الشخصية الا ان من شأن وظيفته ان تسهل له أداءه أو كان من الممكن ان تسهله له .

**المادة ١٣٩**

ويعاقب الجاني فضلا عن ذلك بالحرمان من حق أو أكثر من الحقوق الواردة في المادة ١٤ وذلك من خمس سنوات على الأقل الى عشر سنوات على الأكثر . كما يجوز أن يحرم من ممارسة كافة الوظائف أو كافة الخدمات العمومية لمدة عشر سنوات على الأكثر .

**المادة ١٤٠**

إذا كانت الاوامر أو الطلبات هي السبب المباشر لوقوع فعل يصفه القانون بأنه جناية فان العقوبة المقررة لهذه الجناية تطبق على مرتكب جريمة استغلال النفوذ .

**القسم الرابع**

**ممارسة السلطة العمومية قبل توليها أو الاستمرار فيها على وجه غير مشروع**

**المادة ١٤١**

كل قاض أو موظف عمومي يبدأ في ممارسة أعمال وظيفته قبل أن يؤدي - بفعله - اليمين المطلوبة لها يجوز معاقبته بغرامة من ٥٠٠ الى ١٠٠٠ دينار .

**المادة ١٤٢**

كل قاض أو موظف عمومي فصل أو عزل أو أوقف أو حرم قانونا من وظيفته يستمر في ممارسة أعمال وظيفته بعد استلامه التبليغ الرسمي بالقرار المتعلق به يعاقب بالحبس من ستة أشهر الى سنتين وبغرامة من ٥٠٠ الى ٢٠٠٠ دينار .

ويعاقب بالعقوبة نفسها كل موظف عمومي منتخب أو مؤقت يستمر في ممارسة أعمال وظيفته بعد انتهائها قانونا .

ويجوز معاقبة الجاني علاوة على ذلك بالحرمان من مباشرة أية وظيفة أو خدمة عمومية أو مهمة عمومية لمدة عشر سنوات على الأكثر .

**القسم الخامس**

**تشديد العقوبات في بعض الجنايات والجرح التي يرتكبها الموظفون العموميون والقائمون بوظائف عمومية**

**المادة ١٤٣**

فيما عدا الحالات التي يقرر فيها القانون عقوبات في الجنايات أو الجرح التي يرتكبها الموظفون العموميون أو القائمون بوظائف عمومية فان من يساهم منهم في جنايات أو جرح أخرى مما يكلفون بمراقبتها أو ضبطها يعاقب على الوجه الآتي :

إذا كان الامر متعلقا بجرحه فتضاعف العقوبة المقررة لتلك الجرحه .

إذا كان الامر متعلقا بجناية فتكون العقوبة كما يلي :

احدى مواد هذا القسم فانه يجوز علاوة على ذلك أن يحكم على الجاني بالحرمان من حق أو أكثر من الحقوق الواردة في المادة ١٤ من هذا القانون لمدة سنة على الأقل وخمس سنوات على الأكثر .

**القسم الثالث****اساءة استعمال السلطة****الدرجة الاولى - اساءة استعمال السلطة ضد الافراد****المادة ١٣٥**

كل موظف في السلك الاداري أو القضائي وكل ضابط شرطة وكل قائد أو احد رجال القوة العمومية دخل بصفته المذكورة منزل أحد المواطنين بغير رضائه وفي غير الحالات المقررة في القانون وبغير الاجراءات المنصوص عليها فيه يعاقب بالحبس من شهرين الى سنة وبغرامة من ٥٠٠ الى ٣٠٠٠ دينار .

وكل شخص يدخل منزل أحد المواطنين بالتهديد أو العنف يعاقب بالحبس من ستة أيام الى ثلاثة أشهر وبغرامة من ٥٠٠ الى ١٨٠٠ دينار .

**المادة ١٣٦**

يجوز محاكمة كل قاض أو موظف اداري يتمتع بأية حجة كانت عن الفصل فيما يجب عليه ان يقضي فيه بين الاطراف بعد أن يكون قد طلب اليه ذلك ويصر على امتناعه بعد التنبيه عليه أوامره بذلك من رؤسائه ويعاقب بغرامة من ٧٥٠ الى ٣٠٠٠ دينار وبالحرمان من ممارسة الوظائف العمومية من خمس سنوات الى عشرين سنة .

**المادة ١٣٧**

كل موظف عمومي وكل موظف من موظفي الدولة وكل مستخدم أو مندوب عن مصلحة للبريد يقوم بفض أو اختلاس أو اتلاف رسائل مسلمة الى البريد أو يسهل فضها أو اختلاسها أو اتلافها يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر الى خمس سنوات وبغرامة من ٥٠٠ الى ١٠٠٠ دينار .

ويعاقب بالعقوبة نفسها كل مستخدم أو مندوب في مصلحة البرق يختلس أو يتلف برقية أو يذيع محتواها .

ويعاقب الجاني فضلا عن ذلك بالحرمان من كافة الوظائف أو الخدمات العمومية من خمس الى عشر سنوات .

**الدرجة الثانية - اساءة استعمال السلطة ضد الشيء العمومي****المادة ١٣٨**

كل قاض أو موظف عمومي يطلب تدخل القوة العمومية أو استعمالها ضد تنفيذ قانون أو تحصيل ضرائب مقررة قانونا أو ضد تنفيذ امر أو قرار قضائي أو أى أمر آخر صادر من السلطة الشرعية أو يأمر بتدخلها أو باستعمالها أو يعمل على حصول هذا الطلب أو ذلك الامر يعاقب بالحبس من سنة الى خمس سنوات .



٢ ) الافعال والاقوال والكتابات العلنية التي يكون الغرض منها التقليل من شأن الاحكام القضائية والتي يكون من طبيعتها المساس بسلطة القضاء أو استقلاله .

### المادة ١٤٨

يعاقب بالحبس من سنتين الى خمس سنوات كل من يتعدى بالكنف أو القوة على أحد القضاة أو الموظفين العموميين أو القواد أو رجال القوة العمومية في مباشرة أعمال وظائفهم أو بمناسبة مباشرتها .

وإذا ترتب على العنف اسالة دماء أو جرح أو مرض أو وقع عن اصرار أو ترصد سواء ضد أحد القضاة أو الاعضاء المحلفين في جلسة محكمة أو مجلس قضاء فتكون العقوبة هي السجن المؤقت من خمس الى عشر سنوات .

وإذا ترتب على العنف تشويه أو بتر أحد الاعضاء أو عجز عن استعماله أو فقد النظر أو فقد أبصار إحدى العينين أو أية عاهة مستديمة فتكون العقوبة السجن المؤقت من عشر سنوات الى عشرين سنة .

وإذا أدى العنف الى الموت دون أن يكون الفاعل قد قصد احدائها فتكون العقوبة السجن المؤبد .

وإذا أدى العنف الى الموت وكان قصد الفاعل هو احدائه فتكون العقوبة السجن المؤبد .

ويجوز حرمان الجاني المحكوم عليه بالحبس من مباشرة الحقوق الواردة في المادة ١٤ من هذا القانون لمدة سنة على الاقل وخمس سنوات على الاكثر تبدأ من اليوم الذي تنفذ عليه فيه العقوبة والحكم عليه بالمنع من الإقامة من سنتين الى خمس سنوات .

### المادة ١٤٩

يعتبر موظفا بالنسبة لقانون العقوبات كل شخص يتولى تحت اية تسمية وبأى وضع كان اية وظيفة أو مهمة ولو مؤقتة ، ذات أجر أو بغير أجر ويؤدي بهذا الوصف خدمة للدولة أو للادارات العمومية أو للمجموعات المحلية أو للمؤسسات العمومية أو اية خدمة ذات مصلحة عمومية . وتتعين صفة الموظف في يوم وقوع الجريمة وتستمر هذه الصفة مع ذلك بعد انتهاء أعمال الوظيفة إذا كانت قد سهلت أو سمحت بارتكاب الجريمة .

### القسم الثاني

#### الجرائم المتعلقة بالمداخن وبحرمة الموتى

### المادة ١٥٠

كل من هدم أو خرب أو دنس القبور بأية طريقة كانت يعاقب بالحبس من ستة أشهر الى سنتين وبغرامة من ٥٠٠ الى ٢٠٠٠ دينار .

### المادة ١٥١

كل من يرتكب فعلا يمس الحرمة الواجبة للموتى في المقابر

السجن المؤقت من عشر سنوات الى عشرين سنة اذا كانت عقوبة الجناية المقررة على غيره من الفاعلين هي السجن المؤقت من خمس الى عشر سنوات .

السجن المؤبد اذا كانت عقوبة الجناية المقررة على غيره من الفاعلين هي السجن المؤقت من عشر سنوات الى عشرين سنة .

وتطبق العقوبة نفسها دون تغليظها فيما عدا الحالات السابق بيانها .

### الفصل الخامس

#### الجنايات والجنح التي يرتكبها الافراد ضد النظام العمومي

#### القسم الاول

#### الاهانة والتعدى على الموظف العمومي

### المادة ١٤٤

يعاقب بالحبس من شهرين الى سنتين وبغرامة من ٥٠٠ الى ٥٠٠٠ دينار كل من أهان قاضيا أو موظفا عموميا أو قائدا أو احد رجال القوة العمومية بالقول أو الاشارة أو التهديد أو بارسال أو تسليم أى شئ اليهم أو بالكتابة أو الرسم غير العلنيين أثناء تأدية وظائفهم أو بمناسبة تأديتها وذلك بقصد المساس بشرفهم أو اعتبارهم أو بالاحترام الواجب لسلطتهم .

وتكون العقوبة الحبس من سنة الى سنتين اذا كانت الاهانة الموجهة الى قاض أو عضو محلف أو أكثر قد وقعت في جلسة محكمة أو مجلس قضاء .

ويجوز للقضاء في جميع الحالات أن يأمر بأن ينشر الحكم ويعلق بالشروط التي حددت فيه على نفقة المحكوم عليه دون أن تجاوز هذه المصاريف الحد الاقصى للغرامة المبينة عليه .

### المادة ١٤٥

تعتبر اهانة ويعاقب عليها على هذا الاعتبار قيام أحد الاشخاص بتبليغ السلطات العمومية بجريمة يعلم بعدم وقوعها أو تقديمه دليلا كاذبا متعلقا بجريمة وهمية أو تقريره أمام السلطة القضائية بأنه مرتكب جريمة لم يرتكبها أو لم يشترك في ارتكابها .

### المادة ١٤٦

تكون العقوبة على الاهانة الموجهة الى الهيئات النظامية طبقا لاحكام الفقرتين ١ و ٣ من المادة ١٤٤ .

### المادة ١٤٧

الافعال الآتية تعرض مرتكبها للعقوبات المقررة في الفقرتين ١ و ٣ من المادة ١٤٤ :

١ ) الافعال والاقوال والكتابات العلنية التي يكون الغرض منها التأثير على أحكام القضاء طالما ان الدعوى لم يفصل فيها نهائيا .

**المادة ١٥٩**

يعاقب الامين العمومي بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنة اذا كان الاتلاف او التشويه او التبيد او الانتزاع قد وقع نتيجة اهماله .

### القسم الرابع تخريب النصب التذكارية

**المادة ١٦٠**

يعاقب بالحبس من شهرين الى خمس سنوات وبغرامة من ٥٠٠ الى ٢٠٠٠ دينار كل من يقوم عمدا باتلاف او هدم او تشويه او تخريب ما يأتي :

١ - نصب او تماثيل او لوحات او اشياء اخرى مخصصة للمنفعة العمومية او لتزيين الاماكن العمومية ومقامة او منصوبة بواسطة السلطة العمومية او بترخيص منها .

٢ - نصب او تماثيل او لوحات او اية اشياء فنية موضوعة في المتاحف او الاماكن المخصصة للعبادة وغيرها من المباني المفتوحة للجمهور .

**القسم الخامس****الجنايات والجنگ من متعهدى التوريد للقوات المسلحة****المادة ١٦١**

كل شخص مكلف اما شخصيا او بوصفه عضوا في شركة بتوريدات او بمقاولات او بادارة مؤسسات لحساب القوات المسلحة ويتخلف عن القيام بالخدمات التي كلف بها دون ان تكرهه على ذلك قوة قاهرة يعاقب بالسجن من خمس الى عشر سنوات وبغرامة لاتجاوز ربع التعويضات ولا تقل عن ٢٠٠٠ دينار وكل ذلك دون الاخلال بالعقوبات الاشد في حالة المخابرة مع العدو .

ويعاقب الموردون وكلاؤهم أيضا اذا ساهموا في ارتكاب الجناية .

والموردون العموميون او وكلاؤهم والمندوبون أو المأجورون من الدولة الذين حرضوا او ساعدوا الجناة على التخلف عن القيام بخدماتهم يعاقبون بالسجن من عشر سنوات الى عشرين سنة وذلك دون الاخلال بالعقوبات الاشد في حالة المخابرة مع العدو .

**المادة ١٦٢**

اذا وقع تأخير في التسليم او في الاعمال بسبب الاهمال دون التخلف عن القيام بالخدمات فيعاقب الفاعلون بالحبس من ستة اشهر الى ثلاث سنوات وبغرامة لاتجاوز ربع التعويضات ولا تقل عن ٥٠٠ دينار .

**المادة ١٦٣**

اذا وقع غش في نوع وصفة او كمية الاعمال او اليد العاملة او الاشياء الموردة فيعاقب الجناة بالسجن من خمس الى عشر

أو في غيرها من أماكن الدفن يعاقب بالحبس من شهرين الى ستة أشهر وبغرامة من ٥٠٠ الى ١٠٠٠ دينار .

**المادة ١٥٢**

كل من انتهك حرمة مدفن أو قام بدفن جثة أو اخراجها خفية يعاقب بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنة وبغرامة من ٥٠٠ الى ٢٠٠٠ دينار .

**المادة ١٥٣**

كل من دنس أو شوه جثة أو وقع منه عليها أي عمل من أعمال الوحشية أو الفحش يعاقب بالحبس من سنتين الى خمس سنوات وبغرامة من ٥٠٠ الى ٢٠٠٠ دينار .

**المادة ١٥٤**

كل من خبأ أو أخفى جثة يعاقب بالحبس من ستة أشهر الى ثلاث سنوات وبغرامة بين ٥٠٠ الى ١٠٠٠ دينار .

وإذا كان المخفي يعلم أن الجثة لشخص مقتول أو متوفى نتيجة ضرب أو جرح فإن العقوبة تكون الحبس من سنتين الى خمس سنوات وبغرامة من ٥٠٠ الى ٥٠٠٠ دينار .

**القسم الثالث****كسر الاختام وسرقة الاوراق من المستودعات العمومية****المادة ١٥٥**

يعاقب بالحبس من ستة أشهر الى ثلاث سنوات كل من كسر عمدا الاختام الموضوعة بناء على أمر من السلطة العمومية أو شرع عمدا في كسرها .

وإذا كان كسر الاختام أو الشروع فيه قد وقع من الحارس أو بطريق العنف ضد الاشخاص أو بفرض سرقة أو اتلاف أدلة أو أوراق اثبات في اجراءات جزائية فيكون الحبس من سنتين الى خمس سنوات .

**المادة ١٥٦**

كل سرقة ترتكب بواسطة كسر الاختام يعاقب عليها باعتبارها سرقة بطريق الكسر .

**المادة ١٥٧**

يعاقب الحارس بالحبس لمدة من شهر الى ستة شهور اذا وقع الكسر نتيجة اهماله .

**المادة ١٥٨**

يعاقب بالسجن من خمس الى عشر سنوات كل من يتلف أو يشوه أو يبدد أو ينتزع عمدا اوراقا أو سجلات أو عقودا أو سندات محفوظة في المحفوظات أو اقلام الكتاب أو المستودعات العمومية أو مسئلة الى امين عمومي بهذه الصفة .

وإذا وقع الاتلاف أو التشويه أو التبيد أو الانتزاع من الامين العمومي أو بطريق العنف ضد الاشخاص فيكون السجن من عشر سنوات الى عشرين سنة .

غير المصرح به وكل من أعلن عن وجود هذا النصب أو سهل إصدار أوراقه وذلك بواسطة الاعلانات أو النشرات أو الملصقات أو بأية طريقة أخرى من طرق الاعلان .

ويجب أن يقضى بمصادرة المبالغ التي توجد في حيازة المروجين والبائعين والموزعين والناطقة من بيع هذه الاوراق .

### المادة ١٦٩

كل من أنشأ أو أدار بيتا للتسليف على رهون أو رهون حيازية بغير ترخيص من السلطة العمومية يعاقب بالحبس من شهرين الى ستة أشهر وبغرامة من ٥٠٠ الى ٢٠٠٠ دينار .

### القسم السابع

#### الجرائم المتعلقة بالصناعة والتجارة والمزايدات العمومية

### المادة ١٧٠

كل اخلال بالنظم المتعلقة بالمنتجات المدة للتصدير التي من شأنها ضمان جودة صنفها ونوعها وأحجامها يعاقب بغرامة من ٥٠٠ الى ٢٠٠٠ دينار وبمصادرة البضائع .

### المادة ١٧١

يعاقب بالحبس من شهرين الى سنتين وبغرامة من ٥٠٠ الى ٢٠٠٠ دينار أو باحدى هاتين العقوبتين كل من حمل على التوقف المدبر عن العمل أو على الاستمرار فيه أو شرع في ذلك بطريق العنف أو التعدي أو التهديد أو باستعمال طرق احتيالية بقصد الاجبار على رفع أو خفض الاجور أو المساس بحرية ممارسة الصناعة أو بحرية العمل .

وإذا وقع العنف أو التعدي أو التهديد أو استعملت الطرق الاحتيالية نتيجة لخطة مدبرة فانه يجوز معاقبة الفاعلين بالمنع من الإقامة لمدة سنتين على الاقل وخمس سنوات على الاكثر .

### المادة ١٧٢

يرتكب جريمة المضاربة غير المشروعة ويعاقب بالحبس من شهرين الى سنتين وبغرامة من ٥٠٠ الى ١٠٠٠٠ دينار كل من أحدث بطريق مباشر أو عن طريق وسيط رفعا أو خفضا مصطنعا في أسعار السلع أو البضائع أو الاوراق المالية العمومية أو الخاصة أو شرع في ذلك :

( ١ ) بترويج أخبار أو أنباء كاذبة أو مفرضة عمدا بين الجمهور .

( ٢ ) أو بطرح عروض في السوق بفرض احداث اضطراب في الاسعار .

( ٣ ) أو بتقديم عروض بأسعار مرتفعة عن تلك التي كان يطلبها البائعون .

( ٤ ) أو بالقيام بصفة فردية أو بناء على اجتماع أو ترابط بأعمال في السوق أو الشروع في ذلك بفرض الحصول على ربح غير ناتج عن التطبيق الطبيعي للعرض والطلب .

( ٥ ) أو بأية طرق أو وسائل احتيالية .

سنوات وبغرامة لاتجاوز ربع التعويضات ولا تقل عن ٢٠٠٠ دينار .

ويقضى دائما بالحد الاقصى لعقوبة السجن المقررة في الفقرة السابقة على الموظفين العموميين الذين ساهموا في الغش ويجوز علاوة على ذلك الحكم على هؤلاء الموظفين بالحرمان من ممارسة جميع الوظائف أو الخدمات العمومية لمدة سنة على الاقل وخمس سنوات على الاكثر .

### المادة ١٦٤

وفي جميع الاحوال المنصوص عليها في هذا القسم لايجوز تحريك الدعوى العمومية الا بناء على شكوى من وزير الدفاع الوطني .

### القسم السادس

#### الجرائم المرتكبة ضد النظم المقررة لدور القمار واليانصيب

#### وبيوت التسليف على الرهون

### المادة ١٦٥

كل من فتح بغير ترخيص محلا لالعب الحظ وسمح بحرية دخول الجمهور فيه أو بدخولهم بناء على تقديم الاعضاء المشتركين فيه أو الداعين الى دخوله أو الاشخاص الذين لهم مصالح في استغلاله يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر الى سنة وبغرامة من ٥٠٠ الى ٢٠٠٠ دينار . والحال كذلك بالنسبة لصيارفة ومدبرى ومدوبى ومستخدمى هذا المحل .

ويجوز علاوة على ذلك معاقبة الجناة بالحرمان من حق أو أكثر من الحقوق الواردة في المادة ١٤ وبالمنع من الإقامة من سنة الى خمس سنوات .

ويجب أن يقضى بمصادرة الاموال والاشياء المعروضة للمقامرة عليها وتلك التي تضبط في خزينة المحل أو التي توجد مع القائمين على ادارته ومستخدميه وكذلك الاتاث والاشياء المفروشة بها هذه الاماكن أو التي تزينها والادوات المدة أو المستعملة في اللعب .

### المادة ١٦٦

تطبق العقوبات وتدابير الامن المقررة في المادة ١٦٥ على الفاعلين والمنظمين والمدبرين والمدوبين والمستخدمين الذين يقومون بأعمال النصب غير المصرح بها .

وتستبدل مصادرة العقار موضوع النصب بالفراغة التي يجوز أن تصل الى القيمة التقديرية لهذا العقار .

### المادة ١٦٧

تعتبر من أعمال النصب العمليات المعروضة على الجمهور تحت أية تسمية مهما كانت والمعدة لاجاد الامل في الربح عن طريق الحظ .

### المادة ١٦٨

يعاقب بالحبس من شهر الى ثلاثة أشهر وبغرامة من ٥٠٠ الى ٥٠٠٠ دينار كل من روج أو باع أو وزع اوراق اليانصيب

وتكون العقوبة السجن من عشر سنوات الى عشرين سنة لمنظمي الجمعية او الاتفاق او لمن يباشرون فيه اية قيادة كانت .

### المادة ١٧٨

يعاقب بالسجن من خمس الى عشر سنوات كل من اعان مرتكبي الجنايات المنصوص عليها في المادة ١٧٦ بان زودهم بالآلات لارتكابها أو وسائل للمراسلة أو مساكن أو أماكن للاجتماع .

### المادة ١٧٩

يستفيد من العذر المعفي وفقا للشروط المقررة في المادة ٥٢ من يقوم من الجناة بالكشف للسلطات عن الاتفاق الذي تم او عن وجود الجمعية وذلك قبل اي شروع في الجناية موضوع الجمعية او الاتفاق وقبل البدء في التحقيق .

### المادة ١٨٠

فيما عدا الحالات المنصوص عليها في المادتين ٤٢ و ٩١ فقرات ٢ و ٣ و ٤ كل من أخفى عمدا شخصا يعلم انه ارتكب جناية أو أن العدالة تبحث عنه بسبب هذا الفعل وكل من حال عمدا دون القبض على الجاني أو البحث عنه أو شرع في ذلك وكل من ساعده على الاختفاء أو الهرب يعاقب بالحبس من سنة الى خمس سنوات وبغرامة من ١٠٠٠ الى ١٠٠٠٠ دينار أو باحدى هاتين العقوبتين .

ولا تطبق أحكام الفقرة السابقة على أقارب وأصحاب الجاني لغاية الدرجة الرابعة فيما عدا ما يتعلق بالجنايات التي ترتكب ضد القصر الذين لا تجاوز سنهم ١٣ سنة .

### المادة ١٨١

فيما عدا الحالة المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة ٩١ يعاقب بالحبس من سنة الى خمس سنوات وبغرامة من ١٠٠٠ الى ١٠٠٠٠ دينار أو باحدى هاتين العقوبتين كل من يعلم بالشروع في جناية أو بوقوعها فعلا ولم يخبر السلطات قورا .

### المادة ١٨٢

يعاقب بالحبس من ثلاثة اشهر الى خمس سنوات وبغرامة من ٥٠٠ الى ١٥٠٠٠ دينار أو باحدى هاتين العقوبتين كل من يستطيع بفعل مباشر منه وبغير خطورة عليه أو على الغير أن يمنع وقوع فعل موصوف بأنه جناية أو وقوع جنحة ضد سلامة جسم الانسان وامتنع عن القيام بذلك ، بغير اخلال في هذه الحالة بتوقيع عقوبات أشد ينص عنها هذا القانون أو القوانين الخاصة .

يعاقب بالعقوبات نفسها كل من امتنع عمدا عن تقديم مساعدة الى شخص في حالة خطر كان في امكانه تقديمها اليه بعمل مباشر منه أو بطلب الاغاثة له وذلك دون أن تكون هناك خطورة عليه أو على الغير .

### المادة ١٧٣

واذا وقع رفع أو خفض الاسعار أو شرع في ذلك على الحبوب أو الدقيق أو المواد التي من نوعه أو المواد الغذائية أو المشروبات أو المستحضرات الطبية أو مواد الوقود والاسمدة التجارية تكون العقوبة الحبس من سنة الى ثلاث سنوات والغرامة من ٥٠٠ الى ٢٠٠٠٠ دينار .

وترفع عقوبة الحبس الى خمس سنوات والغرامة الى ٣٠٠٠٠ دينار اذا كانت المضاربة تشمل السلع أو البضائع التي لا تدخل في النشاط العادي لمهنة الفاعل .

### المادة ١٧٤

في جميع الحالات المنصوص عليها في المادتين ١٧٢ و ١٧٣ يعاقب الجاني بالمنع من الإقامة من سنتين الى خمس سنوات وبالمنع من ممارسة حق أو أكثر من الحقوق المذكورة في المادة ١٤ وذلك بصرف النظر عن تطبيق المادة ٢٣ .

ويجب على القاضي حتى ولو طبق الظروف المخففة أن يأمر بنشر حكمه وتعليقه طبقا لاحكام المادة ١٨ .

### المادة ١٧٥

يرتكب جريمة التعرض لحرية الزايدات ويعاقب بالحبس من شهرين الى ستة اشهر وبغرامة من ٥٠٠ الى ٢٠٠٠٠ دينار كل من عرقل حرية الزايدات او المناقصات او تعرض لها او أدخل بها بطريق التعدي أو العنف أو التهديد وذلك في الزايدات على الملكية أو حق الانتفاع أو على تأجير الاموال العقارية أو المنقولة أو على المقاولات أو التوريدات أو الاستغلالات أو أية خدمات أخرى أو شرع في ذلك سواء قبل الزايدة أو المناقصة أو أثناءهما .

ويعاقب بذات العقوبة كل من يبعد الزايدين أو يحد من حرية الزايدة أو المناقصة أو يشرع في ذلك سواء بطريق الهبات أو الوعود أو بالاتفاقات أو الطرق الاحتيالية وكذلك كل من تلقى هذه الهبات أو قبل هذه الوعود .

### الفصل السادس

#### الجنايات والجنح ضد الامن العمومي

#### القسم الاول

#### جميعيات الاشرار ومساعدة المجرمين

### المادة ١٧٦

كل جمعية أو اتفاق مهما كانت مدته وعدد اعضائه تشكل أو تؤلف بغرض الاعداد للجنايات أو ارتكابها ضد الاشخاص أو الاملاك تكون جناية جمعية الاشرار التي تنشأ بمجرد التصميم المشترك على العمل .

### المادة ١٧٧

يعاقب بالسجن من خمس الى عشر سنوات كل شخص يشترك في الجمعية أو الاتفاق المحدد في المادة ١٧٦ .

## القسم الثالث

## الهروب

## المادة ١٨٨

يعاقب بالحبس من شهر الى ثلاثة أشهر كل من كان مقبوضا عليه أو محبوسا قانونا بمقتضى أمر أو حكم قضائي وهرب أو شرع في الهروب سواء من الأماكن التي خصصتها السلطة المختصة لحبسه أو من مكان العمل أو أثناء نقله .  
ويعاقب الجاني بالحبس من سنتين الى خمس سنوات اذا وقع الهروب أو الشروع فيه بالعنف أو بالتهديد ضد الأشخاص أو بواسطة الكسر أو تحطيم باب السجن .

## المادة ١٨٩

العقوبة التي يقضى بها تنفيذاً لاحكام المادة ١٨٨ ضد المحبوس الذي هرب أو شرع في الهروب تضم الى اية عقوبة موقته سالبة للحرية محكوم بها عن الجريمة التي أدت الى القبض عليه أو حبسه وذلك استثناء من المادة ٣٥ .  
وإذا كان التحقيق في هذه الجريمة الاخيرة قد انتهى بأمر أو بقرار بان لاوجه للمتابعة أو بحكم بالبراءة أو بالاعفاء من العقوبة فان مدة الحبس الاحتياطي الناشئ عنها لا تستنزل من مدة العقوبة المحكوم بها عن الهروب أو الشروع فيه .

## المادة ١٩٠

القواد الرؤساء أو المأمورون سواء من رجال الدرك أو من القوة المسلحة أو من الشرطة الذين يقومون بالحراسة أو يشغلون مراكزها وموظفو ادارة السجون وغيرهم من المكلفين بحراسة أو اقياد المسجونين الذين يترتب على اهمالهم هروب المسجونين أو تسهيل هروبهم يعاقبون بالحبس من شهر الى سنتين .

## المادة ١٩١

يرتكب جريمة التواطؤ على الهروب ويعاقب بالحبس من سنتين الى خمس سنوات كل شخص من المعينين في المادة ١٩٠ هياً أو سهل هروب مسجون أو شرع في ذلك ولو على غير علم من هذا الاخير وحتى اذا لم يتم الهروب أو يشرع فيه وتوقع العقوبة حتى ولو اقتصرتم المساعدة على الهروب على امتناع اختياري .

ويجوز أن تضاعف العقوبة اذا تضمنت المساعدة تقديم السلاح .

وفي جميع الحالات يجب علاوة على ذلك ان يقضى بحرمان الجاني من ممارسة اية وظيفة أو خدمة عمومية لمدة سنة على الاقل وخمس سنوات على الاكثر .

## المادة ١٩٢

كل من هياً أو سهل الهروب أو شرع في ذلك من غير الأشخاص المعينين في المادة ١٩٠ يعاقب بالحبس من شهر الى ستة أشهر وبغرامة من ٥٠٠ الى ١٠٠٠ دينار حتى ولو لم يتم الهروب .

ويعاقب بالعقوبات نفسها كل من يعلم الدليل على براءة شخص محبوس احتياطياً أو محكوم عليه في جنابة أو جنحة ويمتنع عمداً عن أن يشهد بهذا الدليل فوراً أمام سلطات القضاء أو الشرطة ، ومع ذلك فلا يقضى بالعقوبة على من تقدم من تلقاء نفسه بشهادته وان تأخر في الادلاء بها .

ويستثنى من حكم الفقرة السابقة مرتكب الفعل الذي أدى الى اتخاذ الاجراءات الجزائية ومن ساهم معه في ارتكابه وشركؤه وأقاربهم وأصهارهم لغاية الدرجة الرابعة .

## القسم الثاني

## العصيان

## المادة ١٨٣

كل هجوم على الموظفين أو ممثلي السلطة العمومية الذين يعومون بتنفيذ الاوامر أو القرارات الصادرة منها أو القوانين أو اللوائح أو القرارات أو الاوامر القضائية وكذلك كل مقاومة لهم بالعنف أو التعدي تكون جريمة العصيان .  
والتهديد بالعنف يعتبر في حكم العنف ذاته .

## المادة ١٨٤

العصيان الذي يرتكبه شخص أو شخصان يعاقب عليه بالحبس من شهر الى سنة وبغرامة من ٦٠ الى ١٠٠ دينار .  
وإذا كان الجاني أو احد الجانبيين مسلحاً فيكون الحبس من ثلاثة اشهر الى سنتين والغرامة من ١٠٠ الى ٥٠٠ دينار .

## المادة ١٨٥

العصيان الذي يقع باجتماع أكثر من شخصين يعاقب عليه بالحبس من سنة الى ثلاث سنوات وبغرامة من ١٠٠ الى ١٠٠٠ دينار .

وتكون العقوبة الحبس من سنتين الى خمس سنوات والغرامة من ١٠٠ الى ١٠٠٠ دينار اذا كان أكثر من شخصين من المجتمعين يحملون اسلحة ظاهرة .

وتطبق العقوبة المقررة في الفقرة السابقة على كل شخص ضبط يحمل سلاحاً مخبئاً .

## المادة ١٨٦

لا يقضى بعقوبة ما عن جريمة العصيان على العصاة الذين كانوا أعضاء في الاجتماع دون ان يؤدوا فيه اية خدمة أو وظيفة وانسحبوا منه عند اول تنبيه من السلطة العمومية .

## المادة ١٨٧

كل من يعترض بطريق التعدي تنفيذ أعمال أمرت أو رخصت بها السلطة العمومية يعاقب بالحبس من شهرين الى ستة أشهر وبغرامة لا تجاوز ربع التعويض ولا تقل عن ١٢٠ ديناراً .

وكل من يعترض بطريق التجمهر أو التهديد أو العنف تنفيذ هذه الاعمال يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر الى سنتين وبالعقوبة المنصوص عليها في الفقرة السابقة .

**المادة ١٩٨**

يعاقب بالعقوبة المقررة في المادة ١٩٧ كل من ساهم بآية وسيلة كانت في اصدار او توزيع او بيع النقود او الاوراق المالية او الاذونات او السندات الميينة في تلك المادة او ادخالها الى اراضي الجمهورية مع علمه بذلك .

**المادة ١٩٩**

إذا اخبر احد مرتكبي الجنايات الميينة في المادتين السابقتين السلطات او كشف لها عن شخصية الجناة قبل اتمام هذه الجنايات وقبل بدء اي اجراء من اجراءات التحقيق فيها او سهل القبض على الجناة الآخرين حتى بعد بدء التحقيق فانه يستفيد من العذر المعفى بالشروط المنصوص عليها في المادة ٥٢ .

ويجوز مع ذلك ان يحكم على الشخص الذي يعفى من العقوبة بالمنع من الاقامة من خمس سنوات على الاقل الى عشر سنوات على الاكثر .

**المادة ٢٠٠**

يعاقب بالحبس من ستة اشهر الى ثلاث سنوات كل من قام بتلوين النقود ذات السعر القانوني في اراضي الجمهورية او في الخارج بغرض التضليل في نوع معدنها او اصدار مثل هذه النقود الملونة او ادخلها اليها .

وتوقع العقوبة ذاتها على من ساهم في تلوين او اصدار او ادخال النقود المذكورة .

**المادة ٢٠١**

لا عقوبة على من تسلم نقودا معدنية او اوراقا نقدية مقلدة او مزورة او مزيفة او ملونة وهو يعتقد انها صحيحة وطرحها للتداول وهو يجهل ما يعيها .

كل من طرح النقود المذكورة للتداول بعد ان يكشف ما يعيها يعاقب بالحبس من شهر الى ستة اشهر وبغرامة تساوي اربعة اضعاف المبلغ الذي طرحه للتداول بهذه الكيفية .

**المادة ٢٠٢**

صنع او اصدار او توزيع او بيع علامات نقدية بقصد احلالها محل النقود ذات السعر القانوني او القيام مقامها يعاقب عليه بالحبس من سنة الى خمس سنوات وبغرامة من ٥٠٠ الى ٢٠٠٠ دينار .

**المادة ٢٠٣**

كل من صنع او حصل او حاز مواد او أدوات معدة لصناعة أو تقليد أو تزوير نقود أو سندات قرض عام أو حصل عليها أو احتفظ بها أو تنازل عنها يعاقب بالحبس من سنتين الى خمس سنوات وبغرامة من ٥٠٠ الى ٥٠٠٠ دينار مالم يشكل الفعل جريمة أشد .

**المادة ٢٠٤**

يجب الحكم بالصادرة المنصوص عليها في المادة ٢٥ في الجرائم المشار اليها في المواد ١٩٧ و ٢٠١ و ٢٠٣ .

وتكون العقوبة الحبس من سنتين الى خمس سنوات والغرامة من ١٠٠٠ الى ٢٠٠٠ اذا كانت هناك رشوة للحراس أو تواطؤ معهم .

وتكون العقوبة الحبس من سنتين الى خمس سنوات والغرامة من ١٠٠٠ الى ٤٠٠٠ دينار اذا تضمنت المساعدة تقديم سلاح .

**المادة ١٩٣**

يجب ان يقضى على جميع من هياوا او سهلوا الهروب عمدا بان يدفعوا متضامنين التعويضات المستحقة للمجنى عليه او لذوى حقوقه تعويضا عن الضرر الناشء عن الجريمة التي كان الهارب محبوسا بسببها .

**المادة ١٩٤**

كل من حكم عليه بالحبس لمدة تجاوز الستة اشهر لجريمة التمكين من الهروب او الشروع في الهروب يجوز ان يقضى عليه علاوة على ذلك بالحرمان من حق او أكثر من الحقوق الواردة في المادة ١٤ وبالمنع من الاقامة لمدة سنة على الاقل وخمس سنوات على الاكثر .

**القسم الرابع****التسول والتشرد****المادة ١٩٥**

يعاقب بالحبس من شهر الى ستة اشهر كل من اعتاد ممارسة التسول في أي مكان كان وذلك رغم وجود وسائل التعيش لديه او امكانه الحصول عليها بالعمل او بآية طريقة مشروعة اخرى .

**المادة ١٩٦**

بعد متشردا ويعاقب بالحبس من شهر الى ستة اشهر كل من ليس له محل اقامة ثابت ولا وسائل تعيش ولا يمارس عادة حرفة او مهنة رغم قدرته على العمل ويكون قد عجز عن اثبات انه قدم طلبا للعمل او يكون قد رفض عملا بأجر عرض عليه .

**الفصل السابع****التزوير****القسم الاول****النقود المزورة****المادة ١٩٧**

يعاقب بالسجن المؤبد كل من قلد او زور او زيف :  
١ - نقودا معدنية او اوراقا نقدية ذات سعر قانوني في اراضي الجمهورية او في الخارج .

٢ - اوراقا مالية او اذونات او سندات تصدرها الخزنة العمومية وتحمل خاتمها او علامتها أو قسائم الارباح المتعلقة بهذه الاوراق او الاذونات او السندات .

## القسم الثاني

## تقليد اختتام الدولة والدمغات والطابع والعلامات

## المادة ٢٠٥

يعاقب بالسجن المؤبد كل من قلد خاتم الدولة أو استعمل الخاتم المقلد .

وتطبق الاعذار المعفية المنصوص عليها في المادة ١٩٩ على مرتكب الجناية المشار إليها في الفقرة السابقة .

## المادة ٢٠٦

يعاقب بالسجن من خمس سنوات الى عشرين سنة كل من قلد أو زور اما طابعا وطنيا أو أكثر واما مطرقة أو أكثر مستخدمة في علامات الغابات واما دمغة أو أكثر مستخدمة في دمع المواد الذهبية أو الفضية أو استعمل طابع أو أوراق أو مطارق أو دمغات مزورة أو مقلدة .

## المادة ٢٠٧

يعاقب بالسجن من خمس سنوات الى عشرين سنة كل من تحصل بغير حق على طابع أو علامات أو دمغات صحيحة خاصة بالدولة من المينة في المادة ٢٠٦ ووضعها أو استعملها استعمالا ضارا بحقوق ومصالح الدولة .

## المادة ٢٠٨

يعاقب بالحبس من شهر الى ستة اشهر وبغرامة من ٥٠٠ الى ١٠٠٠ دينار أو باحدى هاتين العقوبتين مالم يكون الفعل جريمة اشد كل من :

١ - صنع خاتما أو طابعا أو ختما أو علامة للدولة أو لاية سلطة كانت بغير اذن كتابي من ممثليها المخولين من الدولة أو من تلك السلطة .

٢ - صنع أو احتفظ أو وزع أو اشترى أو باع طابعا أو خاتما أو علامة أو ختما من المحتمل أن يخلط بينها وبين مثيلاتها الخاصة بالدولة أو باية سلطة كانت حتى ولو كانت اجنبية .

## المادة ٢٠٩

يعاقب بالحبس من سنة الى خمس سنوات وبغرامة من ٥٠٠ الى ١٠٠٠ دينار كل من :

١ - قلد العلامات المعدة لوضعها باسم الحكومة أو أي مرفق عام على مختلف انواع السلع أو البضائع أو استعمل هذه العلامات المزورة .

٢ - قلد خاتم أو طابع أو علامة لاية سلطة أو استعمل الخاتم أو الطابع أو العلامة المقلدة .

٣ - قلد الاوراق المعنونة أو المطبوعات الرسمية المستعملة في الاجهزة الرئيسية للدولة أو في الادارات العمومية أو في مختلف جهات القضاء أو باعها أو روجها أو وزعها أو استعمل هذه

الاوراق أو المطبوعات المقلدة .

٤ - قلد أو زور طابع البريد أو بصمات التخليص أو قسائم الرد التي تصدرها ادارة البريد أو الطابع المالية المنفصلة أو الاوراق أو النماذج المدموغة أو باع أو روج أو وزع أو استعمل الطابع أو العلامات أو قسائم الرد أو الاوراق أو النماذج المدموغة المذكورة وهي مقلدة أو مزورة مع علمه بذلك .

ويجوز علاوة على ذلك أن يحكم على الجاني بالحرمان من حق أو أكثر من الحقوق الواردة في المادة ١٤ وبالمنع من الاقامة من سنة الى خمس سنوات على الاكثر .

ويعاقب على الشروع في الجرائم المبينة أعلاه كالجريمة التامة .

## المادة ٢١٠

يعاقب بالحبس من ستة اشهر الى ثلاث سنوات وبغرامة من ٥٠٠ الى ٥٠٠٠ دينار كل من تحصل بغير حق على اختتام صحيحة أو علامات أو مطبوعات من المنصوص عليها في المادة ٢٠٩ ووضعها أو استعمالها بطريق الغش أو شرع في ذلك . ويجوز علاوة على ذلك أن يحكم على الجاني بالحرمان من حق أو أكثر من الحقوق الواردة في المادة ١٤ وبالمنع من الاقامة من سنة الى خمس سنوات على الاكثر .

## المادة ٢١١

يعاقب بالحبس من شهرين الى سنة وبغرامة من ٥٠٠ الى ١٠٠٠ دينار كل من :

١ - استعمل طابع بريد أو طابع منفصلة أو اوراق أو نماذج مدموغة سبق استعمالها أو زيف الطابع باية وسيلة كانت بغرض أن يتفادى ختمها لابطالها وأن يسمح بهذه الطريقة باستعمالها بعد ذلك .

٢ ( زاد من قيمة طابع البريد أو غيرها من الاوراق البريدية ذات القيمة المالية سواء كانت قد أبطلت أم لا وذلك بالطباعة أو التخريم أو باية وسيلة أخرى أو باع أو روج أو عرض أو وزع أو صدر هذه الطابع التي زيدت قيمتها .

٣ ( قلد أو اصدر أو زيف قسائم سداد الضريبة أو الطابع أو بصمات التخليص أو قسائم الرد التي تصدرها ادارة البريد في بلد اجنبي أو باع أو روج أو وزع قسائم سداد الضريبة أو الطابع أو بصمات التخليص أو قسائم الرد المذكورة أو استعملها مع علمه بذلك .

## المادة ٢١٢

يعاقب بالحبس من شهر الى ستة اشهر وبغرامة من ٥٠٠ الى ٢٠٠٠ دينار أو باحدى هاتين العقوبتين كل من :

١ ( صنع أو باع أو روج أو وزع كافة الاشياء أو المطبوعات أو النماذج المتحصل عليها باية وسيلة كانت والتي تتشابه في شكلها الخارجي مع النقود المعدنية أو الاوراق النقدية ذات السعر القانوني في الجزائر أو في الخارج أو مع

- ( ٢ ) واما باصطناع اتفاقات أو نصوص أو التزامات أو مخالصات أو بادراجها في هذه المحررات فيما بعد .
- ( ٣ ) واما باضافة أو باسقاط أو بتزيف الشروط أو الاقرارات أو الوقائع التي اعدت هذه المحررات لتلقيها أو لاثباتها .
- ( ٤ ) واما بانتحال شخصية الغير أو الحلول محلها .

### المادة ٢١٧

يعاقب بالحبس من سنة الى خمس سنوات وبغرامة من ٥٠٠ الى ١٠٠٠ دينار كل شخص ليس طرفا في المحرر أدلى أمام الموظف العمومي بتقرير يعلم أنه غير مطابق للحقيقة .

ومع ذلك فانه يستفيد من العذر المعفي بالشروط المنصوص عليها في المادة ٥٢ كل من أدلى بوصفه شاهدا أمام الموظف العمومي باقرار غير مطابق للحقيقة ثم عدل عنه قبل أن يترتب على استعمال المحرر أى ضرر لغيره وقبل أن يكون هو نفسه موضوعا للتحقيق .

### المادة ٢١٨

في الحالات المشار إليها في هذا القسم يعاقب بالسجن من خمس الى عشر سنوات كل من استعمال الورقة التي يعلم أنها مزورة .

### القسم الرابع

#### التزوير في المحررات العرفية أو التجارية أو المصرفية

### المادة ٢١٩

كل من ارتكب تزويرا باحدى الطرق المنصوص عليها في المادة ٢١٦ في المحررات التجارية أو المصرفية أو شرع في ذلك يعاقب بالحبس من سنة الى خمس سنوات وبغرامة من ٥٠٠ الى ٢٠٠٠ دينار .

ويجوز علاوة على ذلك أن يحكم على الجاني بالحرمان من حق أو أكثر من الحقوق الواردة في المادة ١٤ وبالمنع من الإقامة من سنة الى خمس سنوات على الأكثر .

ويجوز أن يضاعف الحد الأقصى للعقوبة المنصوص عليها في الفقرة الاولى اذا كان مرتكب الجريمة أحد رجال المصارف أو مدير شركة وعلى العموم أحد الاشخاص الذين يلجأون الى الجمهور بقصد اصدار أسهم أو سندات أو اذونات أو حصص أو اية سندات كانت سواء لشركة أو مشروع تجارى أو صناعى .

### المادة ٢٢٠

كل شخص ارتكب تزويرا باحدى الطرق المنصوص عليها في المادة ٢١٦ في محررات عرفية أو شرع في ذلك يعاقب بالحبس من سنة الى خمس سنوات وبغرامة من ٥٠٠ الى ٢٠٠٠ دينار .

ويجوز علاوة على ذلك ان يحكم على الجاني بالحرمان من حق أو أكثر من الحقوق الواردة في المادة ١٤ وبالمنع من الإقامة من سنة الى خمس سنوات على الأكثر .

سندات القرض الحكومية أو قسائم سداد الضريبة أو طوابع مصلحة البريد أو البرق أو التليفون أو مؤسسات الدولة أو الاوراق أو النماذج المدموغة أو الاسهم أو السندات أو حصص الفوائد أو قسائم الارياب أو الفوائد المتعلقة بها وعلى العموم جميع الاوراق ذات القيمة المالية التي تصدرها الدولة أو المجموعات أو المؤسسات العمومية وكذلك تلك التي تصدرها الشركات والجمعيات أو المشروعات الخاصة وكان من شأن هذا التشابه تسهيل قبول الاشياء المطبوعات والنماذج المذكورة بدلا عن الاوراق المتشابهة معها .

( ٢ ) صنع أو باع أو روج أو استعمل مطبوعات تتشابه في حجمها أو لونها أو عباراتها أو شكل طباعتها أو في أية صفة أخرى مع الاوراق المعنونة أو المطبوعات الرسمية المستعملة في الاجهزة الرئيسية للدولة أو في الإدارات العمومية أو في مختلف جهات القضاء وكان من شأن هذا التشابه أن يولد لبسا في نظر الجمهور .

### المادة ٢١٣

يجب الحكم بالمصادرة المنصوص عليها في المادة ٢٥ في الجرائم المحددة في هذا القسم .

### القسم الثالث

#### تزوير المحررات العمومية أو الرسمية

### المادة ٢١٤

يعاقب بالسجن المؤبد كل قاض أو موظف عمومي أو قائم بوظيفة عمومية ارتكب تزويرا أثناء تأدية وظيفته :

- ( ١ ) اما بوضع توقيعات مزورة ،
- ( ٢ ) واما باحداث تغيير في المحررات أو الخطوط أو التوقيعات ،
- ( ٣ ) واما بانتحال شخصية الغير أو الحلول محلها ،
- ( ٤ ) واما بالكتابة في السجلات أو غيرها من المحررات العمومية أو بالتحشير فيها بعد اتمامها أو قفلها .

### المادة ٢١٥

يعاقب بالسجن المؤبد كل قاض أو موظف عمومي أو قائم بوظيفة عمومية قام أثناء تحريره محررات من أعمال وظيفته بتزيف جوهرها أو ظروفيها بطريق الغش وذلك اما بكتابة اتفاقات خلاف التي دونت أو أمليت من الاطراف أو بتقريره وقائع يعلم أنها كاذبة في صورة وقائع صحيحة أو بالشهادة كذبا بأن وقائع قد اعترف بها أو وقعت في حضوره أو باسقاطه أو بتغييره عمدا الاقرارات التي تلقاها .

### المادة ٢١٦

يعاقب بالسجن من عشر سنوات الى عشرين سنة كل شخص عدا من عينتهم المادة ٢١٥ ارتكب تزويرا في محررات رسمية أو عمومية :

( ١ ) اما بتقليد أو بتزيف الكتابة أو التوقيع .



## المادة ٢٢١

في الحالات المشار إليها في هذا القسم يعاقب كل من استعمل المحرر الذي يعلم أنه مزور أو شرع في ذلك بالعقوبات المقررة للتزوير وفقا للتقسيم المنصوص عليه في المادتين ٢١٩ و ٢٢٠ .

## القسم الخامس

## التزوير في بعض الوثائق الادارية والشهادات

## المادة ٢٢٢

كل من قلد أو زور أو زيف رخصا أو شهادات أو كتابات أو بطاقات أو نشرات أو ايصالات أو جوازات سفر أو أوامر خدمة أو وثائق سفر أو تصاريح مرور أو غيرها من الوثائق التي تصدرها الادارات العمومية بغرض اثبات حق أو شخصية أو صفة أو منح اذن يعاقب بالحبس من ستة أشهر الى ثلاث سنوات وبغرامة من ١٥٠٠ الى ١٥٠٠٠ دينار .

ويجوز علاوة على ذلك أن يحكم على الجاني بالحرمان من حق أو أكثر من الحقوق الواردة في المادة ١٤ من سنة على الأقل الى خمس سنوات على الأكثر .

يعاقب على الشروع بمثل ما يعاقب به على الجريمة التامة .

تطبق العقوبات ذاتها على :

( ١ ) من استعمل الوثائق المقلدة أو المزورة أو المزيفة المذكورة مع علمه بذلك .

( ٢ ) من استعمل احدى الوثائق المشار إليها في الفقرة الاولى مع علمه أن البيانات المدونة بها أصبحت غير كاملة أو غير صحيحة .

## المادة ٢٢٣

كل من تحصل بغير حق على احدى الوثائق المبينة في المادة ٢٢٢ أو شرع في الحصول عليها سواء بالادلاء باقرارات كاذبة أو بانتحال اسم كاذب أو صفة كاذبة أو بتقديم معلومات أو شهادات أو اقرارات كاذبة يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر الى ثلاث سنوات وبغرامة من ٥٠٠ الى ٥٠٠٠ دينار .

وتطبق العقوبات ذاتها على من استعمل مثل هذه الوثيقة وكان قد حصل عليها بالشروط السابق بيانها أو كانت قد صدرت باسم غير اسمه .

والموظف الذي يسلم أو يأمر بتسليم احدى الوثائق المعينة في المادة ٢٢٢ الى شخص يعلم أن لا حق له فيها يعاقب بالحبس من سنة الى خمس سنوات وبغرامة من ١٥٠٠ الى ١٥٠٠٠ دينار مالم يكون الفعل احدى الجرائم الاشد المنصوص عليها في المواد من ١٢٦ الى ١٣٤ ويجوز علاوة على ذلك أن يحكم عليه بالحرمان من حق أو أكثر من الحقوق الواردة في المادة ١٤ من سنة على الأقل الى خمس سنوات على الأكثر .

## المادة ٢٢٤

مؤجرو الغرف المفروشة وأصحاب النزل الذين يفيدون عمدا في سجلاتهم أسماء كاذبة أو منتحلة لأشخاص ينزلون عندهم أو يغفلون قيدهم بالتواطؤ معهم يعاقبون بالحبس من شهر الى ستة أشهر وبغرامة من ٥٠٠ الى ٥٠٠٠ دينار أو باحدى هاتين العقوبتين .

## المادة ٢٢٥

كل شخص اصطنع باسم طبيب أو جراح أو طبيب أسنان أو قابلة شهادة مرضية أو شهادة بوجود عجز وذلك بقصد ان يعفي نفسه أو يعفي الغير من اية خدمة عمومية كانت يعاقب بالحبس من سنة الى ثلاث سنوات .

## المادة ٢٢٦

كل طبيب أو جراح أو طبيب أسنان أو ملاحظ صحي أو قابلة قرر كذبا بوجود أو باخفاء وجود مرض أو عاهة أو حمل أو أعطى بيانات كاذبة عن مصدر مرض أو عاهة أو عن سبب الوفاة وذلك أثناء تأدية أعمال وظيفته وبغرض محاباة أحد الأشخاص يعاقب بالحبس لمدة من سنة الى ثلاث سنوات مالم يكون الفعل احدى الجرائم الاشد المنصوص عليها في المواد من ١٢٦ الى ١٣٤ .

ويجوز علاوة على ذلك أن يحكم على الجاني بالحرمان من حق أو أكثر من الحقوق الواردة في المادة ١٤ من سنة على الأقل الى خمس سنوات على الأكثر .

## المادة ٢٢٧

كل من حرر باسم أحد الموظفين أو أحد القائمين بوظيفة عمومية دون أن يكون له صفة في ذلك شهادة بحسن السلوك أو بالفقر أو بآثبات غير ذلك من الظروف التي من شأنها أن تدعو الى وضع الشخص المعين في هذه الشهادة تحت رعاية السلطات أو الافراد أو الى حصوله على عمل أو قرض أو معونة يعاقب بالحبس من ستة أشهر الى سنتين .

وتطبق العقوبات ذاتها على :

( ١ ) من زور شهادة كانت أصلا صحيحة وذلك ليجهلها تنطبق على غير الشخص الذي صدرت أصلا له .

( ٢ ) من استعمل الشهادة وهي مصطنعة أو مزورة على هذه الصورة .

وإذا كانت الشهادة منسوبة الى أحد الافراد العاديين فإن اصطناعها أو استعمالها يعاقب عليه بالحبس من شهر الى ستة أشهر .

## المادة ٢٢٨

يعاقب بالحبس من ستة أشهر الى سنتين وبغرامة من ٦٠٠ الى ٦٠٠٠ دينار أو باحدى هاتين العقوبتين ، مالم يكون الفعل جريمة أشد ، كل من :

وإذا قبض شاهد الزور نقودا أو أية مكافأة كانت أو تلقى وعودا فيجوز رفع العقوبة الى عشر سنوات والحد الاقصى للفرامة الى ١٥٠٠٠ دينار .

### المادة ٢٣٤

كل من شهد زورا في مواد المخالفات سواء ضد المتهم أو لصالحه يعاقب بالحبس من سنة على الاقل الى ثلاث سنوات على الاكثر وبفرامة من ٥٠٠ الى ١٨٠٠ دينار .  
وإذا قبض شاهد الزور نقودا أو أية مكافأة كانت أو تلقى وعودا فتكون العقوبة هي الحبس من سنتين الى خمس سنوات وبفرامة من ٥٠٠ الى ٧٥٠٠ دينار .

### المادة ٢٣٥

كل من شهد زورا في المواد المدنية أو الادارية يعاقب بالحبس من سنتين الى خمس سنوات وبفرامة من ٥٠٠ الى ٢٠٠٠ دينار .

وإذا قبض شاهد الزور نقودا أو أية مكافأة كانت أو تلقى وعودا فيجوز رفع عقوبة الحبس الى عشر سنوات والفرامة الى ٤٠٠٠ دينار .

وتطبق أحكام هذه المادة على شهادة الزور التي ترتكب في دعوى مدنية مرفوعة أمام القضاء الجزائي تبعا للدعوى جزائية .

### المادة ٢٣٦

كل من استعمل الوعود أو العطايا أو الهدايا أو الضغط أو التهديد أو التعدي أو المناورة أو التحايل لحمل الغير على الادلاء بأقوال أو بإقرارات كاذبة أو على اعطاء شهادة كاذبة وذلك في أية مادة وفي أية حالة كانت عليها الاجراءات أو بفرض المطالبة أو الدفاع أمام القضاء سواء انتجت هذه الافعال أثرها أو لم تنتج يعاقب بالحبس من سنة الى ثلاث سنوات وبفرامة من ٥٠٠ الى ٢٠٠٠ دينار أو باحدى هاتين العقوبتين مالم يعتبر الفعل اشتراكا في احدى الجرائم الاشد المنصوص عليها في المواد ٢٣٢ و ٢٣٣ و ٢٣٥ .

### المادة ٢٣٧

المرجم الذي يحرف عمدا جوهر الاقوال أو الوثائق التي يترجمها شفويا وذلك في المواد الجزائية أو المدنية أو الادارية تطبق عليه العقوبات المقررة لشهادة الزور وفقا للتقسيم المنصوص عليه في المواد من ٢٣٢ الى ٢٣٥ .

وإذا وقع التحريف في الترجمة المكتوبة لوثيقة معدة أو صالحة لاقامة الدليل على حق أو على واقعة ذات آثار قانونية يعاقب المترجم بالعقوبات المقررة للتزوير وفقا للتقسيم المنصوص عليه في المواد من ٢١٤ الى ٢٢١ وتبعا لطبيعة المستند المحرف .

### المادة ٢٣٨

الخبير المعين من السلطة القضائية الذي يبدى شفاها أو

( ١ ) حرر عمدا اقرارا أو شهادة تثبت وقائع غير صحيحة ماديا .

( ٢ ) زور أو غير بأية طريقة كانت اقرارا أو شهادة صحيحة أصلا .

( ٣ ) استعمل عمدا اقرارا أو شهادة غير صحيحة أو مزورة .

### المادة ٢٢٩

إذا ارتكبت جرائم التزوير المعاقب عليها في هذا القسم اضرارا بالخزينة العمومية أو بالغير فانه يعاقب عليها وفقا لطبيعتها اما باعتبارها تزويرا في محررات عمومية أو رسمية أو باعتبارها تزويرا في محررات عرفية أو تجارية أو مصرفية .

## القسم السادس

### أحكام مشتركة

### المادة ٢٣٠

يوقف تطبيق العقوبات المقررة ضد من يستعمل النقود أو الاوراق أو الاختام أو الطوابع أو المطارق أو الدمفات أو العلامات أو المحررات المزورة أو المقلدة أو المصطنعة أو المزيفة كلما كان التزوير مجهولا من الشخص الذي استعمل الشيء المزور .

### المادة ٢٣١

يحكم على الجناة بفرامة يكون حددا الاذنى ٥٠٠ دينار والاقصى ١٥٠٠٠ دينار ومع ذلك يجوز زيادة الفرامة الى مقدار ربع الفائدة غير المشروعة التي جلبها التزوير الى مرتكبي الجناية أو الجنحة والى شركائهم أو من استعملوا القطعة المزيفة أو التي كان مقررا أن يجلبها التزوير اليهم .

## القسم السابع

### شهادة الزور واليمين الكاذبة

### المادة ٢٣٢

كل من شهد زورا في مواد الجنايات سواء ضد المتهم أو لصالحه يعاقب بالسجن من خمس الى عشر سنوات .

وإذا قبض شاهد الزور نقودا أو أية مكافأة كانت أو تلقى وعودا فان العقوبة تكون السجن من عشر سنوات الى عشرين سنة .

وفي حالة الحكم على المتهم بعقوبة تزيد على السجن المؤقت فان من شهد زورا ضده يعاقب بالعقوبة ذاتها .

### المادة ٢٣٣

كل من شهد زورا في مواد الجنح سواء ضد المتهم أو لصالحه يعاقب بالحبس من سنتين الى خمس سنوات وبفرامة من ٥٠٠ الى ٧٥٠٠ دينار .

**المادة ٢٤٦**

كل من ارتدى علنا لباسا يسبب للجمهور التباسا مع البسة القوات المسلحة للجمهورية أو الشرطة أو الامن الوطنى أو ادارة الجمارك أو البسة الموظفين الذين يقومون بأعمال الضبط القضائى أو قوات الشرطة المساعدة يعاقب بالحبس من شهر الى ستة أشهر وبغرامة من ٥٠٠ الى ٢٥٠٠ دينار أو باحدى هاتين العقوبتين .

**المادة ٢٤٧**

كل من انتحل لنفسه في محرر عمومى أو رسمى أو في وثيقة ادارية معدة لتقدمها للسلطة العمومية اسم عائلة خلاف اسمه وذلك بغير حق يعاقب بغرامة من ٥٠٠ الى ٥٠٠٠ دينار .

**المادة ٢٤٨**

كل من تحصل على صحيفة السوابق القضائية باسم الغير وذلك بانتحاله اسما كاذبا أو صفة كاذبة يعاقب بالحبس من شهر الى سنة .

**المادة ٢٤٩**

كل من انتحل اسم الغير في ظروف أدت الى قيد حكم في صحيفة السوابق القضائية لهذا الغير أو كان من الجائز ان تؤدي الى ذلك يعاقب بالحبس من ستة أشهر الى خمس سنوات بدون اخلال باتخاذ الاجراءات ضده بشأن جنسية تزوير اذا اقتضى الحال ذلك .

يعاقب بالعقوبة ذاتها كل من تسبب عمدا في قيد حكم في صحيفة السوابق القضائية لغير المتهم وذلك بالادلاء بأقوال كاذبة متعلقة بالحالة المدنية لهذا المتهم .

**المادة ٢٥٠**

في جميع الحالات المنصوص عليها في هذا القسم يجوز لجهة القضاء ان تأمر اما بنشر الحكم كاملا أو ملخص منه في الصحف التى تعينها أو بتعليقه في الاماكن التى تبينها وذلك على نفقة المحكوم عليه .

وتأمر نفس جهة القضاء بأن يؤشر على هامش الاوراق الرسمية أو اوراق الحالة المدنية التى اتخذ فيها اللقب بغير حق أو ذكر فيها الاسم محرفا وذلك اذا ما رأت وجها لذلك .

**المادة ٢٥١**

يعاقب بغرامة من ٥٠٠ الى ٢٥٠٠٠ دينار كل من يمارس مهنة وكيل اعمال أو مستشار قانونى أو ضرائبى ووضع صفته كقاضى فخرى أو محام سابق أو موظف فخرى أو موظف سابق أو ذي رتبة عسكرية على المطبوعات التجارية أو الاعلانات أو المنشورات أو نشرات الدعاية أو اللوحات أو الاوراق المعنونة وعلى العموم اية وثائق أو محررات مستعملة في نطاق نشاطه أو ترك الغير يفعل شيئا من ذلك .

كتابة رأيا كاذبا أو يؤيد وقائع يعلم أنها غير مطابقة للحقيقة وذلك في اية حالة كانت عليها الاجراءات تطبق عليه العقوبات المقررة لشهادة الزور وفقا للتقسيم المنصوص عليه في المواد من ٢٣٢ الى ٢٣٥ .

**المادة ٢٣٩**

التأثير على الخبراء أو المترجمين يعاقب بمثل ما يعاقب به التأثير على الشهود وفقا لأحكام المادة ٢٣٦ .

**المادة ٢٤٠**

كل شخص وجهت اليه اليمين أو ردت عليه في المواد المدنية وحلفها كذبا يعاقب بالحبس من سنة الى خمس سنوات وبغرامة من ٥٠٠ الى ٢٠٠٠ دينار .

**المادة ٢٤١**

في الحالة التى يقضى فيها وفقا لاحدى مواد هذا القسم بعقوبة جنحة وحدها يجوز ان يحكم على الجاني علاوة على ذلك بالحرمان من خمس سنوات على الأقل الى عشر سنوات على الاكثر من حق أو أكثر من الحقوق الواردة في المادة ١٤ من هذا القانون .

**القسم الثامن****انتحال الوظائف والالقباب أو الاسماء****أو اساءة استعمالها****المادة ٢٤٢**

كل من تدخل بغير صفة في الوظائف العمومية أو المدنية أو العسكرية أو قام بعمل من أعمال هذه الوظائف يعاقب بالحبس من سنة الى خمس سنوات مالم يكون الفعل جريمة أشد .

**المادة ٢٤٣**

كل من استعمل لقباً متصلاً بمهنة منظمة قانوناً أو شهادة رسمية أو صفة حددت السلطة العمومية شروط منحها أو ادعى لنفسه شيئاً من ذلك بغير أن يستوفى الشروط المفروضة لحملها يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر الى سنتين وبغرامة من ٥٠٠ الى ٥٠٠٠ دينار أو باحدى هاتين العقوبتين .

**المادة ٢٤٤**

كل من ارتدى بغير حق بزة نظامية أو لباساً مميزاً لوظيفة أو صفة أو شارة رسمية أو وساما وطنياً أو اجنبياً يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر الى سنة وبغرامة من ١٢٠ الى ١٠٠٠ دينار أو باحدى هاتين العقوبتين مالم يكون الفعل ظرفاً مشدداً لجريمة أشد .

**المادة ٢٤٥**

كل من انتحل لنفسه بصورة عادية أو في عمل رسمى لقباً أو رتبة شرفية يعاقب بالحبس من شهر الى شهرين وبغرامة من ٥٠٠ الى ١٠٠٠ دينار .

## المادة ٢٥٢

يعاقب بالحبس من شهر الى ستة اشهر وبغرامة من ٥٠٠ الى ٥.٠٠٠ دينار أو باحدى هاتين العقوبتين مؤسسو أو مديرو أو مسيرو الشركات أو المؤسسات ذات الغرض التجارى أو الصناعى أو المالى الذين يضعون اسم أحد أعضاء الحكومة أو احدى الهيئات النيابية مع ذكر صفته فى اية دعاية يقومون بها لصالح المشروع الذى يديرونه أو يزعمون انشاءه أو يتكون الغير يفعل شيئاً من ذلك .

## المادة ٢٥٣

تطبق العقوبات المنصوص عليها فى المادة ٢٥٢ على مؤسسى ومديرى ومسيرى الشركات أو المؤسسات ذات الغرض التجارى أو الصناعى أو المالى الذين يضعون اسم أحد أعضاء الحكومة السابقين أو اسم قاض أو قاض سابق أو موظف أو موظف سابق أو أحد ذوى المنزلة مع ذكر صفته فى اية دعاية يقومون بها لصالح المشروع الذى يديرونه أو يزعمون انشاءه .

## الباب الثانى

## الجنايات والجنح ضد الافراد

## الفصل الاول

## الجنايات والجنح ضد الاشخاص

## القسم الاول

## القتل والجنايات الاخرى الرئيسية

## واعمال العنف العمدية

١ ) القتل العمد والقتل مع سبق الاصرار أو التردد وقتل

## الاصول والاطفال والتسميم

## المادة ٢٥٤

القتل هو ازهاق روح انسان عمدا

## المادة ٢٥٥

القتل قد يقترب بسبق الاصرار أو التردد .

## المادة ٢٥٦

سبق الاصرار هو عقد العزم قبل ارتكاب الفعل على الاعتداء على شخص معين أو حتى على شخص يتصادف وجوده أو مقابلته وحتى لو كانت هذه النية متوقفة على أى ظرف أو شرط كان .

## المادة ٢٥٧

الترصد هو انتظار شخص لفترة طالت أو قصرت فى مكان أو اكثر وذلك اما لازهاق روحه أو للاعتداء عليه .

## المادة ٢٥٨

قتل الاصول هو ازهاق روح الاب أو الام أو أى من الاصول الشرعيين .

## المادة ٢٥٩

قتل الاطفال هو ازهاق روح طفل حديث عهد بالولادة .

## المادة ٢٦٠

التسميم هو الاعتداء على حياة انسان بتأثير مواد يمكن ان تؤدى الى الوفاة عاجلا أو آجلا ايا كان استعمال أو اعطاء هذه المواد ومهما كانت النتائج التى تؤدى اليها .

## المادة ٢٦١

يعاقب بالاعدام كل من ارتكب جريمة القتل أو قتل الاصول أو التسميم .

ومع ذلك تعاقب الام سواء كانت فاعلة أصلية أو شريكة فى قتل ابنها حديث العهد بالولادة بالسجن الموقت من عشر سنوات الى عشرين سنة على ان لا يطبق هذا النص على من ساهموا أو اشتركوا معها فى ارتكاب الجريمة .

## المادة ٢٦٢

يعاقب باعتباره قاتلا كل مجرم مهما كان وصفه استعمل التعذيب أو ارتكب أعمالا وحشية لارتكاب جنايته .

## المادة ٢٦٣

يعاقب على القتل بالاعدام اذا سبق أو صاحب أو تلى جناية اخرى .

كما يعاقب على القتل بالاعدام اذا كان الغرض منه اما اعداد أو تسهيل أو تنفيذ جنحة أو تسهيل فرار مرتكبى هذه الجنحة أو الشركاء فيها أو ضمان تخلصهم من عقوبتها . ويعاقب القاتل فى غير ذلك من الحالات بالسجن المؤبد .

وفى جميع الحالات المنصوص عليها فى هذه الفقرة يجب القضاء بمصادرة الاسلحة والاشياء والآلات التى استعملت فى ارتكاب الجناية مع حفظ حقوق الغير حسن النية .

## ٢ - أعمال العنف العمدية

## المادة ٢٦٤

كل من احدث عمدا جروحا بالفير أو ضربه أو ارتكب أى عمل آخر من اعمال العنف أو التعدى يعاقب بالحبس من شهر الى خمس سنوات وبغرامة من ٥٠٠ الى ١.٠٠٠ دينار اذا نشأ عن هذه الانواع من العنف مرض أو عجز كلى عن العمل لمدة تزيد على عشرة ايام .

ويجوز علاوة على ذلك ان يحرم الفاعل من الحقوق الواردة فى المادة ١٤ من هذا القانون من سنة على الاقل الى خمس سنوات على الاكثر تبدأ من يوم توقيع العقوبة عليه .

وإذا ترتب على أعمال العنف الموضحة أعلاه فقد أو بتر أحد الأعضاء أو الحرمان من استعماله أو فقد البصر أو فقد ابصار احدى العينين أو اية عاهة مستديمة اخرى فيعاقب الجاني بالسجن الموقت من خمس الى عشر سنوات .

بفرض الفتنة وقعت اثناء أعمال عنف ادت الى الوفاة وفقا للشروط المنصوص عليها في الفقرة الرابعة من المادة ٢٦٤ يعاقب بالحبس من سنة الى خمس سنوات مالم يعاقب بعقوبة اشد لارتكابه أعمال العنف .

اذا وقع ضرب أو جرح أثناء المشاجرة أو العصيان أو الاجتماع المذكور فتكون العقوبة الحبس من ثلاثة اشهر الى سنتين مالم توقع عقوبة اشد على مرتكب أعمال العنف ممن اشتركوا في هذه المشاجرة أو ذلك العصيان أو الاجتماع .

ويعاقب رؤساء ومرتكبو المشاجرة أو العصيان أو القائمون على الاجتماع المذكور أو الداعون اليه أو المحرضون عليه كما لو كانوا هم مرتكبي أعمال العنف أنفسهم .

### المادة ٢٦٩

كل من جرح أو ضرب عمدا قاصرا لا تجاوز سنه الخامسة عشرة أو منع عنه عمدا الطعام أو العناية الى الحد الذي يعرض صحته للضرر أو ارتكب ضده عمدا أى عمل آخر من أعمال العنف أو التعدي فيما عدا الإيذاء الخفيف ، يعاقب بالحبس من سنة الى خمس سنوات وبغرامة من ٥٠٠ الى ٥٠٠٠ دينار .

### المادة ٢٧٠

اذا نتج عن الضرب أو الجرح أو العنف أو التعدي أو الحرمان المشار اليه في المادة السابقة مرض أو عدم القدرة على الحركة أو عجز كلي عن العمل لاكثر من عشرة أيام أو اذا وجد سبق اصرار أو ترصد فتكون العقوبة الحبس من ثلاث الى عشر سنوات والغرامة من ٥٠٠ الى ٦٠٠٠ دينار .

ويجوز علاوة على ذلك أن يحكم على الجاني بالحرمان من الحقوق الواردة في المادة ١٤ من هذا القانون وبالمنع من الإقامة من سنة على الاقل الى خمس سنوات على الاكثر .

### المادة ٢٧١

اذا نتج عن الضرب أو الجرح أو العنف أو التعدي المشار اليه في المادة ٢٦٩ فقد أو بتر أحد الاعضاء أو الحرمان من استعماله أو فقد البصر أو فقد ابصار احدى العينين أو اية عاهة مستديمة أخرى فتكون العقوبة السجن المؤقت من عشر سنوات الى عشرين سنة .

واذا نتجت عنها الوفاة بدون قصد احدائها فتكون العقوبة هي الحد الاقصى للسجن المؤقت من عشر سنوات الى عشرين سنة .

واذا نتجت عنها الوفاة بدون قصد احدائها ولكنها حدثت نتيجة لطرق علاجية معتادة تكون العقوبة السجن المؤبد .  
واذا وقع الضرب أو الجرح أو العنف أو التعدي أو الحرمان بقصد احداث الوفاة فيعاقب الفاعل باعتباره قد ارتكب جناية القتل أو شرع في ارتكابها .

واذا افضى الضرب أو الجرح الذي ارتكب عمدا الى الوفاة دون قصد احدائها فيعاقب الجاني بالسجن المؤقت من عشر سنوات الى عشرين سنة .

### المادة ٢٦٥

اذا وجد سبق اصرار أو ترصد فان العقوبة تكون السجن المؤبد اذا حدثت الوفاة ، وتكون السجن المؤقت من عشر سنوات الى عشرين سنة اذا ادت أعمال العنف الى فقد أو بتر احد الاعضاء أو الحرمان من استعماله أو فقد البصر أو فقد ابصار احدى العينين أو اية عاهة مستديمة أخرى وتكون السجن المؤقت من خمس الى عشر سنوات في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة ٢٦٤ .

### المادة ٢٦٦

اذا وقع الجرح أو الضرب أو غير ذلك من أعمال العنف أو التعدي الاخرى الذي لم يؤد الى مرض أو عجز كامل عن العمل لمدة تجاوز عشرة ايام مع سبق الاصرار أو الترصد أو مع حمل اسلحة فيعاقب الجاني بالحبس من شهرين الى خمس سنوات وبغرامة من ٥٠٠ الى ١٠٠٠٠ دينار .

### المادة ٢٦٧

كل من احداث عمدا جرحا أو ضربا بوالديه الشرعيين أو غيرهما من اصوله الشرعيين يعاقب كما يلي :

١ ) بالسجن المؤقت من خمس الى عشر سنوات اذا لم ينشأ عن الجرح أو الضرب اي مرض أو عجز كلي عن العمل من النوع الوارد في المادة ٢٦٤ .

٢ ) بالحد الاقصى للسجن المؤقت من خمس الى عشر سنوات اذا نشأ عجز كلي عن العمل لمدة تزيد على عشر ايام .

٣ ) بالسجن المؤقت من عشر سنوات الى عشرين سنة اذا نشأ عن الجرح أو الضرب فقد أو بتر أحد الاعضاء أو الحرمان من استعماله أو فقد البصر أو فقد ابصار احدى العينين أو اية عاهة مستديمة أخرى .

٤ ) بالسجن المؤبد اذا ادى الجرح أو الضرب المرتكب عمدا الى الوفاة بدون قصد احدائها .

واذا وجد سبق اصرار أو ترصد تكون العقوبة :

— الحد الاقصى للسجن المؤقت من خمس الى عشر سنوات في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الاولى ،

— السجن المؤقت من عشر سنوات الى عشرين سنة اذا نشأ عن الجرح أو الضرب عجز كلي عن العمل لمدة تزيد على عشرة ايام .

— السجن المؤبد في الحالات المنصوص عليها في الفقرتين ٣ و ٤ من هذه المادة .

### المادة ٢٦٨

كل من اشترك في مشاجرة أو في عصيان أو في اجتماع

أو أحد الأشخاص الذين لهم سلطة عليه أو ممن يتولون رعايته فتكون العقوبة :

( ١ ) الحبس من سنتين الى خمس سنوات وذلك في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة ٢٧٥ .

( ٢ ) السجن المؤقت من خمس الى عشر سنوات وذلك في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢٧٥ .

( ٣ ) السجن المؤقت من عشر سنوات الى عشرين سنة وذلك في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الرابعة من المادة ٢٧٥ .

( ٤ ) السجن المؤبد وذلك في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الخامسة من المادة ٢٧٥ .

### ٣ - الاعذار في الجنايات والجرح

#### المادة ٢٧٧

يستفيد مرتكب جرائم القتل والجرح والضرب من الاعذار اذا دفعه الى ارتكابها وقوع ضرب شديد من أحد الأشخاص .

#### المادة ٢٧٨

يستفيد مرتكب جرائم القتل والجرح والضرب من الاعذار اذا ارتكبها لدفع تسلق أو ثقب أسوار أو حيطان أو تحطيم مداخل المنازل أو الاماكن المسكونة أو ملحقاتها اذا حدث ذلك اثناء النهار .

وإذا حدث ذلك اثناء الليل فتطبق احكام الفقرة الاولى من المادة ٤٠ .

#### المادة ٢٧٩

يستفيد مرتكب القتل والجرح والضرب من الاعذار اذا ارتكبها أحد الزوجين على الزوج الآخر أو على شريكه في اللحظة التي يفاجئه فيها في حالة تلبس بالزنا .

#### المادة ٢٨٠

يستفيد مرتكب جنایة الخصاص من الاعذار اذا دفعه فوراً الى ارتكابها وقوع هتك عرض بالعنف .

#### المادة ٢٨١

يستفيد مرتكب الجرح والضرب من الاعذار اذا ارتكبهما ضد شخص بالغ فاجأه الفاعل في حالة تلبس بهتك عرض قاصر لم يكمل الخامسة عشرة سواء بالعنف او بغير عنف .

#### المادة ٢٨٢

لا عذر اطلاقاً لمن يقتل اباه أو أمه أو أحد أصوله .

#### المادة ٢٨٣

إذا ثبت قيام العذر فتخفف العقوبة على الوجه الآتي :

( ١ ) الحبس من سنة الى خمس سنوات اذا تعلق الامر بجناية عقوبتها الاعدام أو السجن المؤبد .

#### المادة ٢٧٢

إذا كان الجناة هم أحد الوالدين الشرعيين أو غيرهما من الأصول الشرعيين أو أى شخص آخر له سلطة على الطفل أو يتولى رعايته فيكون عقابهم كما يلي :

( ١ ) بالعقوبات الواردة في المادة ٢٧٠ وذلك في الحالة المنصوص عليها في المادة ٢٦٩ .

( ٢ ) بالسجن المؤقت من خمس الى عشر سنوات وذلك في الحالة المنصوص عليها في المادة ٢٧٠ .

( ٣ ) بالسجن المؤبد وذلك في الحالات المنصوص عليها في الفقرتين ١ و ٢ من المادة ٢٧١ .

( ٤ ) بالاعدام وذلك في الحالات المنصوص عليها في الفقرتين ٣ و ٤ من المادة ٢٧١ .

#### المادة ٢٧٣

كل من ساعد عمداً شخصاً في الأفعال التي تساعده على الانتحار أو تسهله له أو زوده بالأسلحة أو السم أو بالآلات المعدة للانتحار مع علمه بأنها سوف تستعمل في هذا الغرض يعاقب بالحبس من سنة الى خمس سنوات اذا نفذ الانتحار .

#### المادة ٢٧٤

كل من ارتكب جنایة الخصاص يعاقب بالسجن المؤبد . ويعاقب الجاني بالاعدام اذا أدت الى الوفاة .

#### المادة ٢٧٥

يعاقب بالحبس من شهرين الى ثلاث سنوات وبغرامة من ٥٠٠ الى ٢٠٠٠ دينار كل من سبب للغير مرضاً أو عجزاً عن العمل الشخصي وذلك بأن أعطاه عمداً وبأية طريقة كانت وبدون قصد أحداث الوفاة مواداً ضارة بالصحة .

وإذا نتج عنها مرض أو عجز عن العمل لمدة تجاوز العشرة أيام فتكون العقوبة الحبس من سنتين الى خمس سنوات .

ويجوز علاوة على ذلك الحكم على الجاني بالحرمان من حق أو أكثر من الحقوق الواردة في المادة ١٤ وبالمنع من الإقامة من سنة على الأقل الى خمس سنوات على الأكثر .

وإذا أدت المواد المعطاة الى مرض يستحيل برؤه أو الى عجز في استعمال عضو أو الى عاهة مستديمة فتكون العقوبة السجن المؤقت من عشر سنوات الى عشرين سنة .

وإذا أدت الى الوفاة دون قصد أحداثها فتكون العقوبة السجن المؤقت من عشر سنوات الى عشرين سنة .

#### المادة ٢٧٦

إذا ارتكب الجرح والجنايات المعينة في المادة السابقة أحد الأصول أو الفروع أو أحد الزوجين أو من يرث المجنى عليه

### القسم الثالث القتل الخطأ و الجرح الخطأ

#### المادة ٢٨٨

كل من قتل خطأ أو تسبب في ذلك برعونه أو عدم احتياطه أو عدم انتباهه أو اهماله أو عدم مراعاته الانظمة يعاقب بالحبس من ستة أشهر الى ثلاث سنوات وبغرامة من ١٠٠٠ الى ٢٠٠٠ دينار .

#### المادة ٢٨٩

إذا نتج عن الرعونة أو عن عدم الاحتياط إصابة أو جرح أو مرض أدى الى العجز الكلى عن العمل لمدة تجاوز ثلاثة أشهر فيعاقب الجاني بالحبس من شهرين الى سنتين وبغرامة من ٥٠٠ الى ١٥٠٠ دينار أو باحدى هاتين العقوبتين .

#### المادة ٢٩٠

تضاعف العقوبات المنصوص عليها في المادتين ٢٨٨ و ٢٨٩ إذا كان مرتكب الجنحة في حالة سكر أو حاول التهرب من المسؤولية الجنائية أو المدنية التي يمكن أن تقع عليه وذلك بالفرار أو بتغيير حالة الاماكن أو بأية طريقة أخرى .

### القسم الرابع

#### الاعتداء الواقع من الافراد على الحرية الشخصية

#### وحرمة المنزل

#### المادة ٢٩١

يعاقب بالسجن المؤقت من خمس الى عشر سنوات كل من اختطف أو قبض أو حبس أو حجز أى شخص بدون أمر من السلطات المختصة وخارج الحالات التي يجيز أو يأمر فيها القانون بالقبض على الافراد .

وتطبق ذات العقوبة على من أعار مكانا لحبس أو لحجز هذا الشخص .

إذا استمر الحبس أو الحجز لمدة أكثر من شهر فتكون العقوبة السجن المؤقت من عشر سنوات الى عشرين سنة .

#### المادة ٢٩٢

إذا وقع القبض أو الأختطاف مع ارتداء بزة رسمية أو شارة نظامية أو يبدو عليها ذلك على النحو المبين في المادة ٢٤٦ أو بتتحال اسم كاذب أو بموجب أمر مزور على السلطة العمومية فتكون العقوبة السجن المؤبد .

وتطبق العقوبة ذاتها إذا وقع القبض أو الاختطاف بواسطة احدى وسائل النقل الآلية أو بتهديد المجنى عليه بالقتل .

#### المادة ٢٩٣

إذا وقع تعذيب بدنى على الشخص المختطف أو المقبوض عليه أو المحبوس أو المحجوز فيعاقب الجناة بالأعدام .

٢ ) الحبس من ستة أشهر الى سنتين اذا تعلق الامر بأية جناية أخرى .

٣ ) الحبس من شهر الى ثلاثة أشهر اذا تعلق الامر بجنحة .

في الحالات المنصوص عليها في الفترتين ١ و ٢ من هذه المادة يجوز أن يحكم أيضا على الجاني بالمنع من الإقامة من خمس سنوات على الأقل الى عشر سنوات على الأكثر .

### القسم الثاني

#### التهديد

#### المادة ٢٨٤

كل من هدد بارتكاب جرائم القتل أو التسميم أو أى اعتداء آخر على الاشخاص مما يعاقب عليها بالأعدام أو السجن المؤبد وكان ذلك بكتابة غفل من التوقيع أو موقع عليها أو بصور أو رموز أو صور رمزية يعاقب بالحبس من سنتين الى خمس سنوات وبغرامة من ٥٠٠ الى ٥٠٠٠ دينار إذا كان التهديد مصحوبا بأمر بايداع مبلغ من النقود في مكان معين أو بتنفيذ أى شرط آخر .

ويجوز علاوة على ذلك أن يحكم على الجاني بالحرمان من حق أو أكثر من الحقوق الواردة في المادة ١٤ وبالمنع من الإقامة من سنة على الأقل الى خمس سنوات على الأكثر .

#### المادة ٢٨٥

إذا لم يكن التهديد مصحوبا بأى أمر أو شرط فيعاقب الجاني بالحبس من سنة الى ثلاث سنوات وبغرامة من ٥٠٠ الى ٢٥٠٠ دينار .

ويجوز الحكم عليه بالمنع من الإقامة من سنة على الأقل الى خمس سنوات على الأكثر .

#### المادة ٢٨٦

إذا كان التهديد مصحوبا بأمر أو شرط شفهي فيعاقب الجاني بالحبس من ستة أشهر الى سنتين وبغرامة من ٥٠٠ الى ١٥٠٠ دينار .

ويجوز علاوة على ذلك أن يمنع من الإقامة من سنة على الأقل الى خمس سنوات على الأكثر .

#### المادة ٢٨٧

كل من هدد بالتعدى أو العنف غير المنصوص عليه في المادة ٢٨٤ وذلك باحدى الطرق المنصوص عليها في المواد من ٢٨٤ الى ٢٨٦ يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر الى سنة وبغرامة من ٥٠٠ الى ١٠٠٠ دينار أو باحدى هاتين العقوبتين إذا كان التهديد مصحوبا بأمر أو شرط .

## المادة ٢٩٤

يستفيد الجاني من الاعذار المخففة في مفهوم المادة ٥٢ من هذا القانون اذا وضع فوراً حداً للحبس أو الحجز .

وإذا انتهى الحبس أو الحجز بعد أقل من عشرة أيام كاملة من يوم الاختطاف أو القبض أو الحبس أو الحجز وقبل اتخاذ أية اجراءات فتخفف العقوبة الى الحبس من سنتين الى خمس سنوات في الحالة المنصوص عليها في المادة ٢٩٣ وإلى الحبس من ستة أشهر الى سنتين في الحالتين المنصوص عليهما في المادتين ٢٩١ و ٢٩٢ .

وإذا أنهى الحبس أو الحجز بعد أكثر من عشرة أيام كاملة من يوم الاختطاف أو القبض أو الحبس أو الحجز وقبل اتخاذ أية اجراءات جنائية فتخفف العقوبة الى السجن من خمس الى عشر سنوات في الحالة المنصوص عليها في المادة ٢٩٣ وإلى الحبس من سنتين الى خمس سنوات في جميع الحالات الاخرى .

## المادة ٢٩٥

كل من يقتحم بالتهديد أو بالعنف منزل مواطن يعاقب بالحبس من ستة أيام الى ثلاثة أشهر وبالغرامة من ٥٠٠ الى ١٨٠٠ دينار .

## القسم الخامس

## الاعتداء على شرف واعتبار الاشخاص وافشاء الاسرار

## المادة ٢٩٦

يعد قذفاً كل ادعاء بواقعة من شأنها المساس بشرف واعتبار الاشخاص أو الهيئة المدعى عليها به أو اسنادها اليهم أو الى تلك الهيئة ويعاقب على نشر هذا الادعاء أو ذلك الاسناد مباشرة أو بطريق اعادة النشر حتى ولو تم ذلك على وجه التشكيك أو اذا قصد به شخص أو هيئة دون ذكر الاسم ولكن كان من الممكن تحديدهما من عبارات الحديث أو الصياح أو التهديد أو الكتابة أو المنشورات أو اللافعات أو الاعلانات موضوع الجريمة .

## المادة ٢٩٧

يعد سبا كل تعبير مشين أو عبارة تتضمن تحقيراً أو قدحاً لا ينطوي على اسناد أية واقعة .

## المادة ٢٩٨

يعاقب على القذف الموجه الى الافراد بالحبس من خمسة أيام الى ستة أشهر وبالغرامة من ١٥٠ الى ١٥٠٠ دينار أو باحدى هاتين العقوبتين .

ويعاقب على القذف الموجه الى شخص أو أكثر ينتمون الى مجموعة عنصرية أو مذهبية أو الى دين معين بالحبس من شهر الى سنة وبالغرامة من ٣٠٠ الى ٣٠٠٠ دينار اذا كان الغرض هو التحريض على الكراهية بين المواطنين أو السكان .

## المادة ٢٩٩

يعاقب على السب الموجه الى الافراد بالحبس من ستة أيام الى ثلاثة أشهر وبالغرامة من ١٥٠ الى ١٥٠٠ دينار أو باحدى هاتين العقوبتين .

## المادة ٣٠٠

كل من أبلغ بأية طريقة كانت رجال الضبط القضائي أو الشرطة الادارية أو القضائية بوشاية كاذبة ضد فرد أو أكثر أو أبلغها الى سلطات مخول لها أن تتابعها أو أن تقدمها الى السلطة المختصة أو الى رؤساء الموشى به أو الى مخدميه طبقاً للتدرج الوظيفي أو الى مستخدميهم يعاقب بالحبس من ستة أشهر الى خمس سنوات وبالغرامة من ٥٠٠ الى ١٥٠٠ دينار ويجوز للقضاء علاوة على ذلك أن يأمر بنشر الحكم أو ملخص منه في جريدة أو أكثر على نفقة المحكوم عليه .

إذا كانت الواقعة المبلغ عنها معاقبا عليها بعقوبة جزائية أو تأديبية فيجوز اتخاذ اجراءات المتابعة الجزائية بمقتضى هذه المادة عن جريمة الوشاية الكاذبة سواء بعد صدور الحكم بالبراءة أو بالافراج أو بعد الامر أو القرار بأن لا وجه للمتابعة أو بعد حفظ البلاغ من القاضي أو الموظف أو السلطة الاعلى أو المخدم المختص بالتصرف في الاجراءات التي كان يحتمل أن تتخذ بشأن هذا البلاغ .

ويجب على جهة القضاء المختصة بموجب هذه المادة أن توقف الفصل في الدعوى إذا كانت المتابعة الجزائية المتعلقة بالواقعة موضوع البلاغ ما زالت منظورة .

## المادة ٣٠١

الاطباء والجراحون والصيدالو والقابلات وجميع الاشخاص المؤتمنين بحكم الواقع أو المهنة أو الوظيفة الدائمة أو المؤقتة على اسرار أدلى بها اليهم الذين يفشونها في غير الحالات التي يوجب عليهم فيها القانون افشاءها أو يصرح لهم بذلك، يعاقبون بالحبس من شهر الى ستة أشهر وبالغرامة من ٥٠٠ الى ٥٠٠٠ دينار .

ومع ذلك فلا يعاقب الاشخاص المبينون عليه رغم عدم التزامهم بالابلاغ عن حالات الاجهاض التي تصل الى علمهم بمناسبة ممارسة مهنتهم بالعقوبات المنصوص عليها في الفقرة السابقة اذا هم أبلغوا بها فاذا دعوا للمثول أمام القضاء في قضية اجهاض فتظل لهم حرية الادلاء بشهادتهم دون أن يتعرضوا لاية عقوبة .

## المادة ٣٠٢

كل من يعمل بأية صفة كانت في مؤسسة وأدلى أو شرع في الادلاء الى أجنب أو الى جزائريين يقيمون في بلاد أجنبية بأسرار المؤسسة التي يعمل فيها دون أن يكون مخولاً له ذلك يعاقب بالحبس من سنتين الى خمس سنوات وبالغرامة من ٥٠٠ الى ١٠٠٠٠ دينار .



يقومون به تطبيق عليهم العقوبات المنصوص عليها في المادتين ٣٠٤ و ٣٠٥ على حسب الاحوال .

ويجوز الحكم على الجناة بالحرمان من ممارسة المهنة المنصوص عليه في المادة ٢٣ فضلا عن جواز الحكم عليهم بالمنع من الإقامة .

### المادة ٣٠٧

كل من يخالف الحكم القاضي بحرمانه من ممارسة مهنته بمقتضى الفقرة الاخيرة من المادة ٣٠٦ يعاقب بالحبس من ستة أشهر على الأقل الى سنتين على الاكثر وبغرامة من ١٠٠٠ الى ١٠٠٠٠ دينار أو باحدى هاتين العقوبتين .

ويجوز علاوة على ذلك الحكم بالمنع من الإقامة .

### المادة ٣٠٨

لا عقوبة على الاجهاض اذا استوجبته ضرورة انقاذ حياة الام من الخطر متى اجراه طبيب أو جراح في غير خفاء وبعد ابلاغه السلطة الادارية .

### المادة ٣٠٩

تعاقب بالحبس من ستة أشهر الى سنتين وبغرامة من ٢٥٠ الى ١٠٠٠ دينار المرأة التي اجهضت نفسها عمدا أو حاولت ذلك أو وافقت على استعمال الطرق التي ارشدت اليها أو أعطيت لها لهذا الغرض .

### المادة ٣١٠

يعاقب بالحبس من شهرين الى سنتين وبغرامة من ٥٠٠ الى ١٠٠٠٠ دينار أو باحدى هاتين العقوبتين كل من حرض على الاجهاض ولو لم يؤد تحريضه الى نتيجة ما وذلك بأن :

— ألقى خطبا في اماكن أو اجتماعات عمومية .

— أو باع أو طرح للبيع أو قدم ولو في غير علانية أو عرض أو الصق أو وزع في الطريق العمومي أو في الاماكن العمومية أو وزع في المنازل كتباً أو كتابات أو مطبوعات أو اعلانات أو ملصقات أو رسوماً أو صوراً رمزية أو سلم شيئاً من ذلك مغلقاً بشرائط أو موضوعاً في ظروف مغلقة أو مفتوحة الى البريد أو الى أى عامل توزيع أو نقل .

— أو قام بالدعاية في العيادات الطبية الحقيقية أو المزعومة .

### المادة ٣١١

كل حكم عن احدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم يستوجب بقوة القانون الحكم بالمنع من ممارسة اية مهنة أو أداء أى عمل باية صفة كانت في العيادات أو دور الولادة أو في اية مؤسسة عمومية أو خاصة تستقبل عادة نساء في

وإذا أدلى بهذه الاسرار الى جزائريين يقيمون في الجزائر فتكون العقوبة الحبس من ثلاثة أشهر الى سنتين وبغرامة من ٥٠٠ الى ١٥٠٠ دينار .

ويجب الحكم بالحد الاقصى المنصوص عليه في الفقرتين السابقتين اذا تعلق الاسرار بصناعة أسلحة أو ذخائر حربية مملوكة للدولة .

وفي جميع الحالات يجوز الحكم علاوة على ذلك على الجاني بالحرمان من حق أو أكثر من الحقوق الواردة في المادة ١٤ من هذا القانون لمدة سنة على الاقل وخمس سنوات على الاكثر .

### المادة ٣٠٣

كل من يفض أو يتلف رسائل أو مراسلات موجهة الى الغير وذلك بسوء نية وفي غير الحالات المنصوص عليها في المادة ١٣٧ يعاقب بالحبس من شهر واحد الى سنة وبغرامة من ٥٠٠ الى ٣٠٠٠ دينار أو باحدى هاتين العقوبتين .

### الفصل الثاني

#### الجنایات والجنج ضد الاسرة والآداب العامة

#### القسم الاول

#### الاجهاض

### المادة ٣٠٤

كل من اجهض امرأة حاملا أو مفترض حملها باعطائها مأكولات أو مشروبات أو ادوية أو باستعمال طرق أو اعمال عنف أو باية وسيلة أخرى سواء وافقت على ذلك أو لم توافق أو شرع في ذلك يعاقب بالحبس من سنة الى خمس سنوات وبغرامة من ٥٠٠ الى ١٠٠٠٠ دينار .

وإذا أفضى الاجهاض الى الموت فتكون العقوبة السجن المؤقت من عشر سنوات الى عشرين سنة .

وفي جميع الحالات يجوز الحكم علاوة على ذلك بالمنع من الإقامة .

### المادة ٣٠٥

إذا ثبت أن الجاني يمارس عادة الافعال المشار اليها في المادة ٣٠٤ فتضاعف عقوبة الحبس في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الاولى وترفع عقوبة السجن المؤقت الى الحد الاقصى .

### المادة ٣٠٦

الاطباء أو القابلات أو جراحو الاسنان أو الصيادلة وكذلك طلبة الطب أو طب الاسنان وطلبة الصيدلة ومستخدمو الصيدليات ومحضرو العقاقير وصانعو الاربطة الطبية وتجار الادوات الجراحية والمرضون والمرضات والمدلكون والمدلكات الذين يرشدون عن طرق احداث الاجهاض أو يسهلونه أو

حالة حمل حقيقي او ظاهر او مفترض وذلك بأجر او بغير أجر .  
وكل حكم عن الشروع او الاشتراك في الجرائم ذاتها يستتبع ذات المنع .

### المادة ٣١٢

في حالة صدور حكم من جهة قضائية أجنبية حاز قوة الشيء المقضي فيه عن افعال تكون احدى الجرائم المحددة في هذا القسم طبقا للقانون الجزائري ، تقرر محكمة محل إقامة المحكوم عليه منعقدة في غرفة مشورة وبناء على طلب النيابة العامة وبعد دعوة صاحب الشأن قانونا للحضور انه ثمة محل لتطبيق المنع المنصوص عليه في المادة ٣١١ .

### المادة ٣١٣

كل من يخالف المنع المحكوم به طبقا للمواد ٣٠٦ و ٣٠٧ فقرات ٢ و ٣١١ و ٣١٢ يعاقب بالحبس من ستة أشهر الى سنتين وبغرامة من ٥٠٠ الى ٥٠٠٠ دينار أو باحدى هاتين العقوبتين .

## القسم الثاني

### في ترك الاطفال والعاجزين وتعريضهم للخطر

### المادة ٣١٤

كل من ترك طفلا أو عاجزا غير قادر على حماية نفسه بسبب حالته البدنية أو العقلية أو عرضه للخطر في مكان خال من الناس أو حمل الغير على ذلك يعاقب لمجرد هذا الفعل بالحبس من سنة الى ثلاث سنوات .

فاذا نشأ عن الترك أو التعريض للخطر مرض أو عجز كلي لمدة تجاوزت عشرين يوما فيكون الحبس من سنتين الى خمس سنوات .

واذا حدث للطفل أو للعاجز بتر أو عجز في أحد الاعضاء أو أصيب بعاهة مستديمة فتكون العقوبة هي السجن من خمس الى عشر سنوات .

واذا تسبب الترك أو التعريض للخطر في الموت فتكون العقوبة هي السجن من عشر سنوات الى عشرين سنة .

### المادة ٣١٥

اذا كان مرتكب الحادث من أصول الطفل أو العاجز أو ممن لهم سلطة عليه أو ممن يتولون رعايته فتكون العقوبة كما يلي :

– الحبس من سنتين الى خمس سنوات في الحالات المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة ٣١٤ .

– السجن من خمس الى عشر سنوات في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة المذكورة .

– السجن من عشر سنوات الى عشرين سنة في الحالة

### المادة ٣١٦

كل من ترك طفلا أو عاجزا غير قادر على حماية نفسه بسبب حالته البدنية أو العقلية أو عرضه للخطر في مكان غير خال من الناس أو حمل الغير على ذلك يعاقب لمجرد هذا الفعل بالحبس من ثلاثة أشهر الى سنة .

اذا نشأ عن الترك أو التعريض للخطر مرض أو عجز كلي لمدة تجاوزت عشرين يوما فيكون الحبس من ستة أشهر الى سنتين .

واذا حدث للطفل أو للعاجز بتر أو عجز في أحد الاعضاء أو أصيب بعاهة مستديمة فتكون العقوبة هي الحبس من سنتين الى خمس سنوات .

واذا أدى ذلك الى الوفاة فتكون العقوبة هي السجن من خمس الى عشر سنوات .

### المادة ٣١٧

اذا كان مرتكب الحادث من أصول الطفل أو العاجز أو ممن يتولون رعايته فتكون العقوبة كما يأتي :

– الحبس من ستة أشهر الى سنتين في الحالة المنصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٣١٦ .

– الحبس من سنتين الى خمس سنوات في الحالة المنصوص عليها في الفقرة ٢ من المادة المذكورة .

– السجن من خمس سنوات الى عشر سنوات في الحالة المنصوص عليها في الفقرة ٣ من المادة المذكورة .

– السجن من عشر سنوات الى عشرين سنة في الحالة المنصوص عليها في الفقرة ٤ من المادة المذكورة .

### المادة ٣١٨

يعاقب الجاني بالعقوبات المنصوص عليها في المواد من ٢٦١ الى ٢٦٣ على حسب الاحوال اذا تسبب في الوفاة مع توافر نية أحداثها .

### المادة ٣١٩

ويجوز الحكم على الجاني بالحرمان من حق أو أكثر من الحقوق الواردة في المادة ١٤ من هذا القانون من سنة على الأقل الى خمس سنوات على الأكثر وذلك في حالة ما اذا قضى عليه بعقوبة جنحة فقط طبقا للمواد من ٣١٤ الى ٣١٧ .

### المادة ٣٢٠

يعاقب بالحبس من شهرين الى ستة أشهر وبغرامة من ٥٠٠ الى ٢٠٠٠٠ دينار :

بالادانة فتكون العقوبة هي السجن من عشر سنوات الى عشرين سنة .

### المادة ٣٢٥

ويعاقب على الخطف بالاعدام اذا افضى الى موت القاصر وذلك في الحالات المنصوص عليها في المواد من ٣٢٢ الى ٣٢٤ .

### المادة ٣٢٦

كل من خطف او ابعد قاصرا لم يكمل الثامنة عشرة وذلك بغير عنف او تهديد أو تخايل أو شرع في ذلك فيعاقب بالحبس لمدة من سنة الى خمس سنوات وبغرامة من ٥٠٠ الى ٢٠٠٠ دينار .

وإذا تزوجت القاصر المخطوفة أو المبعدة من خاطفها فلا تتخذ اجراءات المتابعة الجزائية ضد الاخير الا بناء على شكوى الاشخاص الذين لهم صفة في طلب ابطال الزواج ولا يجوز الحكم عليه الا بعد القضاء بابطاله .

### المادة ٣٢٧

كل من لم يسلم طفلا موضوعا تحت رعايته الى الاشخاص الذين لهم الحق في المطالبة به يعاقب بالحبس من سنتين الى خمس سنوات .

### المادة ٣٢٨

يعاقب بالحبس من شهر الى سنة وبغرامة من ٥٠٠ الى ٥٠٠٠ دينار الاب أو الام أو اى شخص آخر لا يقوم بتسليم قاصر قضي في شأن حضائته بحكم مشمول بالتنفيذ المعجل أو بحكم نهائي الى من له الحق في المطالبة به وكذلك كل من خطفه ممن وكلت اليه حضائته أو من الاماكن التي وضعه فيها أو ابعده عنه أو عن تلك الاماكن أو حمل الغير على خطفه أو ابعاده حتى ولو وقع ذلك بغير تخايل أو عنف .

وتزاد عقوبة الحبس الى ثلاث سنوات اذا كانت قد أسقطت السلطة الابوية عن الجاني .

### المادة ٣٢٩

كل من تعمد اخفاء قاصر كان قد خطف أو ابعد أو هربه من البحث عنه وكل من اخفاه عن السلطة التي يخضع لها قانونا يعاقب بالحبس من سنة الى خمس سنوات وبغرامة من ٥٠٠ الى ٢٥٠٠ دينار أو باحدى هاتين العقوبتين ، وذلك فيما عدا الحالة التي يكون فيها الفعل جريمة اشتراك معاقب عليها .

## القسم الخامس

### تترك الاسرة

### المادة ٣٣٠

يعاقب بالحبس من شهرين الى سنة وبغرامة من ٥٠٠ الى ٥٠٠٠ دينار :

( ١ ) كل من حرص أبوين أو أحدهما على التخلي عن طفلها المولود أو الذي سيولد وذلك بنية الحصول على فائدة .

( ٢ ) كل من تحصل من أبوين أو من أحدهما على عقد يتعهدان بمقتضاه بالتخلي عن طفلها الذي سيولد أو شرع في ذلك وكل من حاز مثل هذا العقد أو استعمله أو شرع في استعماله .

( ٣ ) كل من قدم وساطته للحصول على طفل بنية التوصل الى فائدة أو شرع في ذلك .

## القسم الثالث

### الجنايات والجنح التي من شأنها الحيلولة دون التحقق

#### من شخصية الطفل

### المادة ٣٢١

كل من نقل عمدا طفلا أو أخفاه أو خبأه أو استبدل طفلا آخر به أو قدمه على أنه ولد لامرأة لم تضع وذلك في ظروف من شأنها أن يتعذر التحقق من شخصيته يعاقب بالسجن من خمس الى عشر سنوات .

وإذا لم يثبت أن الطفل قد ولد حيا فتكون العقوبة هي الحبس من شهرين الى خمس سنوات .

وإذا ثبت أن الطفل لم يولد حيا فيعاقب بالحبس من شهر الى شهرين .

## القسم الرابع

### في خطف القصر وعدم تسليمهم

### المادة ٣٢٢

كل من خطف قاصرا لم يكمل الثامنة عشرة من عمره أو استدرجه أو ابعده أو نقله من الاماكن التي وضعه فيها من يخضع لسلطتهم أو من وكل اليهم الاشراف عليه أو حمل الغير على خطفه أو ابعاده أو نقله من تلك الاماكن وكان ذلك بالعنف أو التهديد أو التخايل يعاقب بالسجن من خمس الى عشر سنوات .

### المادة ٣٢٣

وإذا كانت سن القاصر المخطوف أو المبعد تقل عن خمس عشرة سنة فتكون العقوبة السجن من عشر سنوات الى عشرين سنة .

ومع ذلك اذا عثر على القاصر حيا قبل صدور الحكم بالادانة فتكون العقوبة السجن من خمس الى عشر سنوات .

### المادة ٣٢٤

إذا حصل الجاني من الاشخاص الذين يقع القاصر تحت سلطتهم أو ملاحظتهم على فدية أو كان يهدف الحصول عليها فتكون العقوبة هي السجن المؤبد مهما كانت سن القاصر . ومع ذلك اذا عثر على القاصر حيا قبل صدور الحكم

## القسم السادس

## انتهاك الآداب

## المادة ٣٣٣

كل من ارتكب فعلا علنيا مخلًا بالحياء يعاقب بالحبس من شهرين الى سنتين وبغرامة من ٥٠٠ الى ٢٠٠٠ دينار .

وتكون العقوبة الحبس من ستة اشهر الى ثلاث سنوات وبغرامة من ١٠٠٠ الى ١٠٠٠٠ دينار اذا كان الفعل المخل بالحياء عبارة عن فعل من افعال الشذوذ الجنسي ارتكب ضد شخص من نفس الجنس .

## المادة ٣٣٤

يعاقب بالسجن الموقت من خمس الى عشر سنوات كل من ارتكب فعلا مخلًا بالحياء ضد قاصر لم يكمل الخامسة عشرة ذكرا كان او انثى بغير عنف أو شرع في ذلك .

ويعاقب بالعقوبة ذاتها احد الاصول الذي يرتكب فعلا مخلًا بالحياء ضد قاصر ولو تجاوز الخامسة عشرة ولكنه لم يصبح رشيدا بالزواج .

## المادة ٣٣٥

يعاقب بالسجن الموقت من خمس الى عشر سنوات كل من ارتكب فعلا مخلًا بالحياء ضد انسان ذكرا كان او انثى بغير عنف أو شرع في ذلك .

واذا وقعت الجناية على قاصر لم يكمل الخامسة عشرة يعاقب الجاني بالسجن الموقت من عشر سنوات الى عشرين سنة .

## المادة ٣٣٦

كل من ارتكب جنائية هتك عرض يعاقب بالسجن الموقت من خمس الى عشر سنوات .

واذا وقع هتك العرض ضد قاصر لم يكمل الخامسة عشرة فتكون العقوبة السجن الموقت من عشر سنوات الى عشرين سنة .

## المادة ٣٣٧

اذا كان الجاني من اصول من وقع عليه الفعل المخل بالحياء او هتك العرض او كان من فئة من لهم سلطة عليه او كان من معلميه او ممن يخدمونه باجر او كان خادما باجر لدى الاشخاص الميينين عالياه او كان موظفا او من رجال الدين او اذا كان الجاني مهما كانت صفته قد استعان في ارتكاب الجناية بشخص او اكثر فتكون العقوبة السجن الموقت من عشر سنوات الى عشرين سنة في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة ٣٣٤ والسجن المؤبد في الحالتين المنصوص عليهما في المادتين ٣٣٥ و ٣٣٦ .

## المادة ٣٣٨

كل من ارتكب فعلا من افعال الشذوذ الجنسي على

( ١ ) احد الوالدين الذي يترك مقر أسرته لمدة تجاوز شهرين ويتخلى عن كافة التزاماته الادبية أو المادية المترتبة على السلطة الابوية او الوصاية القانونية وذلك بغير سبب جدى ، ولا تنقطع مدة الشهرين الا بالعودة الى مقر الاسرة على وضع يبنىء عن الرغبة في استئناف الحياة العائلية بصفة نهائية .

( ٢ ) الزوج الذي يتخلى عمدا ولمدة تجاوز شهرين عن زوجته مع علمه بانها حامل وذلك لغير سبب جدى .

( ٣ ) احد الوالدين الذي يعرض صحة اولاده او واحد او أكثر منهم او يعرض أمنهم أو خلقهم لخطر جسيم بأن يسيء معاملتهم او يكون مثلا سيئا لهم للاعتياد على السكر او سوء السلوك او بان يهمل رعايتهم او لا يقوم بالاشراف الضروري عليهم وذلك سواء كان قد قضي باسقاط سلطته الابوية عليهم أو لم يقض باسقاطها .

ومتابعة الجاني عن الجريمتين المنصوص عليهما في الفقرتين ١ و ٢ من هذه المادة تقتضى ان يكون قد سبق توجيه تنبيه اليه بواسطة احد رجال الضبط القضائي على ان يثبت هذا التنبيه في محضر .

ويمنح الجاني مهلة ثمانية ايام للوفاء بواجباته . واذا كان هاربا او لم يكن له محل اقامة معروف فيستبدل التنبيه برسالة كتاب مسجل الى آخر محل اقامة معروف .

ولا تتخذ اجراءات المحاكمة عن نفس الجريمتين بالنسبة لاحد الزوجين اثناء قيام الزوجية الا بناء على شكوى الزوج الذي بقى في مقر الاسرة .

## المادة ٣٣١

يعاقب بالحبس من ستة اشهر الى ثلاث سنوات وبغرامة من ٥٠٠ الى ١٠٠٠٠ دينار كل من امتنع عمدا ولمدة تجاوز شهرين عن تقديم المبالغ المقررة قضاء لاعالة أسرته وعن أداء كامل قيمة النفقة المقررة عليه الى زوجه او اصوله او فروعه وذلك رغم صدور حكم ضده بالزامه بدفع نفقة اليهم .

ويقترض ان عدم الدفع عمدي مالم يثبت العكس، ولا يعتبر الاعسار الناتج عن الاعتياد على سوء السلوك او الكسل او السكر عذرا مقبولا من المدين في أية حالة من الاحوال .

والمحكمة المختصة بالجنح المشار اليها في هذه المادة هي محكمة موطن او محل اقامة الشخص المقرر له قبض النفقة او المنتفع بالعمونة .

## المادة ٣٣٢

ويجوز الحكم علاوة على ذلك على كل من قضى عليه باحدى الجنح المنصوص عليها في المادتين ٣٣٠ و ٣٣١ بالحرمان من الحقوق الواردة في المادة ١٤ من هذا القانون من سنة على الاقل الى خمس سنوات على الاكثر .

( ١ ) ساعد او عاون او حمى دعارة الغير او اغرى الغير على الدعارة وذلك بأية طريقة كانت .

( ٢ ) اقتسم متحصلات دعارة الغير او تلقى معونة من شخص يحترف الدعارة عادة او يستغل هو نفسه موارد دعارة الغير وذلك على اية صورة كانت .

( ٣ ) عاش مع شخص يحترف الدعارة عادة .

( ٤ ) عجز عن تبرير الموارد التي تتفق وطريقة معيشته حالة انه على علاقات معتادة مع شخص أو أكثر من الذين يحترفون الدعارة .

( ٥ ) استخدم او استدرج او اعال شخصا ولو بالغا بقصد ارتكاب الدعارة ولو برضاه او اغواه على احتراف الدعارة او الفسق .

( ٦ ) قام بالوساطة باية صفة كانت بين اشخاص يحترفون الدعارة او الفسق وبين افراد يستغلون دعارة او فسق الغير أو يكافئون الغير عليه .

( ٧ ) عرقل اعمال الوقاية او الاشراف او المساعدة والتأهيل التي تقوم بها منظمات متخصصة لصالح اشخاص يحترفون الدعارة او يخشى عليهم من احترافها وذلك بطريق التهديد او الضغط او التحايل او باية وسيلة اخرى .

ويعاقب على الشروع في ارتكاب الجنح المشار اليها في هذه المادة بالعقوبات ذاتها المنصوص عليها بالنسبة لتلك الجنح .

### المادة ٣٤٤

تزداد العقوبات المقررة في المادة ٣٤٣ الى الحبس من سنتين الى خمس سنوات والغرامة من ١٠٠٠ ر.ا الى ٤٠٠٠ ر.ا دينار في الحالات الآتية :

( ١ ) اذا ارتكبت الجنحة ضد قاصر لم يكمل الثامنة عشرة .

( ٢ ) اذا صحب الجنحة تهديد او اكراه او عنف او تعد او اساءة استعمال السلطة او الفس .

( ٣ ) اذا كان مرتكب الجنحة يحمل سلاحا ظاهرا او مخبأ .

( ٤ ) اذا كان مرتكب الجنحة زوجا أو أباً أو أما أو وصيا على المجنى عليه او يدخل في احدى الفئات التي عدتها المادة ٣٣٧ .

( ٥ ) اذا كان مرتكب الجنحة ممن يساهمون بحكم وظيفتهم في مكافحة الدعارة او في حماية الصحة او الشبيبة او صيانة النظام العمومي .

( ٦ ) اذا ارتكبت الجنحة ضد عدة اشخاص .

( ٧ ) اذا كان المجنى عليهم في الجنحة قد حملوا او حرضوا على احتراف الدعارة خارج الاراضي الجزائرية .

( ٨ ) اذا كان المجنى عليهم في الجنحة قد حملوا او حرضوا على احتراف الدعارة عقب وصولهم الى الاراضي الجزائرية او بعد وصولهم اليها بفترة قريبة .

شخص من نفس جنسه يعاقب بالحبس من شهرين الى سنتين وبغرامة من ٥٠٠ الى ٢٠٠٠ دينار .

وإذا كان أحد الجناة قاصرا لم يكمل الثامنة عشرة فيجوز أن تزداد عقوبة البالغ الى الحبس لمدة ثلاث سنوات والى غرامة ١٠٠٠ ر.ا دينار .

### المادة ٣٣٩

يقضى بالحبس من سنة الى سنتين على كل امرأة متزوجة ثبت ارتكابها جريمة الزنا .

وتطبق العقوبة ذاتها على كل من ارتكب الزنا مع امرأة يعلم انها متزوجة .

ويعاقب الزوج الذي يرتكب جريمة الزنا بالحبس من ستة اشهر الى سنة وتطبق العقوبة ذاتها على شريكته .

ولا تتخذ الاجراءات الا بناء على شكوى الزوج المضرور .

### المادة ٣٤٠

ان صفح الزوج المضرور يضع حدا للمتابعة المتخذة ضد زوجه .

وان الصفح الذي يمنح بعد صدور حكم غير قابل للطعن بوقف آثار ذلك الحكم بالنسبة للزوج الذي صدر الصفح لصالحه .

### المادة ٣٤١

الدليل الذي يقبل عن ارتكاب الجريمة المعاقب عليها بالمادة ٣٣٩ يقوم اما على محضر قضائي يحرره أحد رجال الضبط القضائي عن حالة تلبس واما باقرار وارد في رسائل أو مستندات صادرة من المتهم واما باقرار قضائي .

## القسم السابع

### تحريض القصر على الفسق والدعارة

### المادة ٣٤٢

كل من اعتاد تحريض قصر لم يكملوا الحادية والعشرين ذكورا كانوا او اناثا على الفسق وفساد الاخلاق او تشجيعهم عليه او تسهيله لهم وكل من ارتكب ذلك بصفة عرضية بالنسبة اقصر لم يكملوا الخامسة عشرة يعاقب بالحبس من سنتين الى خمس سنوات وبغرامة من ٥٠٠ الى ٢٥٠٠ دينار .

ويعاقب على الشروع في ارتكاب الجنح المشار اليها في هذه المادة بالعقوبات ذاتها المنصوص عليها بالنسبة لتلك الجنح .

### المادة ٣٤٣

يعاقب بالحبس من ستة اشهر الى ثلاث سنوات وبغرامة من ٥٠٠ الى ٢٠٠٠ دينار مالم يكون الفعل جريمة أشد كل من ارتكب عمدا احد الافعال الآتية :

سنة على الأقل وخمس سنوات على الأكثر .

### الفصل الثالث

## الجنايات والجنح ضد الاموال

### انقسام الاول

### السرقا وابتزاز الاموال

#### المادة ٣٥٠

كل من اختلس شيئا غير مملوك له يعد سارقا ويعاقب بالحبس من سنة على الأقل الى خمس سنوات على الأكثر وبغرامة من ٥٠٠ الى ٢٠٠٠٠ دينار .

ويجوز أن يحكم على الجاني علاوة على ذلك بالحرمان من حق أو أكثر من الحقوق الواردة في المادة ١٤ وبالمنع من الإقامة وذلك لمدة سنة على الأقل وخمس سنوات على الأكثر .

ويعاقب على الشروع في هذه الجنحة بالعقوبات ذاتها المقررة للجريمة التامة .

وتطبق العقوبات ذاتها أيضا على مختلسي المياه والغاز والكهرباء .

#### المادة ٣٥١

يعاقب مرتكبو السرقة بالسجن المؤبد اذا كانوا يحملون او يحمل احد منهم اسلحة ظاهرة او مخبأة حتى ولو وقعت السرقة من شخص واحد ولم يتوافر أى ظرف مشدد آخر . وتطبق العقوبة ذاتها اذا كان الجناة يضعون السلاح او يضعه احدهم في المركبة التي استقلوها الى مكان الجريمة او استعملوها في تأمين فرارهم .

#### المادة ٣٥٢

يعاقب بالسجن الموقت من عشر سنوات الى عشرين سنة كل من ارتكب السرقة في الطرق العمومية او في المركبات المستعملة لنقل المسافرين او المراسلات او البضائع او في داخل نطاق السكك الحديدية والمحطات والموانئ والمطارات وارصفة الشحن او التفريغ وذلك اذا اقترنت السرقة بظرف على الأقل من الظروف المشار اليها في المادة ٣٥٣ .

وفي الحالات الاخرى تكون العقوبة السجن الموقت من خمس الى عشر سنوات .

#### المادة ٣٥٣

يعاقب بالسجن الموقت من عشر سنوات الى عشرين سنة كل من ارتكب السرقة مع توافر ظرفين على الأقل من الظروف الآتية :

- ١ ) اذا ارتكبت السرقة مع استعمال العنف او التهديد به .
- ٢ ) اذا ارتكبت السرقة ليلا .
- ٣ ) اذا ارتكبت السرقة بواسطة شخصين او اكثر .
- ٤ ) اذا ارتكبت السرقة بواسطة التسلق او الكسر من

٩ ) اذا ارتكبت الجنحة من عدة فاعلين او شركاء .

ويعاقب على الشروع في ارتكاب الجنح المشار اليها في هذه المادة بالعقوبات ذاتها المنصوص عليها بالنسبة لتلك الجنح .

#### المادة ٣٤٥

تطبق العقوبات المنصوص عليها في المواد من ٣٤٢ الى ٣٤٤ حتى ولو كانت بعض الافعال المكونة لعناصر الجريمة قد وقعت خارج اراضي الجمهورية .

#### المادة ٣٤٦

يعاقب بالحبس من سنتين الى خمس سنوات وبغرامة من ١٠٠٠ الى ٤٠٠٠ دينار كل من حاز او سير او شغل او مول او ساهم في تمويل فندق أو منزل مفروش أو فندق عائلي أو محل لتعاطي الخمر أو مطعم أو ناد أو كلوب أو مرقص أو مكان للعرض أو ملحقاته أو أى مكان مفتوح للجمهور أو يستعمله الجمهور واعتاد قبول ممارسة الدعارة من شخص أو أكثر أو السماح لهم بممارستها أو قام بالبحث عن عملاء بغرض ممارستها وذلك بداخل المحل أو في ملحقاته . وتطبق العقوبات ذاتها على كل من يساعد هؤلاء الحائزين أو المسيرين أو المستخدمين أو الممولين .

ويعاقب على الشروع في ارتكاب الجنح المشار اليها في هذه المادة بالعقوبات ذاتها المنصوص عليها بالنسبة لتلك الجنح .

ويجب في جميع الاحوال ان يؤمر في حكم العقوبة بسحب الرخصة التي كانت ممنوحة للمستغل كما يجوز علاوة على ذلك الحكم باغلاق المحل موقتا او نهائيا .

#### المادة ٣٤٧

يعاقب بالحبس من شهرين الى سنة وبغرامة من ٥٠٠ الى ٢٠٠٠ دينار كل من قام علنا باغراء اشخاص من أي من الجنسين بقصد تحريضهم على الفسق وذلك بالاشارات او الاقوال او الكتابات او باية وسيلة اخرى .

ويعاقب على الشروع بالعقوبات ذاتها المقررة للجريمة التامة .

#### المادة ٣٤٨

يعاقب بالحبس من شهرين الى سنتين وبغرامة من ٥٠٠ الى ٢٠٠٠ دينار ما لم يكون الفعل جريمة أشد كل من سمح لاشخاص يحترفون الدعارة بالاعتیاد على ممارسة الفسق سرا في محلات أو أماكن غير مستعملة من الجمهور ويحوزها باية صفة كانت .

ويعاقب على الشروع في هذه الجنحة بالعقوبة ذاتها المقررة للجريمة التامة .

#### المادة ٣٤٩

يجوز في جميع الحالات الحكم ايضا على مرتكبي الجنح المنصوص عليها في هذا القسم بالحرمان من حق أو أكثر من الحقوق الواردة في المادة ١٤ وبالمنع من الإقامة وذلك لمدة

او الاحواش او حظائر الدواجن او اية ابنية او بساتين او حدائق او اماكن مسورة وذلك بطريق تسور الحيطان او الابواب او السقوف او اية اسوار اخرى .

والدخول عن طريق مداخل تحت الارض غير تلك التي اعدت لاستعمالها للدخول يعد ظرفا مشددا كالتسلق .

### المادة ٣٥٨

توصف بانها مفاتيح مصطنعة كافة الكلايب والعقف والمفاتيح الصالحة لفتح جميع الاقفال والمفاتيح المقلدة او المزورة او المزيفة او التي لم يعدها المالك او المستاجر او صاحب الفندق او صاحب المسكن لفتح الاقفال الثابتة او الاقفال غير الثابتة او اية اجهزة للاغلاق والتي استعمالها الجاني لفتحها بها .

ويعتبر مفتاحا مصطنعا المفتاح الحقيقي الذي احتجزه الجاني دون حق .

### المادة ٣٥٩

كل من قلد او زيف مفاتيح يعاقب بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنتين وبغرامة من ٥٠٠ الى ١٥٠٠ دينار .

وإذا كانت مهنة الجاني صناعة المفاتيح فتكون القوية الحبس من سنتين الى خمس سنوات والغرامة من ٥٠٠ الى ٣٠٠٠ دينار ما لم يكون الفعل عملا من اعمال الاشتراك في جريمة اشد .

ويجوز علاوة على ذلك ان يحكم عليه بالحرمان من حق أو أكثر من الحقوق الواردة في المادة ١٤ وبالمنع من الإقامة من سنة على الاقل الى خمس سنوات على الاكثر .

### المادة ٣٦٠

تعتبر طرقا عمومية الطرق والمسالك والدروب وكافة الاماكن الاخرى المخصصة لاستعمال الجمهور والواقعة خارج مجموعات المساكن والتي يجوز لاي فرد ان يمر بها بحرية في اية ساعة من ساعات النهار او الليل دون اعتراض قانوني من أي كان .

### المادة ٣٦١

كل من ارتكب سرقة في الحقول او سرق خيولا او دوابا للحمل او الجر او الركوب او مواشي كبيرة او صغيرة او أدوات للزراعة أو شرع في شيء من ذلك يعاقب بالحبس من سنة على الاقل الى خمس سنوات على الاكثر وبغرامة من ٥٠٠ الى ٣٠٠٠ دينار .

وتطبق العقوبات ذاتها على سرقة اخشاب من اماكن قطع الاخشاب او احجار من المحاجر وكذلك على سرقة الاسماك من البرك او الاحواض او الخزانات .

وكل من سرق من الحقول محاصيل او منتجات اخرى نافعة للارض كانت قد قطعت منها حتى ولو كانت قد وضعت

الخارج او من الداخل او عن طريق مداخل تحت الارض او باستعمال مفاتيح مصطنعة أو بكسر الاختام أو في المنازل أو المساكن أو الغرف أو الدور سواء كانت مسكونة أو مستعملة للسكنى أو في توابعها .

٥ ( اذا استحضر مرتكبو السرقة مركبة ذات محرك بفرض تسهيل فعلهم أو تيسير هروبهم .

٦ ( اذا كان الفاعل خادما أو مستخدما بأجر حتى وا وقعت السرقة ضد من لا يستخدمونه لكنها وقعت سواء في منزل مخدومه او في المنزل الذي كان يصحبه فيه .

٧ ( اذا كان السارق عاملا او عاملا تحت التدريب في منزل مخدومه او مصنعه او مخزنه او اذا كان يعمل عادة في المسكن الذي ارتكبت فيه السرقة .

### المادة ٣٥٤

يعاقب بالسجن الموقت من خمس الى عشر سنوات كل من ارتكب السرقة مع توافر ظرف من الظروف الآتية :

١ ( اذا ارتكبت السرقة مع استعمال العنف أو التهديد به .

٢ ( اذا ارتكبت السرقة ليلا .

٣ ( اذا ارتكبت السرقة بواسطة شخصين أو أكثر .

٤ ( اذا ارتكبت السرقة بواسطة التسلق أو الكسر من الخارج أو الداخل أو عن طريق مداخل تحت الارض أو باستعمال مفاتيح مصطنعة أو بكسر الاختام حتى ولو وقعت في مبنى غير مستعمل للسكنى .

٥ ( اذا ارتكبت السرقة اثناء حريق أو بعد انفجار أو انهيار أو زلزال أو فيضان أو غرق أو ثورة أو فتنة أو أي اضطراب آخر .

٦ ( اذا وقعت السرقة على أحد الاشياء المعدة لتأمين سلامة اية وسيلة من وسائل النقل العمومي أو الخصوصي .

### المادة ٣٥٥

يعد منزلا مسكونا كل مبنى او دار او غرفة او خيمة او كشك ولو متنقل متى كان معدا للسكن وان لم يكن مسكونا وقتذاك وكافة توابعه مثل الاحواش وحظائر الدواجن ومخازن الفلال والاسطبلات والمباني التي توجد بداخلها مهما كان استعمالها حتى ولو كانت محاطة بسيج خاص داخل السياج او السور العمومي .

### المادة ٣٥٦

يوصف بالكسر فتح أي جهاز من اجهزة الاقفال بالقوة او الشروع في ذلك سواء بكسره او باتلافه او باية طريقة اخرى بحيث يسمح لاي شخص بالدخول الى مكان مفلق او بالاستيلاء على أي شيء يوجد في مكان مقفول او في اثاث او وعاء مفلق .

### المادة ٣٥٧

يوصف بالتسلق الدخول الى المنازل أو المباني

التي سلمها على سبيل الرهن او شرع في ذلك .  
وفي جميع الحالات المعينة عليه يجوز أن يحكم  
علاوة على ذلك على الجاني بالحرمان من كافة الحقوق الواردة  
في المادة ١٤ او من بعضها وبالمنع من الاقامة لمدة سنة على  
الاقل وخمس سنوات على الاكثر .

### المادة ٣٦٥

في جميع الحالات المنصوص عليها في المادة ٣٦٤ يعاقب  
بالحبس من سنة الى خمس سنوات وبغرامة من ٥٠٠ الى  
٥٠٠٠ دینار كل من أخفى عمدا الاشياء المبددة .

وتطبق العقوبة ذاتها على زوج او فروع المحجوز  
عليه او المدين او المقرض او الراهن الذين ساعدوه على  
الاتلاف أو التبديد أو على الشروع في اتلاف أو تبديد  
هذه الاشياء .

ويجوز علاوة على ذلك أن يحكم على الجاني بالحرمان  
من كافة الحقوق الواردة في المادة ١٤ أو من بعضها وبالمنع  
من الاقامة لمدة سنة على الاقل وخمس سنوات على الاكثر .

### المادة ٣٦٦

كل من طلب تقديم مشروبات او مأكولات اليه واستهلكها  
كلها أو بعضها في المحل المخصصة لذلك حتى ولو كان يقيم  
في تلك المحال مع علمه أنه لا يستطيع دفع ثمنها على الاطلاق  
يعاقب بالحبس من شهرين على الاقل الى ستة أشهر على  
الاكثر وبغرامة من ٥٠٠ الى ١٥٠٠ دینار .

وتطبق العقوبة ذاتها على كل من يطلب تخصيص غرفة  
أو أكثر له في فندق أو نزل ويشغلها فعلا مع علمه أنه  
لا يستطيع دفع أجرها على الاطلاق .

ومع ذلك يجب أن لا تتجاوز مدة الاقامة عشرة أيام وذلك في  
الحالتين المنصوص عليهما في الفقرتين السابقتين .

### المادة ٣٦٧

كل من استأجر سيارة ركوب مع علمه أنه لا يستطيع دفع  
أجرها على الاطلاق يعاقب بالحبس من شهرين الى ستة أشهر  
وبغرامة من ٥٠٠ الى ٣٠٠٠ دینار .

### المادة ٣٦٨

لا يعاقب على السرقات التي ترتكب من الاشخاص المبيينين  
فيما بعد ولا تخول الا الحق في التعويض المدني :

- ١) الاصول اضرارا بأولادهم أو غيرهم من الفروع
- ٢) الفروع اضرارا بأصولهم
- ٣) أحد الزوجين اضرارا بالزوج الآخر

### المادة ٣٦٩

لا يجوز اتخاذ الإجراءات الجزائية بالنسبة للسرقات التي  
تقع بين الاقارب والحواشي والاصهار لغاية الدرجة الرابعة  
الابناء على شكوى الشخص المضرور . والتنازل عن الشكوى  
يضع حدا لهذه الإجراءات .

في حزم او اكوام او شرع في ذلك يعاقب بالحبس من خمسة  
عشر يوما الى سنتين وبغرامة من ٥٠٠ الى ١٠٠٠ دینار .  
واذا ارتكبت السرقة ليلا او من عدة اشخاص او بالاستعانة  
بعربات او بحيوانات للحمل فتكون العقوبة الحبس من سنة  
الى خمس سنوات والغرامة من ٥٠٠ الى ٣٠٠٠ دینار .

وكل من سرق محاصيل او منتجات اخرى نافعة للارض  
لم تكن قبل سرقتها مفصولة من الارض وذلك بواسطة سلال  
او اكياس او اشياء اخرى مماثلة وسواء كان ذلك ليلا او  
بواسطة عربات او حيوانات للحمل او وقعت من شخصين او  
أكثر أو شرع في ذلك يعاقب بالحبس من خمسة عشر يوما  
الى سنتين وبغرامة من ٥٠٠ الى ١٠٠٠ دینار .

وفي جميع الحالات المعينة في هذه المادة يجوز أن يقضى  
بحرمان الجناة من جميع الحقوق الواردة في المادة ١٤ أو من  
بعضها لمدة سنة على الاقل وخمس سنوات على الاكثر وذلك  
بالاضافة الى العقوبة الاصلية .

### المادة ٣٦٢

كل من نزع نصب الحدود الموضوعة للفصل بين الاملاك  
في سبيل ارتكاب السرقة يعاقب بالحبس من سنتين الى خمس  
سنوات وبغرامة من ٥٠٠ الى ٢٠٠٠ دینار .

ويجوز علاوة على ذلك أن يقضى على الجاني بالحرمان  
من حق او اكثر من الحقوق الواردة في المادة ١٤ وذلك لمدة  
سنة على الاقل وخمس سنوات على الاكثر .

### المادة ٣٦٣

يعاقب بالحبس من شهرين الى ثلاث سنوات وبغرامة  
من ٥٠٠ الى ٣٠٠٠ دینار الشريك في الميراث او المدعي بحق  
في تركة الذي يستولى بطريق الفس على كامل الارث أو على  
جزء منه قبل قسمته .

وتطبق العقوبة ذاتها على الشريك في الملك أو على أحد  
المساهمين الذي يستولى بطريق الفس على اشياء مشتركة  
او على مال الشركة .

ويجوز علاوة على ذلك أن يحكم على الجاني بالحرمان  
من حق او اكثر من الحقوق الواردة في المادة ١٤ وبالمنع  
من الاقامة لمدة سنة على الاقل وخمس سنوات على الاكثر .

ويعاقب على الشروع في الجح المنصوص عليها في هذه  
المادة بالعقوبات ذاتها المقررة للجريمة التامة .

### المادة ٣٦٤

يعاقب بالحبس لمدة ستة أشهر الى ثلاث سنوات  
المحجوز عليه الذي يتلف أو يبيد الاشياء المحجوزة  
والموضوعة تحت حراسته أو يشرع في ذلك .

واذا كانت الاشياء المحجوزة مسلمة الى الغير لحراستها  
فتكون العقوبة الحبس من سنة الى خمس سنوات والغرامة  
من ٥٠٠ الى ٥٠٠٠ دینار .

وتطبق العقوبة المنصوص عليها في الفقرة السابقة ايضا على  
المدين أو المقرض أو الراهن الذي يتلف أو يختلس الاشياء



المقررة بالمادتين ٣٦٨ و ٣٦٩ على جنحة النصب المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة ٣٧٢ .

### المادة ٣٧٤

يعاقب بالحبس من ستة الى خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن قيمة الشيك أو عن قيمة النقص في الرصيد :

( ١ ) كل من أصدر بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للصرف أو كان الرصيد أقل من قيمة الشيك أو قام بسحب الرصيد كله أو بعضه بعد اصدار الشيك أو منسح المسحوب عليه من صرفه .

( ٢ ) كل من قبل أو ظهر شيكا صادرا في الظروف المشار اليها في الفقرة السابقة مع علمه بذلك .

( ٣ ) كل من أصدر أو قبل أو ظهر شيكا واشترط عدم صرفه فورا بل جعله كضمان .

### المادة ٣٧٥

يعاقب بالحبس من سنة الى عشر سنوات وبغرامة لا تقل عن قيمة الشيك أو عن قيمة النقص في الرصيد :

( ١ ) كل من زور أو زيف شيكا .

( ٢ ) كل من قبل استلام شيك مزور أو مزيف مع علمه بذلك .

### القسم الثالث

#### خيانة الامانة

### المادة ٣٧٦

كل من اختلس أو بدد بسوء نية اوراقا تجارية أو نقودا أو بضائع أو اوراقا مالية أو مخالصات أو أية محررات أخرى تتضمن أو تثبت التزاما أو ابراء لم تكن قد سلمت اليه الا على سبيل الاجازة أو الوديعة أو الوكالة أو الرهن أو عارية الاستعمال او لاداء عمل بأجر او بغير أجر بشرط ردها أو تقديمها أو لاستعمالها أو لاستخدامها في عمل معين وذلك اضرارا بمالكها أو واضعي اليد عليها أو حائزها يعد مرتكبا لجريمة خيانة الامانة ويعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر الى ثلاث سنوات وبغرامة من ٥٠٠ الى ٢٠.٠٠٠ دينار .

ويجوز علاوة على ذلك أن يحكم على الجاني بالحرمان من حق أو أكثر من الحقوق الواردة في المادة ١٤ وبالمنع من الإقامة وذلك لمدة سنة على الاقل وخمس سنوات على الاكثر .

وكل ذلك دون الاخلال بما نصت عليه المادتان ١٥٨ و ١٥٩ المتعلقتان بسرقة النقود والاوراق التجارية والمستندات والاستيلاء عليها من المستودعات العمومية .

### المادة ٣٧٧

تطبق الاعفاءات والقيود الخاصة بمباشرة الدعوى العمومية المقررة بالمادتين ٣٦٨ و ٣٦٩ على جنحة خيانة الامانة المنصوص عليها في المادة ٣٧٦ .

### المادة ٣٧٨

يجوز أن تصل مدة الحبس الى عشر سنوات والغرامة الى

وتطبق العقوبات المنصوص عليها في المادتين ٣٨٧ و ٣٨٨ المتعلقةتين بمرتكبي جريمة الاخفاء على كل الاشخاص الآخرين الذين أخفوا أو استعملوا جميع الاشياء المسروقة أو بعضا منها لمصلحتهم الخاصة .

### المادة ٣٧٠

كل من انتزع بالقوة أو العنف أو الاكراه توقيعاً أو ورقة أو عقداً أو سنداً أو أى مستند كان يتضمن أو يثبت التزاما أو تصرفاً أو ابراءاً يعاقب بالسجن الموقت من خمس الى عشر سنوات .

### المادة ٣٧١

كل من تحصل بطريق التهديد كتابة أو شفاهة أو بافشاء أو نسبة أمور شائنة ، على اموال أو اوراق مالية أو على توقيع أو على المحررات المبينة في المادة ٣٧٠ أو شرع في ذلك يكون بذلك قد ارتكب جريمة التهديد بالتشهير ويعاقب بالحبس من سنة الى خمس سنوات وبغرامة من ٥٠٠ الى ٢٠.٠٠٠ دينار .

ويجوز علاوة على ذلك أن يحكم على الجاني بالحرمان من كافة الحقوق الواردة في المادة ١٤ أو من بعضها لمدة سنة على الاقل وخمس سنوات على الاكثر .

### القسم الثاني

#### النصب واصدار شيك بدون رصيد

### المادة ٣٧٢

كل من توصل الى استلام أو تلقى اموال أو منقولات أو سندات أو تصرفات أو اوراق مالية أو وعود أو مخالصات أو ابراء من التزامات أو الى الحصول على أى منها أو شرع في ذلك وكان ذلك بالاحتيال لسلب كل ثروة الغير أو بعضها أو الشروع فيه اما باستعمال أسماء أو صفات كاذبة أو سلطة خيالية أو اعتماد مالي خيالي أو باحداث الامل في الفوز بأى شيء أو في وقوع حادث أو أية واقعة أخرى وهمية أو الخشبية من وقوع شيء منها يعاقب بالحبس من سنة على الاقل الى خمس سنوات على الاكثر وبغرامة من ٥٠٠ الى ٢٠.٠٠٠ دينار .

واذا وقعت الجنحة من شخص لجأ الى الجمهور بقصد اصدار أسهم أو سندات أو اذونات أو حصص أو أية سندات مالية سواء لشركات أو مشروعات تجارية أو صناعية فيجوز أن تصل مدة الحبس الى عشر سنوات والغرامة الى ٢٠.٠٠٠ دينار .

وفي جميع الحالات يجوز أن يحكم علاوة على ذلك على الجاني بالحرمان من جميع الحقوق الواردة في المادة ١٤ أو من بعضها وبالمنع من الإقامة وذلك لمدة سنة على الاقل وخمس سنوات على الاكثر .

### المادة ٣٧٣

تطبق الاعفاءات والقيود الخاصة بمباشرة الدعوى العمومية

اعادة تقديمها يعاقب بالحبس من شهرين الى ستة اشهر  
وبغرامة من ١٠٠ الى ١٠٠٠ دينار .

### القسم الرابع

#### الافلاس

#### المادة ٣٨٣

كل من قضي بارتكابه جريمة الافلاس في الحالات المنصوص  
عليها في قانون التجارة يعاقب :

— عن الافلاس البسيط بالحبس من شهرين الى سنتين  
— عن الافلاس بالتدليس بالحبس من سنة الى خمس  
سنوات ،

ويجوز علاوة على ذلك ان يقضى على المفلس بالتدليس  
بالحرمان من حق أو أكثر من الحقوق الواردة في المادة  
١٤ لمدة سنة على الاقل وخمس سنوات على الاكثر .

#### المادة ٣٨٤

يعاقب الشركاء في الافلاس البسيط والافلاس بالتدليس  
بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ٣٨٣ حتى ولو لم تكن  
لهم صفة التاجر .

#### المادة ٣٨٥

يعاقب وكلاء الصرف وسماصرة القيم المنقولة الذين تثبت  
ادانتهم في جريمة الافلاس البسيط او بالتدليس بالعقوبات  
المقررة للافلاس بالتدليس وذلك في جميع الحالات .

### القسم الخامس

#### في التعدي على الملكية العقارية

#### المادة ٣٨٦

يعاقب بالحبس من شهرين الى ستة اشهر وبغرامة  
من ٥٠٠ الى ٢٠٠٠ دينار كل من انتزع عقارا مملوكا للغير  
وذلك خلسة او بطريق التدليس .

وإذا كان انتزاع الملكية قد وقع ليلا بالتهديد أو العنف  
أو بطريق التسلق أو الكسر من عدة اشخاص أو مع حمل  
سلاح ظاهر أو مخبأ بواسطة واحد أو أكثر من الجناة فتكون  
العقوبة الحبس من ثلاثة اشهر الى ثلاث سنوات والغرامة  
من ٥٠٠ الى ٣٠٠٠ دينار .

### القسم السادس

#### اخفاء الاشياء

#### المادة ٣٨٧

كل من أخفى عمدا اشياء مختلسة او مبددة او متحصلة  
من جنابة أو جنحة في مجموعها أو في جزء منها يعاقب بالحبس  
من سنة على الاقل الى خمس سنوات على الاكثر وبغرامة من  
٥٠٠ الى ٢٠٠٠ دينار .

ويجوز ان تجاوز الغرامة ٢٠٠٠٠ دينار حتى تصل  
الى ضعف قيمة الاشياء المخفاة .

٢٠٠٠٠ دينار اذا وقعت خيانة الامانة :

— من شخص لجأ الى الجمهور للحصول لحسابه الخاص  
أو بوصفه مديرا أو مسيرا أو مندوبا عن شركة أو مشروع  
تجاري أو صناعي على اموال أو اوراق مالية على سبيل الوديعة  
أو الوكالة أو الرهن .

— من سمسار أو وسيط أو مستشار مهني أو محرر عقود  
وتعلق الامر بثمان بيع عقار أو اموال تجارية أو بقيمة الاكتتاب  
في أسهم أو حصص لشركات عقارية أو بثمان شرائها أو بيعها  
لو بثمان حوالة ايجار اذا كانت مثل هذه الحوالة مصرحا بها  
قانونا .

ويجوز ان تطبق ايضا احكام الفقرة الثانية من المادة  
٣٧٦ .

#### المادة ٣٧٩

اذا وقعت خيانة الامانة من قائم بوظيفة عمومية او بوظيفة  
قضائية اثناء مباشرة اعمال وظيفته او بمناسبة فتكون  
العقوبة السجن المؤقت من خمس الى عشر سنوات .

#### المادة ٣٨٠

كل من استغل حاجة لقاصر لم يكمل الحادية والعشرين او  
ميلا او هوى او عدم خبرة فيه ليختلس منه التزامات او ابراء  
منها او اية تصرفات اخرى تشغل ذمته المالية وذلك اضارارا به  
يعاقب بالحبس من ثلاثة اشهر الى ثلاث سنوات وبغرامة من  
٥٠٠ الى ١٠٠٠٠ دينار .

وتكون العقوبة الحبس من سنة الى خمس سنوات  
والغرامة من ١٠٠٠ الى ١٥٠٠٠ دينار اذا كان المجنى عليه  
موضوعا تحت رعاية الجاني أو رقابته أو سلطته .

وفي جميع الحالات المنصوص عليها في هذه المادة يجوز ان  
يحكم أيضا على الجاني بالحرمان من حق أو أكثر من الحقوق  
الواردة في المادة ١٤ وبالمنع من الإقامة وذلك لمدة سنة على  
الاقل وخمس سنوات على الاكثر .

#### المادة ٣٨١

كل من أوتمن على ورقة موقعة على بياض وخان أمانتها  
بأن حرر عليها زورا التزاما أو ابراء منه أو أى تصرف آخر  
يمكن أن يعرض شخص الموقع أو ذمته المالية للضرر يعاقب  
بالحبس من سنة على الاقل الى خمس سنوات على الاكثر  
وبغرامة من ٥٠٠ الى ٥٠٠٠ دينار .

ويجوز علاوة على ذلك ان يحكم على الجاني بالحرمان من  
حق أو أكثر من الحقوق الواردة في المادة ١٤ وبالمنع من الإقامة  
من سنة على الاقل الى خمس سنوات على الاكثر .

وفي الحالة التي لا تكون الورقة الموقعة على بياض قد  
عهد بها اليه فتتخذ ضده الاجراءات الجزائية بوصفه مزورا  
يعاقب بهذا الوصف .

#### المادة ٣٨٢

كل من قدم سندات او اوراق او مذكرات في منازعة  
ادارية او قضائية ثم اختلسها بأية طريقة كانت او امتنع عن

## المادة ٣٩٣

في جميع الحالات المنصوص عليها في المواد ٢٩٠ و ٣٩١ و ٣٩٢ يحكم على الجناة ايضا بمصادرة مبلغ يعادل قيمة حصصهم في الدخل المترتب على الانتاج والعرض والاذاعة غير المشروعة وكذلك بمصادرة كافة الادوات المعدة خصيصا للانتاج غير المشروع وكافة النسخ والاشياء المقلدة .

ويجوز للمحكمة علاوة على ذلك بناء على طلب المدعي بالحق المدني ان تأمر طبقا لحكم المادة ١٨ بنشر الحكم بالادانة بأكمله او ملخص منه في الصحف التي تعينها وتعليقه في الاماكن التي تحددها وعلى الاخص على باب مسكن المحكوم عليهم او اية منشآت او صالات عرض مملوكة لهم وكل ذلك على نفقتهم على ان لا تتجاوز قيمة نفقات هذا النشر مع ذلك الحد الاقصى للغرامة المقضي بها .

## المادة ٣٩٤

في الحالات المنصوص عليها في المادتين ٣٩٠ و ٣٩٣ تسلم الادوات والنسخ المقلدة وكذلك الدخل او حصص الدخل المصادرة الى المؤلف أو الى ذوى حقوقه وذلك تعويضا لهم عن مقدار ما أصابهم من ضرر اما ما جاوز من الضرر قيمة ما تسلم اليهم او اذا لم تحصل مصادرة فانه يحق لهم الادعاء بالحق المدني بالشروط المعتادة للمطالبة بالتعويض الكامل او بالجزء الباقي منه .

## القسم الثامن

## التخريب والتعيب والاتلاف

## المادة ٣٩٥

كل من وضع النار عمدا في مبان او مساكن او غرف او خيم او اكشاك ولو متنقلة او بواخر او سفن او مخازن او ورش وذلك اذا كانت مسكونة او تستعمل للسكن وعلى العموم في اماكن مسكونة او مستعملة للسكنى سواء كانت مملوكة او غير مملوكة لمرتكب الجناية يعاقب بالاعدام .

وتطبق العقوبة ذاتها على من وضع النار عمدا في مركبات او طائرات او عربات سكة حديد ليس بها اشخاص ولكن تدخل ضمن قطار يستعمله اشخاص .

## المادة ٣٩٦

يعاقب بالسجن الموقت من عشر سنوات الى عشرين سنة كل من وضع النار عمدا في الاموال الآتية اذا لم تكن مملوكة له :

— مبان او مساكن او غرف او خيم او اكشاك ولو متنقلة او بواخر او سفن او مخازن او ورش اذا كانت غير مسكونة او غير مستعملة للسكنى .

— مركبات او طائرات ليس بها اشخاص .

— غابات او حقول مزروعة اشجارا او مقاطع اشجار او اخشاب موضوعة في اكوام وعلى هيئة مكعبات .

— محصولات قائمة او قش او محصولات موضوعة في اكوام او في حزم .

ويجوز علاوة على ذلك ان يحكم على الجاني بالحرمان من حق أو اكثر من الحقوق الواردة في المادة ١٤ من هذا القانون لمدة سنة على الاقل وخمس سنوات على الاكثر .

وكل ذلك مع عدم الاخلال بأية عقوبات أشد اذا اقتضى الامر في حالة الاشتراك في الجناية طبقا للمواد ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ .

## المادة ٣٨٨

في حالة ما اذا كانت العقوبة المطبقة على الفعل الذي تحصلت عنه الاشياء المخفأة هي عقوبة جنائية يعاقب المخفي بالعقوبة التي يقرها القانون للجناية وللظروف التي كان يعلم بها وقت الاخفاء .

ومع ذلك فان عقوبة الاعدام تستبدل بالنسبة للمخفي بعقوبة السجن المؤبد .

ويجوز دائما الحكم بالغرامة المنصوص عليها في المادة ٣٨٧ .

## المادة ٣٨٩

تطبق الاعفاءات والقيود الخاصة بمباشرة الدعوى العمومية المقررة بالمادتين ٣٦٨ و ٣٦٩ على جنحة الاخفاء المنصوص عليها في المادة ٣٨٧ .

## القسم السابع

## التعدي على الملكية الادبية والفنية

## المادة ٣٩٠

كل من نشر في الاراضي الجزائرية كتابات او مؤلفات موسيقية اورسوما او صورا زيتية او أي انتاج آخر سواء كان مطبوعا او محفورا كله او بعضه مخالفا بذلك القوانين والانظمة المتعلقة بملكية المؤلفين يعد مرتكبا لجريمة التقليد ويعاقب بغرامة من ٥٠٠ الى ١٠٠٠٠ دينار سواء كانت قد صدرت في الجزائر او في الخارج .

وتطبق العقوبة ذاتها على كل من طرح للبيع او صدر او استورد مؤلفات مقلدة .

## المادة ٣٩١

يعد ايضا مرتكبا لجريمة التقليد كل من انتج او عرض او اذاع أي انتاج ذهني بأية طريقة كانت منتهكا بذلك حقوق المؤلف كما حددها ونظمها القانون ، ويعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٩٠ .

## المادة ٣٩٢

اذا كان مرتكب جريمة التقليد قد اعتاد ارتكاب الافعال المشار اليها في المادتين السابقتين فتكون العقوبة الحبس من شهرين الى سنتين والغرامة من ٥٠٠ الى ٢٠٠٠٠ دينار .

وفي حالة العود بعد سبق الحكم على الجاني بموجب الفقرة السابقة تضاعف مدة العقوبة وقيمة الغرامة ويجوز الحكم باغلاق المؤسسات التي يستغلها مرتكب التقليد وشركاؤه اغلاقا موقتا او نهائيا .

فيعاقب الجاني بالاعدام واذا سببت الجريمة جرحا او عاهة مستديمة فتكون العقوبة السجن المؤبد .

#### المادة ٤٠٤

ينتفع بالعذر المعفي ويعفى من العقوبة الاشخاص الذين يرتكبون الجنايات الواردة في المواد ٤٠٠ و ٤٠١ و ٤٠٢ اذا اخبروا السلطات العمومية بها وكشفوا لها عن مرتكبها وذلك قبل اتمامها وقبل اتخاذ اية اجراءات جزائية في شأنها او اذا مكنوا من القبض على غيرهم من الجناة حتى ولو بدأت تلك الاجراءات .

ويجوز مع ذلك ان يقضى عليهم بالمنع من الإقامة لمدة خمس سنوات على الاقل وعشر سنوات على الاكثر .

#### المادة ٤٠٥

يعاقب على التهديد باحراق او تخريب الاشياء التي عدتها المادتان ٤٠٠ و ٤٠١ بواسطة لغم او اية مادة متفجرة بالعقوبة المنصوص عليها ضد مرتكبي التهديد بالقتل طبقا للتقسيم الذي عدته المواد ٢٨٤ و ٢٨٥ و ٢٨٦ .

#### المادة ٤٠٦

كل من خرب او هدم عمدا مبان او جسورا او سدودا او خزانات او طرقا او منشآت المواني او منشآت صناعية وهو يعلم انها مملوكة للغير وكل من تسبب سواء في انفجار آلة بخارية او في تخريب محرك يدخل ضمن منشأة صناعية وذلك كليا او جزئيا بآية وسيلة كانت يعاقب بالسجن المؤقت من خمس الى عشر سنوات .

واذا نتج عن الجريمة المنصوص عليها في الفقرة السابقة قتل او جرح او عاهة مستديمة للغير فان الجاني يعاقب بالاعدام اذا حدث قتل وبالسجن المؤقت من عشر سنوات الى عشرين سنة في جميع الحالات الاخرى .

#### المادة ٤٠٧

كل من خرب او اتلف عمدا مركبة مهما كانت مملوكة للغير بواسطة الحريق او بآية طريقة اخرى كليا او جزئيا يعاقب بالحبس من سنتين الى خمس سنوات وبغرامة من ٥٠٠ الى ٤٠٠٠ دینار دون اخلال بتطبيق احكام المواد من ٣٩٥ الى ٤٠٤ اذا تطلب الامر ذلك .

ويعاقب على الشروع في الجنحة المنصوص عليها في هذه المادة كالجنحة التامة .

#### المادة ٤٠٨

كل من وضع شيئا في طريق او ممر عمومي من شأنه ان يعوق سير المركبات او استعمال اية وسيلة لعرقلة سيرها وكان ذلك بقصد التسبب في ارتكاب حادث او عرقلة المرور او اعاقته يعاقب بالسجن المؤقت من خمس الى عشر سنوات .

واذا نتج عن الجريمة المنصوص عليها في الفقرة السابقة قتل او جرح او عاهة مستديمة للغير يعاقب الجاني بالاعدام اذا وقع القتل وبالسجن المؤقت من عشر سنوات الى عشرين سنة في جميع الحالات الاخرى .

عربات سكة حديد سواء محملة بالبضائع او باشياء منقولة اخرى او فارغة اذا لم تكن ضمن قطار به اشخاص .

#### المادة ٣٩٧

كل من وضع النار في احد الاموال التي عدتها المادة ٣٩٦ وكانت مملوكة له او حمل الغير على وضعها فيها وتسبب بذلك عمدا في احداث اي ضرر بالغير يعاقب بالسجن المؤقت من خمس الى عشر سنوات .

ويعاقب بنفس العقوبة كل من وضع النار بأمر من المالك .

#### المادة ٣٩٨

كل من وضع النار عمدا في اية اشياء سواء كانت مملوكة له ام لا وكانت موضوعة بطريقة تؤدي الى امتداد النار وأدى هذا الامتداد الى اشعال النار في الاموال المملوكة للغير والتي عدتها المادة ٣٩٦ يعاقب بالسجن المؤقت من خمس الى عشر سنوات .

#### المادة ٣٩٩

في جميع الحالات المنصوص عليها في المواد من ٣٩٦ الى ٣٩٨ ، يعاقب مرتكب الجريمة بالاعدام اذا ادى هذا الحريق العمدا الى موت شخص او عدة اشخاص .

واذا تسبب الحريق في احداث جرح او عاهة مستديمة فتكون العقوبة السجن المؤبد .

#### المادة ٤٠٠

تطبق العقوبات المقررة في المواد من ٣٩٥ الى ٣٩٩ حسب التقسيم المنصوص عليه فيها على كل من يخرب عمدا مبان او مساكن او غرفا او خيما اكشاكا او بواخر او سفنا او مركبات من أي نوع كانت او عربات سكة حديد او طائرات او مخازن او اماكن اشغال او توابعها وعلى العموم اية اشياء منقولة او ثابتة من أي نوع كان كليا او جزئيا او يشرع في ذلك بواسطة لغم او اية مادة متفجرة اخرى .

#### المادة ٤٠١

كل من خرب عمدا طرقا عمومية او خاصة او سدودا او خزانات او طرقا او جسورا او منشآت المواني او منشآت صناعية او شرع في ذلك بواسطة لغم او اية مواد متفجرة اخرى يعاقب بالسجن المؤبد .

#### المادة ٤٠٢

كل من وضع عمدا الآت متفجرة في طريق عام او خاص يعاقب بالسجن المؤقت من عشر سنوات الى عشرين سنة . ومع ذلك اذا وضعت الآلة بقصد القتل فيعتبر ايداعها شروعا في قتل ويعاقب عليها بهذه الصفة .

#### المادة ٤٠٣

اذا نتجت وفاة شخص او اكثر من ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في المادة ٤٠١ وفي الفقرة الاولى من المادة ٤٠٢

**المادة ٤٠٩**

فيما عدا الحالات المنصوص عليها في المادة ١٥٨ كل من احرق او خرب عمدا باية طريقة كانت سجلات او نسخا او عقودا اصلية للسلطات العمومية او سندات او اوراقا مالية او سفاتج (كمبيالات) او اوراقا تجارية او مصرفية تتضمن او تنشئ التزامات او تصرفات او ابراء منها يعاقب بالسجن الموقت من خمس الى عشر سنوات اذا كانت المستندات المخربة من عقود السلطة العمومية او من الاوراق التجارية او المصرفية وبالحبس من سنتين الى خمس سنوات وبغرامة من ٥٠٠ الى ٣٠٠٠ دينار اذا تعلق الامر باية مستندات اخرى .

**المادة ٤١٠**

وتطبق العقوبات المقررة في المادة ٤٠٩ وفقا للتقسيم المنصوص عليه في المادة المذكورة على كل من خرب او سرق او اخفى او خبا او زيف عمدا مستندا عاما او خاصا من شأنه تسهيل البحث عن الجنايات او الجنح او اكتشاف الادلة ضد مرتكبيها او معاقبتهم وذلك مالم يكون الفعل جريمة اشد .

**المادة ٤١١**

يعاقب على النهب او على اي اتلاف لمواد غذائية او بضائع او قيم منقولة او ممتلكات منقولة يقع من مجموعة افراد او من عصابة وبطريق القوة السافرة بالسجن الموقت من عشر سنوات الى عشرين سنة .

ومع ذلك تكون مدة عقوبة السجن من خمس الى عشر سنوات بالنسبة لمن يثبت منهم انه استدرج الى المساهمة في اعمال العنف المذكورة بالتحريض او بالترغيب .

**المادة ٤١٢**

كل من اتلف عمدا بضائع او مواد او محركات او اجهزة ايا كانت مستعملة في الصناعة وذلك بواسطة مواد من شأنها الاتلاف او باية وسيلة اخرى يعاقب بالحبس من ثلاثة اشهر الى ثلاث سنوات وبغرامة من ٥٠٠ الى ٢٠٠٠ دينار .

واذا كان مرتكب الجريمة عاملا في المصنع او مستخدما في المحل التجاري فتكون العقوبة الحبس من سنتين الى خمس سنوات .

وفي جميع الحالات يجوز ان يحكم على الجاني علاوة على ذلك بالحرمان من حق او اكثر من الحقوق الواردة في المادة ١٤ من هذا القانون وبالمنع من الإقامة وذلك لمدة سنة على الاقل وخمس سنوات على الاكثر .

**المادة ٤١٣**

كل من خرب محصولات قائمة او اغراسا نمت طبيعيا او يعمل الانسان يعاقب بالحبس من سنتين الى خمس سنوات وبغرامة من ٥٠٠ الى ١٠٠٠ دينار .

ويجوز ان يحكم على الجاني علاوة على ذلك بالحرمان من حق او اكثر من الحقوق الواردة في المادة ١٤ من هذا القانون وبالمنع من الإقامة .

**المادة ٤١٤**

كل من اتلف او كسر اية اداة من ادوات الزراعة او حظائر المواشي او اكشاك ثابتة او متنقلة للحراس او جعلها غير صالحة للاستعمال يعاقب بالحبس من شهرين الى خمس سنوات وبغرامة من ٥٠٠ الى ١٠٠٠ دينار .

**المادة ٤١٥**

كل من سسم دواب الجر أو الركوب أو الحمل أو مواش ذات قرون أو خراف أو ماعز أو أية مواش أخرى أو كلاب الحراسة أو اسماك موجودة في البرك أو الاحواض أو الخزانات يعاقب بالحبس من سنة الى خمس سنوات وبغرامة من ٥٠٠ الى ٣٠٠٠ دينار .

ويجوز علاوة على ذلك الحكم على الجاني بالحرمان من حق او اكثر من الحقوق الواردة في المادة ١٤ من هذا القانون وبالمنع من الإقامة .

**المادة ٤١٦**

كل من اوجد او نشر عمدا امراضا معدية في الحيوانات المنزلية او الطيور في اقفاسها او النحل او دود القز او حيوانات الصيد او الاسماك في البحيرات والانهار يعاقب بالحبس من سنة الى خمس سنوات وبغرامة من ٥٠٠ الى ٣٠٠٠ دينار ويعاقب على الشروع كالجريمة التامة .

وكل من نقل عمدا مرضا معديا الى اي حيوان كان متسببا بذلك عن عمد في نشر وباء حيواني او امراض معدية او مساهما في نشرها في اي من الانواع السابق بيانها يعاقب بغرامة من ٥٠٠ الى ١٥٠٠ دينار .

**المادة ٤١٧**

كل من ردم حفرة او هدم سورا مهما كانت المواد التي صنع بها او قطع او اقتلع سياجا اخضر او اخشابا جافة منه او نقل او الفى انصاب الحدود او اية علامات اخرى غرست لفصل الحدود بين مختلف الاملاك او تعورف عليها كفاصل بينها يعاقب بالحبس من شهرين الى سنة وبغرامة من ٥٠٠ الى ١٠٠٠ دينار .

**الباب الثالث****الجنايات والجنح ضد مؤسسات واستغلالات****التسيير الذاتي****الفصل الاول****التعدي على حق العمال في تشكيل وتشغيل اجهزة****التسيير الذاتي****المادة ٤١٨**

كل من قيد اسمه دون حق في جدول اعضاء جمعية عمومية للعمال سواء تحت اسم مزور او تحت صفة مزورة او بناء على اخفاء عدم اهلية منصوص عليها في القانون او عن

الخاصة باعضاء هذه الجمعية واستنزل او اضاف او زيف او تلى شيئا آخر خلاف ما هو مدون فيها او شرع في شيء من ذلك يعاقب بالحبس من سنة الى خمس سنوات وبغرامة من ٥٠٠ الى ١٠٠٠ دینار او باحدى هاتين العقوبتين . ويجوز علاوة على ذلك ان يحكم على الجاني بالحرمان من حق او اكثر من الحقوق الواردة في المادة ١٤ .

#### المادة ٤٢٥

كل من خدع اعضاء جمعية عمومية او مجلس للعمال او حول اتجاههم في التصويت او حمل واحدا او اكثر من هؤلاء الاعضاء على الامتناع عنه وذلك بواسطة ابناء كاذبة او اشاعات مشينة او غير ذلك من الطرق الاحتيالية يعاقب بالحبس من شهر الى سنة وبغرامة من ٥٠٠ الى ٢٠٠٠ دینار او باحدى هاتين العقوبتين .

ويجوز علاوة على ذلك ان يحكم على الجاني بالحرمان من حق او اكثر من الحقوق الواردة في المادة ١٤ .

#### المادة ٤٢٦

كل من حصل بطريق مباشر او عن طريق الغير على اصوات عضو او اكثر من اعضاء جمعية عمومية للعمال او مجلس لهم وذلك بواسطة هدايا او تبرعات نقدية او عينية او وعود بتبرعات او مزايا او وظائف عمومية او خاصة او منافع خاصة بغرض التأثير على اقتراعهم او شرع في شيء من ذلك ، وكل من حمل بنفس الوسائل عضوا او اكثر من بينهم على الامتناع عن التصويت او شرع في ذلك يعاقب بالحبس من شهرين الى سنتين وبغرامة من ٥٠٠ الى ١٠٠٠ دینار او باحدى هاتين العقوبتين .

ويجوز علاوة على ذلك ان يحكم على الجاني بالحرمان من حق او اكثر من الحقوق الواردة في المادة ١٤ .

#### المادة ٤٢٧

كل من حمل احد اعضاء جمعية عمومية للعمال او مجلس لهم على الامتناع عن التصويت او قام بالتأثير على حرية اقتراعه وذلك سواء بالتعدي عليه او باستعمال العنف او التهديد ضده او بجعله يخشى ان يفقد عمله او ان يعرض شخصه او عائلته او امواله للضرر او شرع في شيء من ذلك يعاقب بالحبس من ثلاثة اشهر الى ثلاث سنوات وبغرامة من ٥٠٠ الى ١٠٠٠ دینار او باحدى هاتين العقوبتين .

ويجوز علاوة على ذلك ان يحكم على الجاني بالحرمان من حق او اكثر من الحقوق الواردة في المادة ١٤ .

#### المادة ٤٢٨

كل من اشاع الفوضى في المداولات او عمليات الاقتراع في جمعية عمومية للعاملين او مجلس لهم او شرع في ذلك وكل من تعدى على حق التصويت وحرية تصويت اعضاء هذه الجمعيات وذلك بالتجمهر أو بالصياح أو بمظاهر تهديد أو بأى نوع آخر من أعمال العنف يعاقب بالحبس من ثلاثة اشهر الى

طريق اقرارات كاذبة او شهادات مزورة او اية وسيلة اخرى او شرع في ذلك وهو يعلم انه لا تتوافر فيه الشروط المحددة لهذا الغرض يعاقب بالحبس من ثلاثة اشهر الى ثلاث سنوات وبغرامة من ٥٠٠ الى ١٠٠٠ دینار او باحدى هاتين العقوبتين .

#### المادة ٤١٩

كل من قيد دون حق شخصا في جدول اعضاء جمعية عمومية للعمال وذلك بناء على اقرارات كاذبة او شهادات مزورة او باية وسيلة اخرى او شرع في ذلك وهو يعلم انه لا تتوافر فيه الشروط المفروضة قانونا لهذا الغرض يعاقب بالحبس من سنة الى خمس سنوات وبغرامة من ١٠٠٠ الى ١٠٠٠٠ دینار او باحدى هاتين العقوبتين .

#### المادة ٤٢٠

كل من رفض قيد شخص له الحق قانونا في الفيد في جدول اعضاء جمعية عمومية للعمال او شطب اسمه دون حق من هذا الجدول مع احقيته في بقاء اسمه فيه وذلك بناء على اقرارات كاذبة او شهادات مزورة او باية وسيلة اخرى او شرع في ذلك يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ٤١٩ .

#### المادة ٤٢١

كل من ساهم في التصويت في جمعية عمومية للعمال سواء بالقييد في جدول اعضاء تلك الجمعية الذي تم بالاوضاع المنصوص عليها في المادتين ٤١٨ و ٤١٩ او بانتحال اسم وصفة احد اعضائها يعاقب بالحبس من ستة اشهر الى ثلاث سنوات وبغرامة من ٥٠٠ الى ١٠٠٠ دینار او باحدى هاتين العقوبتين .

#### المادة ٤٢٢

كل عضو في جمعية عمومية للعمال او في مجلس لهم او في لجنة التسيير يعطي نفسه باية وسيلة كانت اكثر من صوت واحد في الاقتراع يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ٤٢١ ويسقط عنه حقه في عضوية تلك الجمعيات او المجالس او اللجان .

#### المادة ٤٢٣

كل من افشى باية وسيلة كانت سر التصويت في جمعية عمومية للعمال او مجلس لهم او قام بالمساس بسلامته او منع اجراءات الاقتراع او غير في نتيجته او شرع في شيء من ذلك يعاقب بالحبس من ثلاثة اشهر الى ثلاث سنوات وبغرامة من ٥٠٠ الى ٢٠٠٠ دینار او باحدى هاتين العقوبتين .

ويجوز علاوة على ذلك ان يحكم على الجاني بالحرمان من حق او اكثر من الحقوق الواردة في المادة ١٤ .

#### المادة ٤٢٤

كل من كان مكلفا باعمال الاقتراع في جمعية عمومية للعمال او في مجلس لهم باستلام او عد او فرز بطاقات الاقتراع

لمحابة احد العمال او احدى مجموعات العمال اضرارا بالدولة او بالعمال او شرع في ذلك يعاقب بالحبس من سنة الى خمس سنوات وبغرامة من ٥٠٠ الى ٢٠٠٠ دينار .

ويجوز علاوة على ذلك الحكم على الجاني بالحرمان من حق أو أكثر من الحقوق الواردة في المادة ١٤ .

### المادة ٤٢٢

مدير أو رئيس لجنة التسيير أو أعضاء أجهزة التسيير في مؤسسة أو استغلال للتسيير الذاتي الذين يستعملون بسوء نية السلطات المخولة لهم أو الاصوات التي يحوزونها استعمالا يعلمون انه مخالف لمصالح هذه المؤسسة أو ذلك الاستغلال وذلك لأغراض شخصية أو لمحابة احد العمال او احدى مجموعات العمال اضرارا بالدولة او بالعمال أو شرعوا في ذلك يعاقبون بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ٤٣١ .

### المادة ٤٢٣

مدير أو رئيس لجنة التسيير أو أعضاء لجنة التسيير في مؤسسة أو استغلال للتسيير الذاتي الذين يقومون بسوء نية بوضع حسابات أو ميزانيات أو بتحرير محاضر جرد المنقولات أو العقارات أو أية وثائق حسابية أو احصائية يعلمون انها غير صحيحة بقصد اخفاء حقيقة مركز المشروع أو الاستغلال أو بتقديم شيء من ذلك الى الجمعية العامة للعمال في هذا المشروع أو ذلك الاستغلال أو شرعوا في القيام بما تقدم يعاقبون بالحبس من سنتين الى خمس سنوات وبغرامة من ٥٠٠ الى ٥٠٠٠ دينار .

ويجوز علاوة على ذلك الحكم على الجناة بالحرمان من حق أو أكثر من الحقوق الواردة في المادة ١٤ .

### المادة ٤٢٤

كل مدير لمشروع أو استغلال للتسيير الذاتي بدد أو سرق الاموال او السندات التي تقوم مقامها والتي يحوزها لحساب هذا المشروع أو ذلك الاستغلال يعاقب بالحبس من عشر سنوات الى عشرين سنة .

ويجوز علاوة على ذلك الحكم عليه بعدم صلاحيته لتولى مثل هذه الوظائف مدى الحياة .

### المادة ٤٢٥

كل مدير لمشروع أو استغلال للتسيير الذاتي لا يبدى اعتراضه عمدا على قرار بزيادة أو تخفيض عدد العمال في المشروع أو الاستغلال اتخذ لأغراض مغايرة لمصلحة هذه المؤسسة أو ذلك الاستغلال ومن شأنه احداث اضطرابات خطيرة في حسن سيره يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر الى ثلاث سنوات وبغرامة من ٥٠٠ الى ٥٠٠٠ دينار أو باحدى هاتين العقوبتين .

ويجوز علاوة على ذلك الحكم عليه بالحرمان من حق أو أكثر من الحقوق الواردة في المادة ١٤ .

ثلاث سنوات وبغرامة من ٥٠٠ الى ٥٠٠٠ دينار ويجوز علاوة على ذلك الحكم عليه بالحرمان من حق أو أكثر من الحقوق الواردة في المادة ١٤ وبالمنع من الإقامة .

وإذا كان الجناة يحملون أسلحة ظاهرة أو مخبأة أو اذا وقع تعدد على الاقتراع فتكون العقوبة السجن الموقت من خمس الى عشر سنوات .

### المادة ٤٢٩

كل من عرقل عمدا سير العمل في أحد أجهزة التسيير في مؤسسة أو استغلال للتسيير الذاتي أو شرع في ذلك سواء برفض القيام بدعوة الجمعية العمومية للعمال أو مجلس لهم لجلسة عادية أو بالاعتراض على عقد جلسة غير عادية طلب عقدها ثلث أعضاء أي من هذه الأجهزة يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر الى ثلاث سنوات وبغرامة من ٥٠٠ الى ٥٠٠٠ دينار أو باحدى هاتين العقوبتين .

وإذا كان الجاني هو رئيس لجنة التسيير فيجوز رفع العقوبة ضده الى الحبس لمدة خمس سنوات والغرامة الى ١٠٠٠٠ دينار .

وفي جميع الحالات يجوز الحكم على الجاني علاوة على ذلك بالحرمان من حق أو أكثر من الحقوق الواردة في المادة ١٤ .

### المادة ٤٣٠

كل من مارس عمدا نشاطا يهدف مباشرة الى المساس بمبادئ التسيير الذاتي يعاقب بالحبس من شهرين الى سنتين وبغرامة من ٥٠٠ الى ٥٠٠٠ دينار أو باحدى هاتين العقوبتين .

كل من استبعد أى عضو أو مجموعة أعضاء من الإدارة الفعلية للمؤسسة أو لاستغلال للتسيير الذاتي وذلك حتى يستبدل في المؤسسة أو الاستغلال شكلا آخر من أشكال التسيير يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر الى ثلاث سنوات وبغرامة من ٥٠٠ الى ٥٠٠٠ دينار أو باحدى هاتين العقوبتين وإذا كان الجاني في الجنتين المنصوص عليهما في الفقرتين السابقتين هو مدير المؤسسة أو الاستغلال أو رئيس لجنة التسيير فيجوز أن ترفع العقوبة ضده الى الحبس لمدة خمس سنوات والغرامة الى ١٠٠٠٠ دينار .

وفي جميع الحالات يجوز الحكم على الجاني علاوة على ذلك بالحرمان من حق أو أكثر من الحقوق الواردة في المادة ١٤ .

## الفصل الثانى

### التعدى على أموال مؤسسات واستغلال التسيير

#### الذاتى وعلى سير العمل فيها

### المادة ٤٣١

مدير أو رئيس لجنة التسيير في مؤسسة أو استغلال للتسيير الذاتي الذى يستعمل بسوء نية أموالا أو اعتمادا لهذه المؤسسة أو ذلك الاستغلال استعمالا يعلم انه مخالف لمصلحة المؤسسة أو الاستغلال وذلك لأغراض شخصية أو

العقوبتين. كل من أهان بالقول أو الإشارة أو التهديد أو الكتابة أو الرسم غير العلني أو بارسال أية أشياء لنفس الغرض مواطنًا مكلفًا بأعباء خدمة عمومية أثناء قيامه بأعباء وظيفته أو بمناسبة قيامه بها .

### القسم الثاني

#### المخالفات المتعلقة بالأمن العمومي

##### المادة ٤٤١

يعاقب بالحبس من عشرة أيام على الأقل إلى شهرين على الأكثر وبغرامة من ٥٠ إلى ٥٠٠ دينار أو باحدى هاتين العقوبتين :

( ١ ) ضابط الحالة المدنية الذي يقيد وثيقة للحالة المدنية في ورقة عادية مفردة وفي غير السجلات المعدة لذلك ، والذي لا يتحقق من موافقة الوالدين أو غيرهما من الأشخاص اذا اشترط القانون هذه الموافقة لصحة الزواج ، والذي يتلقى عقد زواج امرأة سبق زواجها وذلك قبل مضي الميعاد الذي حدده القانون المدني . وتطبق أحكام هذه الفقرة حتى ولو لم يطلب بطلان وثائق الحالة المدنية أو ولو زال البطلان .

( ٢ ) كل من تولى دفن أحد المتوفين دون ترخيص سابق من الموظف العمومي في الحالة التي يشترط فيها القانون الحصول على هذا الترخيص وكل من يخالف بأية طريقة كانت النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بأعمال الدفن المذكورة عليه .

### القسم الثالث

#### المخالفات المتعلقة بالأشخاص

##### المادة ٤٤٢

يعاقب بالحبس من عشرة أيام على الأقل إلى شهرين على الأكثر وبغرامة من ٥٠ إلى ٥٠٠ دينار أو باحدى هاتين العقوبتين .

( ١ ) الأشخاص الذين يحدثون جرحا أو يعتدون بالضرب أو يرتكبون عمدا أى عمل آخر من أعمال العنف أو التعدي دون أن ينشأ عن ذلك أى مرض أو عجز كلى عن العمل لمدة تجاوز عشرة أيام وبشرط عدم توافر سبق الإصرار أو التردد أو حمل أسلحة وكذلك شركاؤهم .

( ٢ ) كل من تسبب بغير قصد في احداث جرح أو اصابة او مرض لا يترتب عليه عجز كلى عن العمل يجاوز ثلاثة اشهر وكان ذلك ناشئا عن رعونته أو عدم احتياظه أو عدم انتباهه أو اهماله أو عدم مراعاة النظم .

( ٣ ) كل من حضر ولادة طفل ولم يقدم عنها الاقرار المنصوص عليه في القانون في المواعيد المحددة وكل من وجد طفلا حديث العهد بالولادة ولم يسلمه الى ضابط الحالة المدنية كما يوجب ذلك القانون مالم يوافق على أن يتكفل به ويقر بذلك أمام جهة البلدية التي عثر على الطفل في دائرتها وكل من قدم طفلا تقل سنه عن سبع سنوات كاملة الى ملجأ أو الى مؤسسة خيرية متى كان قد سلم اليه لرعايته أو لاي سبب آخر مالم يكن غير مكلف أو غير ملزم بتوفير الطعام له مجانا وبرعايته ولم يوفر له أحد ذلك .

##### المادة ٤٣٦

تطبق العقوبات ذاتها على كل مدير لمشروع أو استغلال للتسيير الذاتي لا يعترض عمدا على كل عمل أو قرار اتخذه جهاز آخر للتسيير أو عضو من أعضاء هذه الاجهزة يمكن أن يؤدي الى الانقاص من القيمة الاصلية لوسائل انتاج المشروع أو الاستغلال .

ويجوز علاوة على ذلك أن يحكم عليه بالحرمان من حق أو أكثر من الحقوق الواردة في المادة ١٤ .

##### المادة ٤٣٧

كل عضو في جهاز للتسيير وكل عامل في مؤسسة أو استغلال للتسيير الذاتي يقوم بأعمال أو يتخذ قرارات يمكن أن تؤدي الى انقاص القيمة الاصلية لوسائل انتاج المؤسسة أو الاستغلال وذلك عمدا ورغم معارضة المدير يعاقب بالحبس من شهر الى خمس سنوات وبغرامة من ٥٠٠ إلى ٥٠٠٠ دينار أو باحدى هاتين العقوبتين .

##### المادة ٤٣٨

كل مدير لمؤسسة أو استغلال للتسيير الذاتي لا يعترض عمدا على خطة للاستغلال أو للتنمية لا تطابق الخطة القومية يعاقب بالحبس من ثلاثة اشهر الى ثلاث سنوات وبغرامة من ٥٠٠ إلى ١٠٠٠٠ دينار .

ويجوز علاوة على ذلك أن يحكم على الجاني بالحرمان من حق أو أكثر من الحقوق الواردة في المادة ١٤ .

##### المادة ٤٣٩

كل عضو في مجلس للعمال أو في لجنة لتسيير مؤسسة أو استغلال للتسيير الذاتي أو في مجلس محلي لتنشيط التسيير الذاتي تقاضى أو قبل اجرا شخصيا مقابل أداء عمله وذلك دون حق يعاقب بالحبس من ثلاثة اشهر الى ثلاث سنوات وبغرامة من ٥٠٠ إلى ٥٠٠٠ دينار أو باحدى هاتين العقوبتين .

ويجوز علاوة على ذلك أن يحكم على الجاني بالحرمان من حق أو أكثر من الحقوق الواردة في المادة ١٤ .

### الكتاب الرابع

#### المخالفات وعقوباتها

#### الباب الاول

#### المخالفات من الفئة الاولى

#### الفصل الاول

#### الدرجة الوحيدة للمخالفات من الفئة الاولى

#### القسم الاول

#### المخالفات المتعلقة بالنظام العمومي

##### المادة ٤٤٠

يعاقب بالحبس من عشرة أيام على الأقل إلى شهرين على الأكثر وبغرامة من ٥٠ إلى ٥٠٠ دينار أو باحدى هاتين



## القسم الرابع

## المخالفات المتعلقة بالحيوانات

## المادة ٤٤٣

يعاقب بالحبس من عشرة أيام على الأقل الى شهرين على الاكثر وبغرامة من ٥٠ الى ٥٠٠ دينار أو باحدى هاتين العقوبتين :

كل من قتل دون مقتض وفي أي مكان دوابا للجر او الركوب او الحمل او مواش ذات قرون او خرافا او ماعز او اية دابة اخرى او كلابا للحراسة او اسماكا موجودة في البرك او الاحواض او الخزانات وكل من قتل دون مقتض حيوانا مستأنسا في مكان يملكه او يستأجره او يزرعه مالك الحيوان المقتول .

## القسم الخامس

## المخالفات المتعلقة بالاموال

## المادة ٤٤٤

يعاقب بالحبس من عشرة أيام على الأقل الى شهرين على الاكثر وبغرامة من ٥٠ الى ٥٠٠ دينار أو باحدى هاتين العقوبتين :

( ١ ) كل من اقتلع او خرب او قطع او قشر شجرة لاهلاكها مع علمه أنها مملوكة للغير وكل من أتلف طعاما وكل من قطع حشائش او بدورا ناضجة او خضراء مع علمه أنها مملوكة للغير .

( ٢ ) كل من أغرق الطرق أو أملاك الغير وذلك برفعه مصب مياه المطاحن أو المصانع أو المستنقعات عن منسوب الارتفاع الذي تحدده السلطة المختصة .

( ٣ ) كل من أرسل الى شخص أى شىء مصحوب برسالة يذكر فيها أنه في مكانه قبوله مقابل دفع ثمنه المحدد أو اعادته الى مرسله حتى ولو لم تكن اعادته على نفقة المرسل اليه وذلك متى لم يكن الاخير قد سبق له طلبه .

## الفصل الثانى

## عقوبة العود في المخالفات من الفئة الاولى

## المادة ٤٤٥

يعاقب العائد بالحبس لمدة قد تصل الى اربعة اشهر وبغرامة الى ١٠٠٠ دينار وذلك في مواد المخالفات المنصوص عليها في هذا الباب .

## الباب الثانى

## المخالفات من الفئة الثانية

## الفصل الاول

## الدرجة الاولى للمخالفات من الفئة الثانية

## القسم الاول

## المخالفات المتعلقة بالطرق

## المادة ٤٤٦

يعاقب بغرامة من ٥٠ الى ٢٠٠ دينار كما يجوز أن يعاقب

أيضا بالحبس لمدة عشرة أيام على الاكثر :

كل من زحم الطريق العام بان وضع او ترك فيه دون مقتض مواد أو أشياء ايا كانت تعوق أو تنقص من حرية المرور فيه أو تجعله غير مأمون .

## القسم الثانى

## المخالفات المتعلقة بالأشخاص

## المادة ٤٤٧

يعاقب بغرامة من ٥٠ الى ٢٠٠ دينار ويجوز أن يعاقب أيضا بالحبس لمدة عشرة أيام على الاكثر كل من وقعت منه مشاجرة أو تعد أو إيذاء خفيف أو اشتراك في ذلك وكل منلقى أجساما صلبة أو أقدارا على انسان .

## القسم الثالث

## المخالفات المتعلقة بالآداب العامة

## المادة ٤٤٨

يعاقب بغرامة من ٥٠ الى ٢٠٠ دينار ويجوز أن يعاقب أيضا بالحبس لمدة عشرة أيام على الاكثر كل من عرض اعلانات أو صورا مناقية للحياء في الطريق العمومي أو في الاماكن العمومية أو حمل الغير على عرضها ويقضى الحكم بالادانة باتلاف الشىء أو الاشياء محل الجريمة ولو طعن فيه باي باتلاف الشىء أو الاشياء محل الجريمة ولو طعن فيه باي نفقة المحكوم عليه اذا لم يتم اختيارا .

## القسم الرابع

## المخالفات المتعلقة بالحيوانات

## المادة ٤٤٩

يعاقب بغرامة من ٥٠ الى ٢٠٠ دينار ويجوز أن يعاقب أيضا بالحبس لمدة عشرة أيام على الاكثر كل من أساء دون مقتض معاملة حيوان من الحيوانات المنزلية أو المستأنسة أو المأسورة سواء كان ذلك علنيا أو غير علني .

ويجوز للمحكمة في حالة الحكم على مالك الحيوان أو اذا كان مالكة مجهولا أن تأمر بإيداع الحيوان في مؤسسة ذات منفعة عمومية لحماية الحيوانات أو تقرر اعتبارها كذلك وللمؤسسة في هذه الحالة حرية التصرف فيه .

## القسم الخامس

## المخالفات المتعلقة بالاموال

## المادة ٤٥٠

يعاقب بغرامة من ٥٠ الى ٢٠٠ دينار ويجوز ان يعاقب أيضا بالحبس لمدة عشر أيام على الاكثر :

( ١ ) كل من قام بكتابات أو وضع علامات أو رسوم بأية طريقة كانت وبغير اذن من السلطات الادارية على أموال منقولة أو عقارية مملوكة للدولة أو للمجموعات الإقليمية أو على مال واقع في أملاك أي منهما أما بغرض تيسير خدمة عمومية أو لأنها موضوعة تحت تصرف الجمهور .

( ٦ ) كل من أقام أو وضع العابا للنصيب أو غيرها من العاب القمار في الشوارع أو الطرق أو الساحات أو الاماكن العمومية .

( ٧ ) كل من قبل أو حاز أو استعمل وسائل للدفع يكون الغرض منها ان تكمل او تحل محل العملة ذات السعر القانوني .

( ٨ ) كل من رفض قبول العملة والنقود الوطنية غير الزرورة أو غير المزيفة بالقيمة المقررة لها قانونا .

( ٩ ) كل من رفض القيام بأعمال أو بأداء خدمات أو بتقديم مساعدة طلبت منه قانونا أو أهمل ذلك وكان بإمكانه القيام بها وذلك في ظروف وقعت فيها حوادث أو هياج أو غرق أو فيضان أو حريق أو أية كوارث أخرى وكذلك في حالات النهب أو السلب أو التلبس أو صياح الجمهور أو تنفيذ قضائي .

( ١٠ ) كل من قدم أو باع أو عرض للبيع بضائع في أماكن عمومية مخالفا بذلك اللوائح التنظيمية للشرطة في هذه الاماكن دون الحصول على اذن أو تصريح قانوني .

### المادة ٤٥٢

في الحالات المنصوص عليها في الفقرات (١) و (٢) و (٣) و (٤) و (٥) و (٦) و (٧) و (٨) و (٩) و (١٠) من المادة ٤٥١ تضبط وتصادر طبقا لاحكام المادتين ١٥ و ١٦ الاشياء الآتية :

( ١ ) الملابس التي تتشابه مع أزياء حددتها النصوص التنظيمية والتي من شأن هذا التشابه أن يخلط الجمهور بينها .

( ٢ ) الاوزان والمكاييل المخالفة لتلك التي حددها القانون .

( ٣ ) الطاولات والأدوات وأجهزة اللعب والنصيب المقامة في الشوارع والطرق العمومية وكذلك الاشياء موضوع المقامرة أو الاموال أو السلع أو الاشياء أو جوائز النصب المعروضة على اللاعبين .

( ٤ ) وسائل الدفع التي كان الغرض منها تكملة او القيام مقام العملة ذات السعر القانوني .

( ٥ ) البضائع المقدمة أو الموضوعة أو المعروضة للبيع في الاماكن العمومية بالمخالفة للوائح التنظيمية للشرطة في هذه الاماكن .

### القسم الثاني

#### المخالفات المتعلقة بالامن العمومي

### المادة ٤٥٣

يعاقب بغرامة من ٢٠ الى ٥٠ دينار ويجوز أن يعاقب أيضا بالحبس لمدة خمسة أيام على الاكثر :

( ١ ) محدثو الضجيج أو الضوضاء أو القائمون بالتجمهر ليلا أو بقصد الاهانة والذي من شأنه اطلاق راحة السكان .

( ٢ ) كل من خالف احكام اللوائح التنظيمية الخاصة :

- بمتانة السيارات العمومية ،

( ٢ ) كل من قام بكتابات أو وضع علامات أو رسوم على عقار باية وسيلة كانت دون أن يكون مالكا أو مستأجرا له أو منتفعا به وبغير اذن من اي من هؤلاء الاشخاص .

( ٣ ) كل من تسبب في احداث حريق في املاك منقولة أو عقارية مملوكة للغير وذلك نتيجة قدم او عدم اصلاح أو عدم تنظيف الافران أو المداخن أو معامل الحدادة أو المساكن أو المصانع المجاورة أو سواء باشعال نيران في حقول تقع على مسافة أقل من مائة متر من المساكن أو المباني أو البساتين أو السياجات أو أهراء من الغلال أو أكوام من الحبوب أو القش أو التبن أو أى مستودع لمواد قابلة للاحتراق أو بوضع نيران أو مصابيح أو تركها دون احتياطات كافية أو باشعال نيران اصطناعية أو باطلاقها باهمال أو عدم احتياط .

( ٤ ) كل من أتلف خنادق أو اسوارا أو قطع فروعا من سجاج أخضر أو نزع اخشابا جافة منه .

( ٥ ) كل من تسبب عمدا في الاضرار بممتلكات منقولة للغير وذلك في غير الحالات المنصوص عليها في المواد من ٣٩٥ حتى المادة ٤١٧ .

( ٦ ) كل من سرق محصولات أو غيرها من المنتجات الصالحة من الحقل وكانت غير منفصلة عن الارض قبل سرقتها وذلك بشرط عدم قيام أى ظرف من الظروف المنصوص عليها في المادة ٣٦١ .

### الفصل الثاني

#### الدرجة الثانية للمخالفات من الفئة الثانية

#### القسم الاول

#### المخالفات المتعلقة بالنظام العمومي

### المادة ٤٥١

يعاقب بغرامة من ٥٠ الى ٥٠٠ دينار ويجوز أن يعاقب أيضا بالحبس لمدة خمسة أيام على الاكثر :

( ١ ) كل من ارتدى علنا في غير الحالات المنصوص عليها بالمادة ٢٤٦ لباسا يتشابه مع بزة حددتها النصوص التنظيمية وكان من شأن هذا التشابه أن يخلط الجمهور بينها .

( ٢ ) الخبازون والجزارون الذين يبيعون خبزا او لحوما بأكثر من الاسعار المحددة في التعريفة المقررة والمعلنة قانونا .

( ٣ ) كل من استعمل اوزانا أو مقاييس تباين تلك التي قررتها القوانين السارية المفعول .

( ٤ ) كل من خالف قرارات جنى محصول العنب أو أية قرارات مماثلة أخرى مصرح بها بمقتضى اللوائح التنظيمية .

( ٥ ) أصحاب النزل والفنادق ومؤجري المساكن المعروضة الذين يهملون قيد أسماء والقباب وصفات أى شخص يبيت لديهم أو يمضى الليل كله أو بعضه في هذه الاماكن ومحل اقامته المعتاد وتاريخ وصوله في سجلات منظمة ودون ترك بياض وذلك بمجرد وصوله وكذا تاريخ خروجه بمجرد مغادرته ولا يقومون بتقديم هذا السجل الى السلطة المختصة في المواعيد التي تحددها النظم أو عند طلبه منهم .

- ( ١ ) الاشياء المشتراة أو المرهنة طبقا للشروط المنصوص عليها في الفقرة ١١ من المادة ٥٣ } وذلك مالم يعثر على مالكا الحقيقي .
- ( ٢ ) المفاتيح والخطاطيف المشار اليها في الفقرة ١٢ من المادة ٥٣ .

### القسم الثالث المخالفات المتعلقة بالطرق العمومية المادة ٥٥

- يعاقب بغرامة من ٢٠ الى ٥٠ دينار ويجوز أن يعاقب أيضا بالحبس لمدة خمسة ايام على الاكثر :
- ( ١ ) كل من أ تلف او خرب الطرق العمومية او اغتصب جزءا منها وذلك بأية طريقة كانت .
- ( ٢ ) كل من أخذ حشائش أو أتربة أو أحجارا من الطرق العمومية دون أن يرخص له بذلك وكل من أخذ أتربة أو مواد من الاماكن المملوكة للجماعات مالم تكن هناك عادات عامة تجيز ذلك .

### القسم الرابع المخالفات المتعلقة بالاشخاص المادة ٥٦

- يعاقب بغرامة من ٢٠ الى ٥٠ دينار ويجوز أن يعاقب أيضا بالحبس لمدة خمسة ايام على الاكثر كل من اتخذ مهنة العرافة او التنبوء بالغيب او تفسير الاحلام .
- وتضبط وتصادر طبقا لاحكام المادتين ١٥ و ١٦ الاجهزة والادوات والملابس التي استعملت لممارسة مهنة العرافة او التنبوء بالغيب او تفسير الاحلام او اعدت لذلك .

### القسم الخامس المخالفات المتعلقة بالحيوانات المادة ٥٧

- يعاقب بغرامة من ٢٠ الى ٥٠ دينار ويجوز أن يعاقب أيضا بالحبس لمدة خمسة ايام على الاكثر :
- ( ١ ) كل من تسبب في موت أو جرح حيوانات أو مواش مملوكة للغير وذلك نتيجة لاطلاق حيوانات مؤذية او مفترسة أو بسبب سرعة أو سوء قيادة أو زيادة حمولة العربات أو الخيول أو دواب الجر أو الحمل أو الركوب .
- ( ٢ ) كل من سبب ذات الاضرار نتيجة استخدام او استعمال أسلحة دون احتياط أو برعونة أو نتيجة القاء حجارة أو أية اجسام صلبة أخرى .
- ( ٣ ) كل من سبب ذات الحوادث نتيجة قدم أو تلف أو عدم اصلاح أو صيانة المنازل أو المباني أو وضع أكوام أو أحداث حفر أو أية أعمال أخرى مماثلة في الشوارع أو الطرق أو الساحات أو الطرق العمومية أو بالقرب منها دون اتخاذ الاحتياط أو وضع العلامات المقررة أو المعتادة .

- بحمولتها ،
- بطريقة تحميلها ،
- بعدد ركابها وسلامتهم ،
- بوضع بيان بعدد محلاتها وسعرها بداخلها ،
- بوضع بيان باسم المالك خارجها ،
- ( ٣ ) كل من ترك مجنوننا تحت حراسته يهيم على وجهه ،
- ( ٤ ) كل من ترك حيوانات مؤذية أو خطيرة تهيم وكل من حرش حيوانا في حراسته على مهاجمة الغير أو لم يمنعه عن ذلك ،
- ( ٥ ) كل من سلم سلاحا الى شخص لا خبرة له أو لا يتمتع بقواه العقلية ،
- ( ٦ ) سائقو عربات نقل البضائع أو العربات أيا كانت أو دواب الحمل الذين يخالفون النظم المفروضة عليهم وهي :
- أن يبقوا دائما بالقرب من الخيول أو دواب الجر أو الحمل ومن عرباتهم في وضع يستطيعون به توجيهها وقيادتها .
- أن يلزموا جانبا واحدا من الشوارع أو الطرق أو المسالك العمومية ،
- وأن يغيروا اتجاههم أو أن ينتحوا جانبا امام أية عربات أخرى وأن يتركوا لها عند اقترابها نصف الشارع أو الطريق على الاقل خاليا ،
- ( ٧ ) كل من جعل الخيول أو دواب الجر أو الحمل أو الركوب تركض داخل مكان مسكون أو تركها تركض فيه أو خالف النظم الخاصة بتحميل العربات وسرعتها وقيادتها .
- ( ٨ ) كل من قاد خيولا أو دواب أخرى للجر والركوب أو عربات بسرعة زائدة أو خطيرة على الجمهور ،
- ( ٩ ) كل من اقام أو أصلح أو هدم بنساء دون اتخاذ الاحتياطات الضرورية لتلافي الحوادث .
- ( ١٠ ) كل من ألقى موادا ضارة أو سامة في أي سائل معد لشرب الانسان أو الحيوانات دون أن تكون لديه نية الاضرار بالغير ،
- ( ١١ ) كل من طلب منه شراء أو ارتهان أشياء يعلم أنها ناتجة من مصدر مشبوه ولا يخطر الشرطة بذلك فورا .
- ( ١٢ ) صانعو الاقفال أو أي عمال آخرين قاموا بما يأتي مالم تكون أفعالهم الجنبحة المنصوص عليها في المادة ٣٥٩ :
- باعوا أو سلموا خطاطيف معدة كأداة للكسر الى شخص دون التحقق من صفته .
- صنعوا مفاتيح من أي نوع كانت طبقا لبصمات مسن الشمع أو قوالب أو اشكال أخرى لشخص ليس مالكا للعين أو الشيء المخصصة له هذه المفاتيح أو لمثله المعروف من هؤلاء الصناع .
- فتحوا أقفالا دون التحقق من صفة من طلب منهم ذلك .

### المادة ٥٨

تضبط وتصادر طبقا لاحكام المادتين ١٥ و ١٦ الاشياء الآتية :

## القسم السادس

## المخالفات المتعلقة بالاموال

## المادة ٤٥٨

يعاقب بغرامة من ٢٠ الى ٥٠ دينار ويجوز ان يعاقب ايضا بالحبس لمدة خمسة ايام على الاكثر :

( ١ ) كل من اطلق مواش من اي نوع كانت في ارض مملوكة للغير وعلى الاخص في المشاتل او في الكسروم او مزارع الصفصاف او الكبار او الزيتون او التوت او الرمان او البرتقال او غيرها من الاشجار المائلة او في مزارع او مشاتل الاشجار ذات الثمار او غيرها المهياة بعمل الانسان .

( ٢ ) كل من جعل مواش او دواب الجر او الحمل او الركوب تمر في ارض الغير المبدورة او التي بها محاصيل في أي فصل كان او تركها تمر فيها .

( ٣ ) كل من جعل مواشيه او او دوابه المعدة للجر او الحمل او الركوب تمر في ارض الغير قبل جني المحصول او تركها تمر فيها .

( ٤ ) كل من لم يبلغ السلطة المحلية خلال ثلاثة ايام عن المواشي او دواب الجر او الحمل او الركوب الهائمة او المتروكة التي يكون قد عشر عليها .

( ٥ ) كل من دخل ارضا لم يكن مالكا او مستاجرا لها او منتفعا او مزارعا بها او لم يكن له حق فيها او في المرور بداخلها او لم يكن مندوبا او نائبا عن احد هؤلاء ، فمر في هذه الارض او في جزء منها سواء كانت مهياة للزراعة او مبدورة او كانت بها حبوب او ثمار ناضجة او على وشك النضج .

( ٦ ) كل من ألقى أحجارا او اجساما صلبة اخرى او اقدارا على منازل او مباني او اسوار الغير او في الحدائق او الاراضي المسورة .

## الفصل الثالث

## الدرجة الثالثة للمخالفات من الفئة الثانية

## القسم الاول

## المخالفات المتعلقة بالنظام العمومي

## المادة ٤٥٩

يعاقب بغرامة من ٥ الى ٢٠ دينار ويجوز ان يعاقب ايضا بالحبس لمدة ثلاثة ايام على الاكثر كل من خالف المراسيم او القرارات المتخذة قانونا من السلطة الادارية اذا لم تكن الجرائم الواردة بها معاقبا عليها بنصوص خاصة .

## القسم الثاني

## المخالفات المتعلقة بالامن العمومي

## المادة ٤٦٠

يعاقب بغرامة من ٥ الى ٢٠ دينارا ويجوز ان يعاقب ايضا بالحبس لمدة ثلاثة ايام على الاكثر :

( ١ ) كل من أهمل صيانة او اصلاح او تنظيف

الافران او المداخن او المصانع التي تشعل فيها النار .

( ٢ ) كل من يخالف منع اطلاق النيران الاصطناعية في بعض الاماكن .

( ٣ ) كل من ترك في الشوارع او الطرق او الساحات او الاماكن العمومية او الحقول ادوات او اجهزة او اسلحة يمكن ان يستعملها للصوص او غيرهم من الاشقياء .

## المادة ٤٦١

في الحالات المنصوص عليها في الفقرتين ٢ و ٣ من المادة ٤٦٠ تضبط وتصادر طبقا لاحكام المادتين ١٥ و ١٦ الاشياء الآتية :

( ١ ) ادوات النيران الاصطناعية التي توجد في حيازة المخالفين ،

( ٢ ) الادوات والاجهزة والاسلحة التي تركت في الشوارع او الطرق او الساحات او الاماكن العمومية او الحقول .

## القسم الثالث

## المخالفات المتعلقة بالطرق العمومية

## وبالصحة العمومية

## المادة ٤٦٢

يعاقب بغرامة من ٥ الى ٢٠ دينارا ويجوز ان يعاقب ايضا بالحبس لمدة ثلاثة ايام على الاكثر :

( ١ ) كل من كان ملزما بانارة جزء من طريق عام واهمل انارته .

( ٢ ) كل من أهمل انارة المواد التي يضعها او الحفر التي يحدثها في الشوارع او في الساحات مخالفا بذلك القوانين واللوائح التنظيمية .

( ٣ ) كل من أهمل تنفيذ اللوائح التنظيمية او القرارات المتعلقة بالطرق العمومية او اطاعة الانذار الصادر من السلطة الادارية باصلاح او هدم المباني الآيلة للسقوط او رفض ذلك .

( ٤ ) كل من أهمل تنظيف الشوارع او الممرات في المناطق التي يترك فيها أمر هذه العناية الى السكان .

( ٥ ) كل من ألقى أو وضع في الطريق العمومي اقدارا او كناسات او مياها قدرة او اية مواد اخرى يؤدي سقوطها الى احداث ضرر او تتصاعد منها روائح ضارة بالصحة او كريهة .

## القسم الرابع

## المخالفات المتعلقة بالاشخاص

## المادة ٤٦٣

يعاقب بغرامة من ٥ الى ٢٠ دينارا ويجوز ان يعاقب ايضا بالحبس لمدة ثلاثة ايام على الاكثر :

( ١ ) كل من ألقى بغير احتياط اقدارا على أحد الاشخاص .

( ٢ ) كل من ابتدر أحد الاشخاص بألفاظ سباب غير علنية دون أن يكون قد استفزه .

تصل الى ٢٠ دينار في حالة العود في احدى المخالفات الواردة في الفصل الثاني .

( ٣ ) بالحبس الذي قد يصل الى خمسة ايام وبغرامة قد تصل الى ٥٠ دينار في حالة العود في احدى المخالفات الواردة في الفصل الثالث .

### الباب الثالث

#### احكام مشتركة بين مختلف المخالفات

#### المادة ٤٦٦

في مواد المخالفات تحدد احكام المادة ٥٣ مدى توافر الظروف المخففة وآثارها .

#### احكام عامة

#### المادة ٤٦٧

تستمر المحاكم ومجالس القضاء في اتباع القوانين واللوائح التنظيمية الخاصة بالمواد التي لم ينص عليها هذا القانون .

#### المادة ٤٦٨

تلقى جميع الاحكام المخالفة لهذا الامر الذي يسرى مفعوله في تاريخ تطبيق الامر رقم ٦٥ - ٢٧٨ المؤرخ في ٢٢ رجب عام ١٣٨٥ الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٥ المتضمن التنظيم القضائي المشار اليه والذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .  
حرر بالجزائر في ١٨ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٨ يونيو سنة ١٩٦٦ .

هواري بومدين

### القسم الخامس

#### المخالفات المتعلقة بالاموال

#### المادة ٤٦٤

يعاقب بغرامة من ٥ الى ٢٠ دينار ويجوز أن يعاقب أيضا بالحبس لمدة ثلاثة ايام على الاكثر :

( ١ ) كل من قطف وأكل ثمارا مملوكة للغير في مكان وجودها ذاته ،

( ٢ ) كل من جمع بقايا المحاصيل سواء بيده أو بألة زراعية من حقل لم تحصد محاصيله أو لم ترفع منه بكاملها أو قام بجني بقايا الكروم منه .

( ٣ ) كل من وضع أو ترك موادا أو اية اشياء اخرى في مجارى أو عيون مياه من شأنها أن تعوقها .

### الفصل الرابع

#### عقوبة العود في المخالفات من الفئة الثانية

#### المادة ٤٦٥

يعاقب العائدون في مواد المخالفات المنصوص عليها في هذا الفصل بما يأتي :

( ١ ) بالحبس الذي قد تصل مدته الى شهر وبغرامة قد تصل الى ٥٠٠ دينار في حالة العود في احدى المخالفات الواردة في الفصل الاول .

( ٢ ) بالحبس الذي قد يصل الى عشرة ايام وبغرامة قد

### فهرس قانون العقوبات

الصفحة	أرقام المواد	الجزء الاول المبادئ العامة
٧٠٢	٣ - ١	احكام تمهيدية .
		الكتاب الاول
		العقوبات وتدابير الامن
٧٠٢	٢٦ - ٤	الباب الاول - العقوبات .
٧٠٢	١٨ - ٥	الفصل الاول - العقوبات الاصلية .
٧٠٢	٥	الفصل الثاني - العقوبات التبعية .
٧٠٢	٨ - ٦	الفصل الثالث - العقوبات التكميلية .
٧٠٣	١٨ - ٩	الباب الثاني - تدابير الامن .
٧٠٣	٢٦ - ١٩	
		الكتاب الثاني
		الافعال والاشخاص الخاضعون للعقوبة
٧٠٤	٦٠ - ٢٧	الباب الاول - الجريمة .
٧٠٤	٤٠ - ٢٧	الفصل الاول - تقسيم الجرائم .
٧٠٤	٢٩ - ٢٧	الفصل الثاني - المحاولة .
٧٠٤	٣١ - ٣٠	الفصل الثالث - تعدد الجرائم .
٧٠٤	٣٨ - ٣٢	

الصفحة	ارقام المواد	
٧٠٥	٤٠ - ٣٩	..... الفصل الرابع - الافعال المبررة .
٧٠٥	٦٠ - ٤١	..... الباب الثاني - مرتكبو الجريمة .
٧٠٥	٤٦ - ٤١	..... الفصل الاول - المساهمون في الجريمة .
٧٠٥	٥١ - ٤٧	..... الفصل الثاني - المسؤولية الجزائية .
٧٠٦	٦٠ - ٥٢	..... الفصل الثالث - شخصية العقوبة .
٧٠٦	٥٢	..... القسم الاول - الاعذار القانونية
٧٠٦	٥٣	..... القسم الثاني - الظروف المخففة .
٧٠٦	٦٠ - ٥٤	..... القسم الثالث - العود .

## الجزء الثاني

### التجريم

#### الكتاب الثالث

#### الجنايات والجنح وعقوباتها

٧٠٧	٤٣٩ - ٦١	..... الباب الاول - الجنايات والجنح ضد الشيء العمومي
٧٠٧	٢٥٣ - ٦١	..... الفصل الاول - الجنايات والجنح ضد أمن الدولة
٧٠٧	٩٦ - ٦١	..... القسم الاول - جرائم الخيانة والتجسس
٧٠٧	٦٤ - ٦١	..... القسم الثاني - جرائم التعدي الاخرى على الدفاع الوطني
٧٠٨	٧٦ - ٦٥	..... القسم الثالث - الاعتداءات والمؤامرات والجرائم الاخرى ضد سلطة الدولة وسلامة أرض الوطن
٧٠٩	٨٣ - ٧٧	..... القسم الرابع - جنایات التقتيل والتخريب المخلة بالدولة
٧١٠	٨٧ - ٨٤	..... القسم الخامس - جنایات المساهمة في حركات التمرد
٧١٠	٩٠ - ٨٨	..... القسم السادس - أحكام مختلفة
٧١١	٩٦ - ٩١	..... الفصل الثاني - التجمهر
٧١٢	١٠١ - ٩٧	..... الفصل الثالث - الجنايات والجنح ضد الدستور
٧١٢	١١٨ - ١٠٢	..... القسم الاول - الجنايات والجنح الخاصة بممارسة الحقوق الوطنية
٧١٢	١٠٦ - ١٠٢	..... القسم الثاني - الاعتداء على الحريات
٧١٣	١١١ - ١٠٧	..... القسم الثالث - تواطؤ الموظفين
٧١٣	١١٥ - ١١٢	..... القسم الرابع - تجاوز السلطات الادارية والقضائية لحدودها
٧١٤	١١٨ - ١١٦	..... الفصل الرابع - الجنايات والجنح ضد السلامة العمومية
٧١٤	١٤٣ - ١١٩	..... القسم الاول - الاختلاس والفدر
٧١٤	١٢٥ - ١١٩	..... القسم الثاني - الرشوة واستغلال النفوذ
٧١٥	١٣٤ - ١٢٦	..... القسم الثالث - اساءة استعمال السلطة
٧١٦	١٤٠ - ١٣٥	..... الدرجة الاولى - اساءة استعمال السلطة ضد الافراد
٧١٦	١٣٧ - ١٣٥	..... الدرجة الثانية - اساءة استعمال السلطة ضد الشيء العمومي
٧١٦	١٤٠ - ١٣٨	..... القسم الرابع - ممارسة السلطة العمومية قبل توليها أو الاستمرار فيها على وجه غير مشروع
٧١٦	١٤٢ - ١٤١	..... القسم الخامس - تشديد العقوبات في بعض الجنايات والجنح التي يرتكبها الموظفون العموميون والقائمون بوظائف عمومية
٧١٦	١٤٣	..... الفصل الخامس - الجنايات والجنح التي يرتكبها الافراد ضد النظام العمومي
٧١٧	١٧٥ - ١٤٤	..... القسم الاول - الاهانة والتعدي على الموظف العمومي
٧١٧	١٤٩ - ١٤٤	..... القسم الثاني - الجرائم المتعلقة بالمدافن وبجرمة الموتى
٧١٧	١٥٤ - ١٥٠	..... القسم الثالث - كسر الاختام وسرقة الاوراق من المستودعات العمومية
٧١٨	١٥٩ - ١٥٥	..... القسم الرابع - تخريب النصب التذكارية
٧١٨	١٦٠	..... القسم الخامس - الجنايات والجنح من متعهدي التوريد للقوات المسلحة
٧١٨	١٦٤ - ١٦١	

الصفحة	أرقام المواد	
٧١٩	١٦٥ - ١٦٩	القسم السادس - الجرائم المرتكبة ضد النظم المقررة لدور الفمصار واليانصيب وبيوت التسليف على الرهون
٧١٩	١٧٠ - ١٧٥	القسم السابع - الجرائم المتعلقة بالصناعة والتجارة والمزايدات العمومية
٧٢٠	١٧٦ - ١٩٦	الفصل السادس - الجنايات والجرح ضد الامن العمومي
٧٢٠	١٧٦ - ١٨٢	القسم الاول - جمعيات الاشرار ومساعدة المجرمين
٧٢١	١٨٣ - ١٨٧	القسم الثاني - العصيان
٧٢١	١٨٨ - ١٩٤	القسم الثالث - الهروب
٧٢٢	١٩٥ - ١٩٦	القسم الرابع - التسول والتشرد
٧٢٢	١٩٧ - ٢٥٣	الفصل السابع - التزوير
٧٢٢	١٩٧ - ٢٠٤	القسم الاول - النقود المزورة
٧٢٣	٢٠٥ - ٢١٣	القسم الثاني - تقليد أختام الدولة والدمغات والطابع والعلامات
٧٢٤	٢١٤ - ٢١٨	القسم الثالث - تزوير المحررات العمومية أو الرسمية
٧٢٤	٢١٩ - ٢٢١	القسم الرابع - التزوير في المحررات العرفية أو التجارية أو المصرفية
٧٢٥	٢٢٢ - ٢٢٩	القسم الخامس - التزوير في بعض الوثائق الادارية والشهادات
٧٢٦	٢٣٠ - ٢٣١	القسم السادس - أحكام مشتركة
٧٢٦	٢٣٢ - ٢٤١	القسم السابع - شهادة الزور واليمين الكاذبة
٧٢٧	٢٤٢ - ٢٥٣	القسم الثامن - انتحال الوظائف والالقباب او الاسماء او اساءة استعمالها
٧٢٨	٢٥٤ - ٤١٧	باب الثاني - الجنايات والجرح ضد الافراد
٧٢٨	٢٥٤ - ٣٠٣	الفصل الاول - الجنايات والجرح ضد الاشخاص
٧٢٨	٢٥٤ - ٢٨٣	القسم الاول - القتل والجنايات الاخرى الرئيسية وأعمال العنف العمدية
٧٢٨	٢٥٤ - ٢٦٣	١ - القتل العمد والقتل مع سبق الاصرار او التردد وقتل الاصول والاطفال والتسميم
٧٢٨	٢٦٤ - ٢٧٦	٢ - أعمال العنف العمدية
٧٣٠	٢٧٧ - ٢٨٣	٣ - الاعذار في الجنايات والجرح
٧٣١	٢٨٤ - ٢٨٧	القسم الثاني - التهديد
٧٣١	٢٨٨ - ٢٩٠	القسم الثالث - القتل الخطأ والجرح الخطأ
٧٣١	٢٩١ - ٢٩٥	القسم الرابع - الاعتداء الواقع من الافراد على الحرية الشخصية وحرمة المنزل
٧٣٢	٢٩٦ - ٣٠٣	القسم الخامس - الاعتداء على شرف واعتبار الاشخاص وافشاء الاسرار
٧٣٣	٣٠٤ - ٢٤٩	الفصل الثاني - الجنايات والجرح ضد الاسرة والاداب العامة
٧٣٣	٣٠٤ - ٣١٣	القسم الاول - الاجهاض
٧٣٤	٣١٤ - ٣٢٠	القسم الثاني - في ترك الاطفال والعاجزين وتعريضهم للخطر
٧٣٥	٣٢١	القسم الثالث - الجنايات والجرح التي من شأنها الحيلولة دون التحقق من شخصية الطفل
٧٣٥	٣٢٢ - ٣٢٩	القسم الرابع - في خطف القصر وعدم تسليمهم
٧٣٥	٣٣٠ - ٣٣٢	القسم الخامس - ترك الاسرة
٧٣٦	٣٣٣ - ٣٤١	القسم السادس - انتهاك الآداب
٧٣٧	٣٤٢ - ٣٤٩	القسم السابع - تحريض القصر على الفسق والدعارة
٧٣٨	٣٥٠ - ٤١٧	الفصل الثالث - الجنايات والجرح ضد الاموال
٧٣٨	٣٥٠ - ٣٧١	القسم الاول - السرقات وابتزاز الاموال
٧٤١	٣٧٢ - ٣٧٥	القسم الثاني - النصب واصدار شيك بدون رصيد
٧٤١	٣٧٦ - ٣٨٢	القسم الثالث - خيانة الامانة
٧٤٢	٣٨٣ - ٣٨٥	القسم الرابع - الافلاس
٧٤٢	٣٨٦	القسم الخامس - في التعدي على الملكية العقارية
٧٤٢	٣٨٧ - ٣٨٩	القسم السادس - اخفاء الاشياء
٧٤٣	٣٩٠ - ٣٩٤	القسم السابع - التعدي على الملكية الادبية والفنية

الصفحة	أرقام المواد	
٧٤٣	٤١٧ - ٣٩٥	القسم الثامن - التخريب والتعيب والاتلاف
٧٤٥	٤٣٩ - ٤١٨	الباب الثالث - الجنايات والجرح ضد مؤسسات واستغلالات التسيير الذاتي
٧٤٥	٤٣٠ - ٤١٨	الفصل الاول - التعدي على حق العمال في تشكيل وتشغيل أجهزة التسيير الذاتي
٧٤٧	٤٣٩ - ٤٣١	الفصل الثاني - التعدي على أموال مؤسسات واستغلالات التسيير الذاتي وعلى سير العمل فيها
<b>الكتاب الرابع</b>		
<b>المخالفات وعقوباتها</b>		
٧٤٨	٤٦٨ - ٤٤٠	الباب الاول - المخالفات من الفئة الاولى
٧٤٨	٤٤٥ - ٤٤٠	الفصل الاول - الدرجة الوحيدة للمخالفات من الفئة الاولى
٧٤٨	٤٤٠	القسم الاول - المخالفات المتعلقة بالنظام العمومي
٧٤٨	٤٤١	القسم الثاني - المخالفات المتعلقة بالامن العمومي
٧٤٨	٤٤٢	القسم الثالث - المخالفات المتعلقة بالأشخاص
٧٤٩	٤٤٣	القسم الرابع - المخالفات المتعلقة بالحيوانات
٧٤٩	٤٤٤	القسم الخامس - المخالفات المتعلقة بالاموال
٧٤٩	٤٤٥	الفصل الثاني - عقوبة العود في المخالفات من الفئة الاولى
٧٤٩	٤٦٥ - ٤٤٦	الباب الثاني - المخالفات من الفئة الثانية
٧٤٩	٤٥٠ - ٤٤٦	الفصل الاول - الدرجة الاولى للمخالفات من الفئة الثانية
٧٤٩	٤٤٦	القسم الاول - المخالفات المتعلقة بالطرق
٧٤٩	٤٤٧	القسم الثاني - المخالفات المتعلقة بالأشخاص
٧٤٩	٤٤٨	القسم الثالث - المخالفات المتعلقة بالآداب العامة
٧٤٩	٤٤٩	القسم الرابع - المخالفات المتعلقة بالحيوانات
٧٤٩	٤٥٠	القسم الخامس - المخالفات المتعلقة بالاموال
٧٥٠	٤٥٨ - ٤٥١	الفصل الثاني - الدرجة الثانية للمخالفات من الفئة الثانية
٧٥٠	٤٥٢ - ٤٥١	القسم الاول - المخالفات المتعلقة بالنظام العمومي
٧٥٠	٤٥٤ - ٤٥٣	القسم الثاني - المخالفات المتعلقة بالامن العمومي
٧٥١	٤٥٥	القسم الثالث - المخالفات المتعلقة بالطريق العمومية
٧٥١	٤٥٦	القسم الرابع - المخالفات المتعلقة بالأشخاص
٧٥١	٤٥٧	القسم الخامس - المخالفات المتعلقة بالحيوانات
٧٥٢	٤٥٨	القسم السادس - المخالفات المتعلقة بالاموال
٧٥٢	٤٦٤ - ٤٥٩	الفصل الثالث - الدرجة الثالثة للمخالفات من الفئة الثانية
٧٥٢	٤٥٩	القسم الاول - المخالفات المتعلقة بالنظام العمومي
٧٥٢	٤٦١ - ٤٦٠	القسم الثاني - المخالفات المتعلقة بالامن العمومي
٧٥٢	٤٦٢	القسم الثالث - المخالفات المتعلقة بالطرق العمومية وبالصحة العمومية
٧٥٢	٤٦٣	القسم الرابع - المخالفات المتعلقة بالأشخاص
٧٥٣	٤٦٤	القسم الخامس - المخالفات المتعلقة بالاموال
٧٥٣	٤٦٥	الفصل الرابع - عقوبة العود في المخالفات من الفئة الثانية
٧٥٣	٤٦٨ - ٤٦٦	الباب الثالث - احكام مشتركة بين مختلف المخالفات
٧٥٣	٤٦٨ - ٤٦٧	احكام عامة